



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

گامی



عمران
علیه السلام

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصحيح من سيره الامام على عليه السلام

نويسنده:

سيد جعفر مرتضى حسيني عاملى

ناشر چاپى:

المركز الاسلامى للدراسات

ناشر ديجيتالى:

مركز تحقيقات رايانه‌اى قائميه اصفهان

فهرست

٥	فهرست
١٣	الصحيح من سيره الإمام على عليه السلام المجلد ١٢
١٣	اشاره
١٤	اشاره
١٨	تتمه الباب الرابع
١٨	الفصل التاسع
١٨	اشاره
٢٠	بيض النعام يمرق
٢١	علم الإمامه هو الدليل الحاضر
٢٣	تكرار هذه القصة
٢٤	عليك بالأصلح لماذا
٢٤	علوم أهل بيت النبوه
٢٤	استمرار هذه السياسه العلويه
٢٥	و للتدليل على ما نقول نورد نماذج مما يشير إلى ذلك، فلاحظ ما يلي
٣٢	فعن أبي جعفر محمد بن علي الباقر «عليهما السلام» قال
٤١	إنزل عن منبر أبي
٤٣	موقف أبي بكر
٤٤	أبو بكر و كف على عليه السلام و كف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
٤٧	هذه هي الروايه الصحيحه
٥٠	الفصل العاشر
٥٠	اشاره
٥٢	وفاه و دفن أبي بكر؟! ..
٥٣	و قد يجاب عن ذلك
٥٣	و لكن هذا الكلام غير صحيح

- ٥٤ البيعه لعمر بن الخطاب
- ٥٥ و من دلائل ضعف سنده
- ٥٧ و نجيب
- ٥٨ أبو بكر أدلى بها إلى ابن الخطاب
- ٦٠ فصيرها في حوزة خشناء
- ٦١ و قال أمير المؤمنين «عليه السلام» في خطبته المعروفه بالشقشقيه
- ٦٢ المعيار في الخلافه
- ٦٣ المتفرسون أربعه
- ٦٥ إن هذه الروايه لا تصح،و ذلك لما يلي
- ٦٩ أبو بكر يستخلف عمر بن الخطاب
- ٧١ إعتراض على عليه السلام
- ٧٣ محمد بن أبي بكر كان طفلاً
- ٧٤ أبو بكر يولى غير عمر
- ٧٤ لماذا الاعتراض؟!
- ٧٥ أهليه عثمان للخلافه
- ٧٧ لماذا هذه الخلوه؟!
- ٧٨ أبو بكر أعلم بالله و بعمر من على عليه السلام
- ٨٦ الباب الخامس علم..و قضاء..و أحكام..
- ٨٦ اشاره
- ٨٨ الفصل الأول
- ٨٨ اشاره
- ٩٠ عمر يسأل الأصلع
- ٩٢ هدم الإسلام ما كان قبله
- ٩٣ على عليه السلام يفتأ عين من أحد في الحرم
- ٩٦ أمسك عن امرأتك
- ٩٧ مات المولى فحرمت الزوجه على العبد

- ٩٨ على عليه السلام يحكم في مولود عجيب
- ١٠١ بيان حكم غسل الجنابه لعمر
- ١٠٤ كم يتزوج المملوك؟!
- ١٠٤ تحريم زواج المتعه..و على عليه السلام
- ١٠٧ شهوه المرأه تزيد على شهوه الرجل
- ١١٢ الفصل الثاني
- ١١٢ اشاره
- ١١٤ شم عظم أبيه،فانبعث الدم من أنفه
- ١١٧ زكاه الخيل
- ١٢١ المسح على الخفين
- ١٢٥ عقوبه تزوير ختم الخلافه
- ١٢٩ أصاب بيض نعام و هو محرم
- ١٣٢ لا بد من القصاص
- ١٣٣ السارق الذى يخلد فى السجن
- ١٣٦ ما أجد لك إلا ما قال على عليه السلام
- ١٣٨ على عليه السلام يكشف حيله المحتال
- ١٤٠ قتل اثنين بواحد
- ١٤٢ لم يمت الجانى..فهل يقتل ثانيه؟!
- ١٤٤ مولودان ملتصقان
- ١٤٧ عمر لا يدري معانى كلام حذيفه
- ١٥١ أبو ذر و حديث الرحى
- ١٥٢ يلاحظ فى الروايه الأمور التاليه
- ١٥٤ ابن مظعون يشرب الخمر
- ١٥٦ شهاده الخصى مقبوله
- ١٥٩ عمر يستشير فى حد الخمر،و على عليه السلام يشير
- ١٦٤ الفصل الثالث

- ١٦٤ اشارة
- ١٦٦ عمر:على أفضى الأمه،و ذو سابقتهها
- ١٦٦ و نلاحظ ما يلي
- ١٦٩ إنه مولاي
- ١٧٠ سبب تعظيم عمر لعلى عليه السلام
- ١٧٢ على عليه السلام قاض عند عمر
- ١٧٤ هل يعمل الحاكم بعلمه؟! ..
- ١٧٧ هل يجعل على عليه السلام فى الحكم؟! ..
- ١٧٨ على عليه السلام يحكم على عمر لصالح الأعرابى
- ١٨٠ و نقول ..
- ١٨١ فرعت من عمر فأسقطت ..
- ١٨١ و فى نص آخر ..
- ١٨٥ عمر يستولى على إرث حفيده ..
- ١٨٩ ديه ما تعطل من اللسان ..
- ١٩٠ بقره تقتل جملا ..
- ١٩٢ الفصل الرابع ..
- ١٩٢ اشارة
- ١٩٤ إيتونى بمنشار!! ..
- ١٩٥ التحاليل المخبريه تكشف الجريمه ..
- ١٩٧ حدان على الزوجه ..
- ١٩٩ لماذا لم يتعلم من الخطأ؟! ..
- ١٩٩ طلاق زوجة العنين ..
- ٢٠٠ أسود و سوداء و ولدهما أحمر ..
- ٢٠١ إننا لا نريد التوسع فى تسجيل الملاحظات حول هذه الحادثه بل نكتفى بالإشاره إلى ما يلي ..
- ٢٠٢ إتكا الغلام،فعرّف أن أباه شيخ ..
- ٢٠٣ نلاحظ هنا ما يلي ..

- ٢٠٤ تبرئه عبد قتل سيده
- ٢٠٨ توطئه
- ٢٠٨ اشاره
- ٢٠٨ ١- على عليه السلام يفرق بين الشهود
- ٢٠٨ اشاره
- ٢١٥ حكم على عليه السلام
- ٢١٦ قصة دانيال عليه السلام
- ٢١٦ ٢- فضح المرأة المفترية على المجهوب
- ٢٢٨ الفصل الخامس
- ٢٢٨ اشاره
- ٢٣٠ لا بد من السؤال عن حال الزاني
- ٢٣٢ إغتصبها فقتلته
- ٢٤٢ لماذا ظننها من الأنصار؟!
- ٢٤٢ من أين تقول هذا؟!
- ٢٤٣ وإخبارهم هذا يشير إلى ثلاثه أمور
- ٢٤٣ هذا الأسلوب لماذا؟!
- ٢٤٤ ادعت عليها، وأتت بها
- ٢٤٥ أحكام بالرجم و الصواب الحد
- ٢٤٦ رجم الحبلى
- ٢٤٨ على عليه السلام و رجم المجنونه
- ٢٥٠ و نقول
- ٢٥٢ تشبهت بجاريته فواقعها
- ٢٥٤ حكم من يعمل عمل قوم لوط
- ٢٥٨ التى ولدت لسته أشهر
- ٢٦٠ التى نكحت فى عدتها
- ٢٦٠ اشاره

- ٢٦١ - ١- بالنسبة للمرأة التي ولدت لسته أشهر، نلاحظ
- ٢٦٢ - ٢- بالنسبة للتي نكحت في عدتها نلاحظ
- ٢٦٣ - و يمكن أن يجاب
- ٢٦٤ - نوبيه تزنى و لا ترجم
- ٢٧٠ - لا رجم على المضطه لشربه ماء
- ٢٧٤ - الفصل السادس
- ٢٧٤ - اشاره
- ٢٧٤ - بدايه
- ٢٧٤ - إن يوم الفصل كان ميقاتا
- ٢٧٨ - على عليه السلام يزن لبن الرضيعين
- ٢٨١ - لماذا يغضب عمر؟!
- ٢٨٣ - إن فيه شمخا من هاشم
- ٢٨٧ - و لكن قومك أبوك؟!
- ٢٨٨ - الجواب الحاسم و الحازم
- ٢٨٨ - و أثره من علم
- ٢٩٠ - دلالات وزن اللب
- ٢٩١ - تحقيقات المعتزلى غير موفقه
- ٢٩٣ - تنكر ولدها لأجل الميراث
- ٢٩٧ - لا تعصوا لعلى أمرا
- ٢٩٩ - اختلافات بين الروايتين
- ٣٠٠ - اختلاف الدواعى و تكرر الحدث
- ٣٠٠ - هل هذا معقول
- ٣٠٠ - قوموا بنا إلى أبى الحسن
- ٣٠١ - جبرئيل أخبرنى بقصتك!
- ٣٠٢ - قابله أهل الكوفه
- ٣٠٢ - جبرئيل هو الذى أخبر عليا عليه السلام

- و لا بد لنا هنا من الإشارة إلى الأمور التاليه ٣٠٣
- الإصرار على تفتيش القابله ٣٠٤
- التهجين ٣٠٥
- مره أخرى لا تعصوا لعلى أمرا ٣٠٥
- على عليه السلام يزوج المرأة بالغلام ٣٠٦
- و نجيب ٣٠٧
- المؤثرات النفسيه ٣٠٧
- الإصرار على المهر الحاضر ٣٠٨
- الفصل السابع ٣١٠
- اشاره ٣١٠
- المغيره يزنى..و لا يجلد ٣١٢
- صلاه المغيره ٣١٧
- الأمير إمام الجماعه ٣١٨
- و لعل فهم الأمور بهذه الطريقه قد نشأ عن أحد أمرين،أو كليهما ٣١٨
- قم إليهم فاضربهم ٣١٩
- بكاء المغيره ٣٢٠
- إستدلال المغيره ٣٢٠
- عزل الشهود عن الناس ٣٢١
- صيحه عمر الهائله!! ٣٢١
- سلح الحبارى أو سلح العقاب!! ٣٢٣
- يقين على عليه السلام ٣٢٤
- إن ضربته فارجم صاحبك ٣٢٥
- يستحب للإمام درء الحد ٣٢٦
- و أجاب العلامه الأمينى بما ملخصه ٣٢٧
- دفاع عبد الجبار ورد المرتضى رحمه الله ٣٢٩
- و أجاب السيد المرتضى «رحمه الله» ٣٣٠

٣٣٢	خطأ ابن روزبهان
٣٣٣	عمر يفضح الشهود لفضحهم أميرا!!
٣٣٤	عمر و شهاده زياد
٣٣٥	زياد جاء للشهادة بالزنا
٣٣٦	عمر يولى المغيره من جديد
٣٣٨	الفصل الثامن
٣٣٨	اشاره
٣٤٠	أصحاب الكهف فى كلام على عليه السلام
٣٥٦	الخلافة تدل على النبوه
٣٥٦	يرفل فى برده رسول الله صلى الله عليه و آله
٣٥٦	سلوا عما بدا لكم
٣٥٧	لا بد من إيمانهم
٣٥٧	تمليخا و سائر الفتيه
٣٦٠	الفهارس
٣٦٠	اشاره
٣٦٢	١-الفهرس الإجمالى
٣٦٤	٢-الفهرس التفصيلى
٣٧٣	درباره مركز

ص: ۱

اشاره

تمه الباب الرابع

الفصل التاسع

اشاره

على عليه السلام يظهر علم الحسين عليهما السلام

ص: ٥

ذكر القاضى النعمان فى شرح الأخبار، بإسناده عن عباده بن الصامت، و رواه جماعه عن غيره: أن أعرابيا سأل أبا بكر، فقال: إني أصبت ببيض نعام، فشويته، و أكلته و أنا محرم، فما يجب عليّ؟!

فقال له: يا أعرابى، أشكلت عليّ فى قضيتك. فدله على عمر، و دله عمر على عبد الرحمن بن عوف. فلما عجزوا قالوا: عليك بالأصلع.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: سل أى الغلامين شئت. (و أشار إلى الحسن و الحسين «عليهما السلام»).

فقال الحسن «عليه السلام»: يا أعرابى، ألك إبل؟!

قال: نعم.

قال: فاعمد إلى عدد ما أكلت من البيض نوقا، فاضربهن بالفحول، فما فصل منها فأهده إلى بيت الله العتيق الذى حججت إليه.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: إن من النوق السلوب. و منها ما يزلق (١).

ص: ٧

١ - ١) الناقه السلوب: التى مات ولدها، أو القته لغير تمام، و أزلقت الفرس: أجهضت، أى ألقت ولدها قبل تمامه..

فقال: إن يكن من النوق السلوب و ما يزلق، فإن من البيض ما يمرق (١).

قال: فسمع صوت: أيها الناس، إن الذى فہم هذا الغلام هو الذى فہمها سليمان بن داود (٢).

علم الإمامه هو الدليل الحاضر

و قد كان على «عليه السلام» يواصل إظهار علومه التى اختصه الله و رسوله بها دون كل أحد.. و يظهر للناس كلهم خوارق العادات، و قد أبقي هذا الأمر دائم الحضور فى أذهان الناس، ماثلاً أمام أعينهم، و أعين الذين أخذوا منه مقام الإمامه بالقوه و القهر..

ص: ٨

١-١) مرقت البيضة: فسدت.

٢-٢) مناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ١٠ و (ط المكتبة الحيدريه) ج ٣ ص ١٧٦ و بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٣٥٤، و عن شرح الأخبار، و حياه الحسن «عليه السلام» للقرشى ج ١ ص ٨٦ و ٨٧. و قد ذكر القضية لكن بدون إحاله السؤال على الإمام الحسن «عليه السلام» كل من: ذخائر العقبى ص ٨٢ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٢٠٧ و فرائد السمطين ج ١ ص ٣٤٢ و ٣٤٣ و الغدير ج ٦ ص ٤٣ عن بعض من تقدم، و عن كفايه الشنقيطى ص ٥٧ و الرياض النضرة ج ٢ ص ٥٠ و ١٩٤ و فى هامش ترجمه أمير المؤمنين لابن عساكر (بتحقيق المحمودى)، و تاريخ دمشق ج ٤٩ ص ٨٣ أو ٤٩٨ ترجمه محمد بن الزبير.

لكن السلطه كانت أيضا تبذل محاولتها للتشكيك بصدقه أو بدقه تلك العلوم، أو بحقيقتها، و لو بوضعها في خانه السحر.. في بعض الأحيان (1) تماما كما اتهم بعض المكابرين من المشركين رسول الله «صلى الله عليه و آله» بذلك، كما صرح به القرآن الكريم.

فمست الحاجه إلى التأكيد العملي على أن علم الإمامه لا- يختص بعلي «عليه السلام»، بل هو موجود حتى لدى الحسن و الحسين «عليهما السلام»، بالرغم من صغر سنهما. فكان علي «عليه السلام» في العديد من

ص: ٩

١- ١) راجع: قضيه كشف علي «عليه السلام» عن بصر أبي بكر، حتى رأى رسول الله «صلى الله عليه و آله» في: الإختصاص للمفيد ص ٢٧٢ و مدينه المعاجز ج ٣ ص ١١ و عيون المعجزات ص ٣٥ و بصائر الدرجات ص ٢٩٨ و الخرائج و الجرائح ج ٢ ص ٨٠٧ و المحتضر للحلى ص ٣٧ و بحار الأنوار ج ٢٩ ص ٢٦ و ج ٣١ ص ٦١٥ و ج ٤١ ص ٢٢٨ و مختصر بصائر الدرجات ص ١١٠ و الإيقاظ من الهجعه للحر العاملي ص ٢٠٧. و راجع أيضا ما جرى بين علي «عليه السلام» و عمر من صيروره القوس ثعبانا، في المصادر التاليه: الفضائل لابن شاذان ص ١٤٧-١٥٠ و (ط المكتبه الحيدريه) ص ٦٢-٦٣ و مجمع النورين للمرندي ص ١٨١ و بحار الأنوار ج ٣١ ص ٦١٤ و ج ٤٢ ص ٤٢ و العقد النضيد ص ٣٨ و عيون المعجزات ص ٣٣ و مدينه المعاجز ج ١ ص ٤٦٤-٤٦٧ و ج ٣ ص ٣٣ و إثبات الهداه ج ٢ ص ٤٩٢ باختصار، و الطبري في نوادر المعجزات ص ٥٠.

الموارد و المناسبات يرجع المسائل المشكله إلى الإمام الحسن تاره، و إلى الإمام الحسين أخرى، لكي يرى الناس بما فيهم الغاصبون لحقه بأم أعينهم ما يجسد آثار تعديهم على حقه و حق الأئمه في أمر الخلافه، و يبين أيضا أن الذين فعلوا ذلك لا يملكون شيئا مما يمكن أن يؤهلهم لما هو أقل بمراتب من مقام الخلافه لرسول الله «صلى الله عليه و آله»..

و قد اتبع «عليه السلام» في صياغه الحدث أسلوبا من شأنه أن يتناقله الناس، و يتندروا به في مجالسهم.. فإن إجابته طفل لم يبلغ عمره عشر سنوات على أسئله عويصه و غامضه، لأمر يثير عجبهم، و يستأثر باهتمامهم.

و نقول:

تكرار هذه القصة

سيأتي أنهم يقولون: إن هذه القصة نفسها قد جرت بين علي «عليه السلام» و عمر بن الخطاب، و أن عمر هو الذي قال: إن من النوق ما يزلق، فأجابه علي «عليه السلام»..

و نحن نستقرب صحه هذه الروايه التي تذكر القضيه في عهد أبي بكر، لأن المفروض في هذه الروايه: أن عمر كان حاضرا، حين سئل علي «عليه السلام» عن هذه المسأله في عهد أبي بكر، بل إنه حتى لو لم يحضر في مجلس السؤال و الجواب، فلا بد أن يكون قد بلغه ما جرى بعد أن كان من الذين أمروا بالسائل بالرجوع إلى الأصل!! و لعله هو الذي سأل عنه، و عرف الجواب.

فما معنى تكرار الحدث معه في أيام خلافته، و رجوعه إلى علي «عليه

ص: ١٠

السلام»، و سؤاله لعلى نفس السؤال الذى سألته على «عليه السلام» لولده الإمام الحسن «عليه السلام» فى عهد أبى بكر؟!

عليك بالأصلع لماذا

إن قولهم: عليك بالأصلع، قد يكون لأجل الحط من مقام على «عليه السلام» بنظر السائل. أو لعلهم يريدون الإيحاء بأنه إن عرف هذه المسألة فلا يعنى ذلك أنه يعرف غيرها، فلعل الجواب جرى على لسانه و اصاب فيه على سبيل الصدفة..

علوم أهل بيت النبوه

إن سؤال الإمام لولده «عليهما السلام» ليس لأنه كان «عليه السلام» جاهلا بالجواب. بل المقصود به توجيه الناس إلى ما عند الإمام الحسن «عليه السلام» من كنوز العلم، رغم صغر سنه. ولأنه يريد أن يفهم السائل ان الأمر ليس فيه صدفة. و انما هو علم من ذى علم.. مأخوذ عن الله تبارك و تعالى، فانهم أهل بيت النبوه، الذين زقوا العلم زقا.

استمرار هذه السياسه العلويه

و غنى عن البيان: أن عليا «عليه السلام» قد تابع سياسته الهادفه إلى إبقاء أمر الإمامه و الخلافه، و أوصاف الإمام، و قدراته، و لزوم كونه منصوفا عليه من الله و رسوله، و مؤيدا و مسددا - إبقاء ذلك حيا، و فاعلا و مؤثرا فى حفظ النصوص القرآنيه و النبويه، و يؤكد عجز الآخرين عن طمس دلالاتها، أو تحريفها..

و قد لاحظنا أيضا: أن سياسته إظهار تميز صغارهم بعلوم لا توجد لدى غيرهم «عليهم السلام» قد بدأها رسول الله «صلى الله عليه و آله».

و للتدليل على ما نقول نورد نماذج مما يشير إلى ذلك، فلاحظ ما يلي

١- ذكروا: أن رجلا- أقرّ على نفسه بالقتل، حينما رأى: أن بريئا سيقتل، فحكم عليه أمير المؤمنين «عليه السلام» بعدم وجوب القود، فإنه إن كان قتل فعلا، فقد أحيا نفسا، و من أحيا نفسا، فلا قود عليه.

قال ابن شهر آشوب: «و فى الكافى و التهذيب: أبو جعفر: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» سأل فتوى ذلك الحسن، فقال: يطلق كلاهما، و الديه من بيت المال.

قال: و لم؟!؟

قال: لقوله: مَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً (١) (٢).

٢- ذكروا: أن عليا سأل الحسن عن أمر المروءه، فقال: يا بنى ما السداد؟!.

قال: يا أبت السداد رفع المنكر بالمعروف.

قال: فما الشرف؟!؟

قال: اصطناع العشيره، و حمل الجريره، و موافقه الإخوان، و حفظ الجيران.

ص: ١٢:

١- (١) الآيه فى سوره المائده آيه ٣٢.

٢- (٢) مناقب آل أبى طالب ج ٤ ص ١١ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٣ ص ١٧٧.

قال:فما المروءه!؟

قال:العفاف و إصلاح المال.

إلى أن قال:و آفه الحسب الفخر يا بنى لا تستخفن برجل تراه أبدا،فإن كان خيرا منك،فاحسب أنه أباك،و إن كان مثلك فهو أخوك،و إن كان أصغر منك فاحسب أنه ابنك (١).

٣-هناك أيضا أسئلة ذلك الرجل عن الناس،و أشباه الناس،و عن

ص: ١٣:

١ - ١) راجع:ترجمه الإمام الحسن«عليه السلام»لابن عساكر ص ١٦١ و ١٦٢ و مطالب السؤل ص ٣٥٣ و نهج السعاده للمحمودى ج ١ ص ٥٤٩ و مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٢٨٢ و المعجم الكبير للطبرانى ج ٣ ص ٦٨ و كنز العمال ج ١٦ ص ٢١٥ و تاريخ مدينه دمشق ج ١٣ ص ٢٥٤ و ٢٥٥ و تهذيب الكمال ج ٦ ص ٢٣٨ و نور الأبصار ص ١٢١ و تحف العقول ص ١٥٨ و ١٥٩ و(ط مركز النشر الإسلامى)ص ٢٢٥ و تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٢٢٠ و ٢٢١ و حليه الأولياء ج ٢ ص ٣٦ و البدايه و النهايه ج ٨ ص ٣٩ و(ط دار إحياء التراث العربى)ج ٨ ص ٤٤ و حياه الحسن«عليه السلام»للقرشى ج ١ ص ١٣٨-١٤٠ و كشف الغمه ج ٢ ص ١٩١ و شرح إحقاق الحق(الملحقات)ج ١١ ص ١٠٧ و ج ١٩ ص ٣٥٨ و ج ٢٦ ص ٥٠٠ و ٥٠١ و ج ٣٣ ص ٥٠٠ و الفصول المهمه للمالكى ١٤٤ و معانى الأخبار ص ٢٤٣ و ٢٤٥ و عن شرح النهج للمعتزلى ج ٤ ص ٢٥٠ و بحار الأنوار ج ٧٥ ص ١٠٢ و ١١٤ و عن إرشاد القلوب للديلمى ج ١ ص ١١٦ و عن مطالب السؤل.

النسناس، فأحاله الإمام على ولده الإمام الحسين «عليه السلام»: فأجابه عنها؛ فعن سعيد بن المسيب قال:

«سمعت على بن الحسين «عليهما السلام» يقول: إن رجلا- جاء إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» فقال: أخبرني إن كنت عالما، عن الناس، و عن أشباه الناس، و عن النسناس؟!»

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: يا حسين أجب الرجل.

فقال الحسين «عليه السلام»:

أما قولك: أخبرني عن الناس، فنحن الناس، و لذلك قال الله تعالى ذكره في كتابه: **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ فَرْسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ** الذي أفاض بالناس.

و أما قولك: أشباه الناس، فهم شيعتنا، و هم مواليها، و هم منا، و لذلك قال إبراهيم «عليه السلام»: **فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي**.

و أما قولك: النسناس، فهم السواد الأعظم، و أشار بيده إلى جماعه الناس، ثم قال: **إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالنَّعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا (١)**.

ص: ١٤

١- ١) الكافي ج ٨ ص ٢٤٤ و شرح أصول الكافي ج ١٢ ص ٣٣٧ و تفسير فرات ص ٨ و (ط مركز النشر الإسلامي) ص ٦٤ و بحار الأنوار ج ٢٤ ص ٩٤ و ٩٥ و تفسير نور الثقلين ج ١ ص ١٩٦ و ج ٢ ص ٥٤٧ و ج ٤ ص ٢١ و تفسير كنز الدقائق ج ١ ص ٤٨٥ و تأويل الآيات للحسيني ج ١ ص ٨٧ و راجع: التفسير الكبير للرازي ج ٣٢ ص ١٥٦.

٤-سأل أمير المؤمنين «عليه السلام» ولده الإمام الحسن «عليه السلام»: كم بين الإيمان و اليقين؟!

قال: أربع أصابع.

قال: كيف ذلك؟!

قال: الإيمان كل ما سمعته أذناك و صدقه قلبك، و اليقين ما رأته عيناك فأيقن به قلبك، و ليس بين العين و الأذنين إلا أربع أصابع... (١).

٥-جاء رجل إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فسأله عن الرجل، إذا نام أين تذهب روحه؟! و عن الرجل كيف يذكر و ينسى، و عن الرجل كيف يشبه الأعمام و الأخوال.. و اعتبر السائل: أن تمكنه من الإجابة عن ذلك تعنى: أن الذين غضبوا حقه ليسوا بمؤمنين، و إن لم يجب فهو و إياهم شرع سواء.

و كان هو، و الحسن «عليهما السلام»، و سلمان «رحمه الله» فى المسجد الحرام، فأحاله على الإمام الحسن، فأجابه بما أقنعه.

ثم أخبر أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنه الخضر.

ص: ١٥

١- (١) راجع: العقد الفريد ج ٦ ص ٢٦٨ و بحار الأنوار ج ٣٦ ص ٣٨٤ و ج ٤٣ ص ٣٥٧ و مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ١٧٩ و سبل الهدى و الرشاد ج ١١ ص ٦٧ و ذخائر العقبى ص ١٣٨ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣٣ ص ٤٨٢ و راجع: كفاية الأثر ص ٢٣٢ و مستدرک سفینه البحار ج ٤ ص ٤١٤ و غايه المرام ج ١ ص ٢٦٦ و نهج السعاده ج ٣ ص ١٢٤.

فمن أبى جعفر الثانى محمد بن على «عليهما السلام» قال:

أقبل أمير المؤمنين «عليه السلام» ذات يوم و معه الحسن بن على و سلمان الفارسى رضى الله عنه، و أمير المؤمنين متكئ على يد سلمان، فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة و اللباس، فسلم على أمير المؤمنين «عليه السلام» فرد عليه السلام فجلس، ثم قال:

يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل، إن أخبرتنى بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما أفضى عليهم أنهم ليسوا بمأمونين فى دنياهم و لا فى آخرتهم، و إن تكن الأخرى علمت أنك و هم شرع سواء.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: سلنى عما بدا لك؟!!

فقال: أخبرنى عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟!!

و عن الرجل كيف يذكر و ينسى؟!!

و عن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام و الأخوال؟!!

فالتفت أمير المؤمنين إلى أبى محمد الحسن فقال: يا با محمد أجه.

فقال: أما ما سألت عنه من أمر الإنسان إذا نام أين تذهب روحه، فإن روحه متعلقه بالريح و الريح متعلقه بالهواء إلى وقت ما يتحرك صاحبها لليقظه، فإن أذن الله عز و جل برد تلك الروح إلى صاحبها جذبت تلك الروح الريح، و جذبت تلك الريح الهواء، فرجعت الروح فأسكنت فى بدن صاحبها، و إن لم يأذن الله عز و جل برد تلك الروح إلى صاحبها جذبت الهواء الريح، و جذبت الريح الروح، فلم ترد إلى صاحبها إلى وقت ما يبعث.

و أما ما ذكرت من أمر الذكر و النسيان: فإن قلب الرجل فى حق و على

الحق طبق، فإن صلى الرجل عند ذلك على محمد و آل محمد صلاه تامه، انكشف ذلك الطبق عن ذلك الحق، فأضاء القلب، و ذكر الرجل ما كان نسيه، و إن هو لم يصل على محمد و آل محمد، أو نقص من الصلاه عليهم انطبق ذلك الطبق على ذلك الحق فأظلم القلب و نسي الرجل ما كان ذكر.

و أما ما ذكرت من أمر المولود الذى يشبه أعمامه و أخواله: فإن الرجل إذا أتى أهله فجامعها بقلب ساكن و عروق هادئه و بدن غير مضطرب فأسكنت تلك النطفه فى جوف الرحم خرج الولد يشبه أباه و أمه، و إن هو أتاها بقلب غير ساكن و عروق غير هادئه و بدن مضطرب، اضطربت تلك النطفه، فوقعت فى حال اضطرابها على بعض العروق، فإن وقعت على عرق من عروق الأعمام أشبه الولد أعمامه، و إن وقعت على عرق من عروق الأخوال أشبه الرجل أخواله.

فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله، و لم أزل أشهد بها، و أشهد أن محمدا رسول الله، و لم أزل أشهد بها، و أشهد أنك وصيه و القائم بحجته (بعده) - و أشار (بيده) إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» - و لم أزل أشهد بها، و أشهد أنك وصيه و القائم بحجته - و أشار إلى الحسن «عليه السلام» - و أشهد أن الحسين بن على وصى أبيك و القائم بحجته بعدك، و أشهد على بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، و أشهد على محمد بن على أنه القائم بأمر على بن الحسين، و أشهد على جعفر بن محمد أنه القائم بأمر محمد بن على، و أشهد على موسى بن جعفر أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، و أشهد على بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر، و أشهد على

محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد علي بن محمد أنه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد علي الحسن بن علي أنه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد علي رجل من ولد الحسن بن علي لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، ثم قام فمضى.

فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد؟

فخرج الحسن «عليه السلام» في أثره قال: فما كان إلا أن وضع رجله خارج المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله فرجعت إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» فأعلمته.

فقال: يا أبا محمد أتعرفه!؟

فقلت: الله ورسوله و أمير المؤمنين أعلم.

فقال: هو الخضر «عليه السلام» (1).

ص: ١٨

١- ١) الكافي ج ١ ص ٥٢٥ و علل الشرائع ج ١ ص ٩٦ و عيون أخبار الرضا «عليه السلام» ج ٢ ص ٦٧ و كمال الدين ص ٣١٣ و شرح أصول الكافي ج ٧ ص ٣٥٧ و كتاب الغيبة للنعماني ص ٦٦ و دلائل الإمامة ص ١٧٤ و الإستنصار للكراچكي ص ٣١ و الغيبة للطوسي ص ١٥٤ و الإحتجاج للطبرسي ج ١ ص ٣٩٥ و مدينة المعاجز ج ٣ ص ٣٤١ و إثبات الوصيه ص ١٥٧ و ١٥٨ و الإمامة و التبصره ص ١٠٦ و بحار الأنوار ج ٣٦ ص ٤١٤ و ج ٥٨ ص ٣٦ و جامع أحاديث الشيعة ج ١٤ ص ٥٦٣ و مستدرك سفينه البحار ج ٤ ص ٢١٨ و تفسير القمي ج ٢ -

٦- أرسل معاويه إلى أمير المؤمنين يسأله: كم بين الحق والباطل؟! و عن قوس قزح، و ما المؤنث؟! و عن عشره أشياء بعضها أشد من بعض، فأحال ذلك أمير المؤمنين «عليه السلام» على الإمام الحسن «عليه السلام»، فأجابه عنها:

فعن أبي جعفر محمد بن علي الباقر «عليهما السلام» قال

بيننا أمير المؤمنين في الرحبه و الناس عليه متراكمون، فمن بين مستفتى، و من بين مستعدى، إذ قام إليه رجل فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين و رحمه الله و بركاته.

فقال: و عليك السلام و رحمه الله و بركاته، من أنت؟!؟

قال: أنا رجل من رعيتك و أهل بلادك.

فقال له: ما أنت برعيتي و أهل بلادى، و لو سلمت على يوما واحدا ما خفيت على.

فقال: الأمان يا أمير المؤمنين.

فقال: هل أحدثت منذ دخلت مصرى هذا؟!؟

قال: لا.

قال: فلعلك من رجال الحرب؟!؟

(١)

- ص ٢٤٩ و تفسير نور الثقلين ج ١ ص ٧٢٨ و ج ٣ ص ٢١٧ و ج ٤ ص ١٧٨ و ٤٨٩ و إعلام الورى ج ٢ ص ١٩١ و إلزام الناصب ج ١ ص ١٩٠.

ص: ١٩

قال: نعم.

قال: إذا وضعت الحرب أوزارها فلا بأس.

قال: أنا رجل بعثني إليك معاوية متغفلاً لك، أسألك عن شيء بعث به ابن الأصفر إليه.

وقال له: إن كنت أحق بهذا الأمر والخليفة بعد محمد فأجبنى عما أسألك، فإنك إن فعلت ذلك اتبعتك، وبعثت إليك بالجائز، فلم يكن عنده جواب، وقد أقلقه فبعثني إليك لأسألك عنها.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: قاتل الله ابن آكلة الأكباد، وما أضله وأعماه ومن معه، حكم الله بيني وبين هذه الأمة، قطعوا رحمي، وأضاعوا أيامي، ودفعوا حقي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي، يا قنبر عليّ بالحسن، والحسين، ومحمد، فاحضروا.

فقال: يا شامي هذان ابنا رسول الله، وهذا أبنى، فاسأل أيهم أحببت.

فقال: أسأل ذا الوفرة يعني: الحسن «عليه السلام».

فقال له الحسن «عليه السلام»: سلني عما بدا لك.

فقال الشامي:

- كم بين الحق والباطل؟!

- و كم بين السماء والأرض؟!

- و كم بين المشرق والمغرب؟!

- و ما قوس قزح؟!

ص: ٢٠

و ما العين التي تأوى إليها أرواح المشركين؟!

و ما العين التي تأوى إليها أرواح المؤمنين؟!

و ما المؤنث؟!

و ما عشره أشياء بعضها أشد من بعض؟!

فقال الحسن «عليه السلام»: بين الحق و الباطل أربع أصابع، فما رأيت به بعينك فهو الحق، و قد تسمع بأذنيك باطلا كثيرا.

فقال الشامي: صدقت.

قال: و بين السماء و الأرض دعوه المظلوم، و مد البصر، فمن قال لك غير هذا فكذبه.

قال: صدقت يا بن رسول الله.

قال: و بين المشرق و المغرب مسيره يوم للشمس، تنظر إليها حين تطلع من مشرقها، و تنظر إليها حين تغيب في مغربها.

قال: صدقت. فما قوس قزح؟!

قال: و يحك لا تقل قوس قزح فإن قزح اسم الشيطان، و هو قوس الله، و هذه علامه الخصب، و أمان لأهل الأرض من الغرق.

و أما العين التي تأوى إليها أرواح المشركين، فهي: عين يقال لها: «برهوت».

و أما العين التي تأوى إليها أرواح المؤمنين، فهي: عين يقال لها: «سلمى».

و أما المؤنث، فهو: الذي لا يدري أذكر أم أنثى، فإنه: ينتظر به فإن كان ذكرا احتلم، و إن كان أنثى حاضت، و بدا ثديها، و إلقيل

له: بل على

ص: ٢١

الحايط؛ فإن أصاب بوله الحايط فهو ذكر، وإن انتكص بوله كما ينتكص بول البعير فهي امرأه.

و أما عشره أشياء بعضها أشد من بعض: فأشد شيء خلقه الله الحجر، و أشد من الحجر الحديد يقطع به الحجر، و أشد من الحديد النار تذيب الحديد، و أشد من النار الماء يطفى النار، و أشد من الماء السحاب يحمل الماء، و أشد من السحاب الريح تحمل السحاب، و أشد من الريح الملك الذى يرسلها، و أشد من الملك ملك الموت الذى يميت الملك، و أشد من ملك الموت الموت الذى يميت ملك الموت، و أشد من الموت أمر الله الذى يميت الموت.

فقال الشامى: أشهد أنك ابن رسول الله حقا، و أن عليا أولى بالأمر من معاويه، ثم كتب هذه الجوابات و ذهب بها إلى معاويه، فبعثها إلى ابن الأصفر.

فكتب إليه ابن الأصفر: يا معاويه لم تكلمنى بغير كلامك، و تجيبنى بغير جوابك؟ أقسم بالمسيح ما هذا جوابك، و ما هو إلا من معدن النبوه، و موضع الرساله، و أما أنت فلو سألتنى درهما ما أعطيتك» (١).

ص: ٢٢

١- ١) الخصال ص ٤٤٠ و روضه الواعظين ص ٤٥-٤٦ و الإحتجاج ج ١ ص ٣٩٨-٤٠١ و الثاقب فى المناقب ص ٣١٩-٣٢٠ و الخرائج و الجرائح ج ٢ ص ٥٧٢-٥٧٣ و مدينه المعاجز ج ٣ ص ٣٥٥-٣٥٨ و بحار الأنوار ج ١٠ ص ١٢٩-١٣١ و ج ٣٣ ص ٢٣٨-٢٤٠ و ج ٤٣ ص ٣٢٥-٣٢٦ و عيون أخبار الرضا ج ١ ص ٦٦ و تحف العقول ص ١٦٠-١٦٢ و (ط مركز النشر الإسلامى) ص ٢٢٨-٢٣٠ و مسند-

٧- أرسل قيصر يسأل معاويه عن بعض المسائل، فلم يعلم جوابها، فأحالها إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، وقال ابن شهر آشوب: «و كتب ملك الروم إلى معاويه يسأله عن ثلاث: عن مكان بمقدار وسط السماء، و عن أول قطره دم وقعت على الأرض، و عن مكان طلعت فيه الشمس مره فلم يعلم ذلك.

فاستغاث بالحسن بن علي «عليه السلام» فقال: ظهر الكعبه، و دم حواء، و أرض البحر حين ضربه موسى» (١).

٨- و أمر علي الحسن «عليهما السلام» أن يكتب لعبد الله بن جندب (٢)، كتابا، فكتب إليه:

(١)

-محمد بن قيس البجلي (تحقيق بشير المازندراني) ص ١٣٤-١٣٦ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٢٠٣ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣٣ ص ٤٩٠ و ٥٠٨.

ص: ٢٣

١-١) راجع: ربيع الأبرار ج ١ ص ٧٢٢ و مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ١٧٨ و بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٣٥٧.
٢-٢) و قد رويت هذه الروايه بعينها عن عبد الله بن جندب، عن الإمام الرضا «عليه السلام». و يبدو أن هذه الروايه هي الأقرب إلى الصحه، فإن كان هناك روايه مشابهه لها فلا بد أن يكون المقصود هو عبد الله بن جناده، فإنه هو الذي كان من أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام». و على كل حال، فإن توافق الروايات و اختلاف الرواه فيها ليس بعزيز في كتب الحديث.

«إن محمدا كان أمين الله في أرضه، فلما أن قبض محمدا كنا أهل بيته، فنحن أمناء الله في أرضه، عندنا علم البلايا و المنايا، و أنساب العرب، و مولد الإسلام. و إنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقته الإيمان، و بحقيقته النفاق».

ثم يذكر «عليه السلام» ما لأهل البيت من الفضل العظيم.. و يقول:

«نحن أفرط الأنبياء، و نحن أبناء الأوصياء (و نحن خلفاء الأرض خ ل)».

ثم يذكر منزلتهم، و لزوم ولايه أمير المؤمنين.. و هى رساله هامه لا بأس بمراجعتها فى مصادرها (1).

٨- بل إننا نجد النبي «صلى الله عليه و آله» نفسه يرجع السؤال إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، ليجيب عليه.. كما ورد فى بعض النصوص:

«فمن حذيفه بن اليمان قال: بينا رسول الله «صلى الله عليه و آله» فى جبل أظنه حرى، أو غيره، و معه أبو بكر و عمر و عثمان و على «عليه السلام» و جماعه من المهاجرين و الأنصار، و أنس حاضر لهذا الحديث، و حذيفه يحدث به، إذ أقبل الحسن بن على «عليهما السلام» يمشى على هدوء و وقار، فنظر إليه رسول الله «صلى الله عليه و آله» و قال:

إن جبرئيل يهديه و ميكائيل يسدده، و هو ولدى و الطاهر من نفسى و ضلع من أضلاعى هذا سبطى و قره عينى بأبى هو.

ص: ٢٤

١- ١) تفسير فرات ص ٢٨٥ و بحار الأنوار ج ٢٣ ص ٣١٥ عنه، و عن كنز الفوائد و معادن الحكمة ج ٢ ص ١٧٣ عن الكافى و بصائر الدرجات.

فقام رسول الله «صلى الله عليه و آله» و قمنا معه، و هو يقول له: أنت تفاحتى، و أنت حيبى، و مهجه قلبى، و أخذ بيده فمشى معه، و نحن نمشى حتى جلس، و جلسنا حوله ننظر إلى رسول الله «صلى الله عليه و آله» و هو لا يرفع بصره عنه، ثم قال:

[أما] إنه سيكون بعدى هاديا مهديا، هذا هديه من رب العالمين لى، ينبئ عنى، و يعرف الناس آثارى، و يحيى سنتى، و يتولى أمورى فى فعله، ينظر الله إليه فيرحمه، رحم الله من عرف له ذلك و برّنى فيه، و أكرمنى فيه.

فما قطع رسول الله «صلى الله عليه و آله» كلامه حتى أقبل إلينا أعرابى يجر هراوه له، فلما نظر رسول الله «صلى الله عليه و آله» إليه قال:

قد جاءكم رجل يكلمكم بكلام غليظ، تقشعر منه جلودكم، و إنه يسألكم من أمور، إن لكلامه جفوه.

فجاء الأعرابى فلم يسلم و قال: أيكم محمد؟!!

قلنا: و ما تريد؟!!

قال رسول الله «صلى الله عليه و آله»: مهلا.

فقال: يا محمد! لقد كنت أبغضك، و لم أرك و الآن فقد ازددت لك بغضا.

قال: فتبسم رسول الله «صلى الله عليه و آله» و غضبنا لذلك، و أردنا بالأعرابى إرادته، فأوماً إلينا رسول الله أن: اسكتوا!

فقال الأعرابى: يا محمد إنك تزعم أنك نبى، و إنك قد كذبت على الأنبياء، و ما معك من برهانك شىء.

قال له: يا أعرابي و ما يدريك؟

قال: فخبرنى ببرهانك.

قال: إن أحببت أخبرك عضو من أعضائي فيكون ذلك أو كد لبرهاني.

قال: أو يتكلم العضو؟

قال: نعم، يا حسن قم!

فازدري الأعرابي نفسه و قال: هو ما يأتى و يقيم صبيا ليكلمنى.

قال: إنك ستجده عالما بما تريد.

فابتدرة الحسن «عليه السلام» و قال: مهلا يا أعرابي، ما غبيا سألت و ابن غبى، بل فقيها إذن و أنت الجهول، فإن تك قد جهلت فان عندى شفاء الجهل، ما سأل السؤل، و بحرا لا تقسمه الدوالى تراثا، كان أورثه الرسول، لقد بسطت لسانك، و عدوت طورك، و خادعت نفسك، غير أنك لا تبرح حتى تؤمن إن شاء الله.

فتبسم الأعرابي و قال: هيه.

فقال له الحسن «عليه السلام»: نعم.. اجتمعتم فى نادى قومك، و تذاكرتم ما جرى بينكم على جهل و خرق منكم، فزعمتم أن محمدا صنبور، و العرب قاطبه تبغضه، و لا- طالب له بشاره، و زعمت أنك قاتله و كان فى قومك مؤنته، فحملت نفسك على ذلك، و قد أخذت قناتك بيدك تؤمه تريد قتله، فعسر عليك مسلكك، و عمى عليك بصرك، و أبيت إلا ذلك، فأتيتنا خوفا من أن يشتهر، و إنك إنما جئت بخير يراد بك.

ص: ٢٤

أنبيئك عن سفرئك: خرجت في ليله ضحياء إذ عصفت ريح شديده، اشتد منها ظلماؤها، وأطلت سماؤها، وأعصر سحابها، فبقيت محر نجما كالأشقر، إن تقدم نحر، وإن تأخر عقر، لا- تسمع لواطئ حسا، ولا لنافخ نار جرسا، تراكمت عليك غيومها، وتوارت عنك نجومها، فلا- تهتدى بنجم طالع، ولا- بعلم لامع، تقطع محجه، وتهبط لجه في ديمومه، قفر بعيدة القعر، مجحفه بالسفر، إذا علوت مصعدا ازددت بعدا، الريح تخطفك، والشوك تخبطك، في ريح عاصف، و برق خاطف، قد أو حشتك آكامها، و قطعتك سلامها، فأبصرت فإذا أنت عندنا فقرت عينك، و ظهر رينك، و ذهب أنينك.

قال: من أين قلت يا غلام هذا؟ كأنك كشفت عن سويد قلبي، و لقد كنت كأنك شاهدتني، و ما خفى عليك شئ من أمرى، و كأنه علم الغيب

[ف] قال له: ما الاسلام؟

فقال الحسن «عليه السلام»: الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله.

فأسلم و حسن إسلامه، و علمه رسول الله «صلى الله عليه و آله» شيئا من القرآن فقال: يا رسول الله أرجع إلى قومي فأعرفهم ذلك؟ فأذن له، فانصرف، و رجع و معه جماعه من قومه، فدخلوا في الاسلام.

فكان الناس إذا نظروا إلى الحسن «عليه السلام» قالوا: لقد أعطى ما لم

يعط أحد من الناس» (١).

و قد أظهر هذا النص الأخير: أن النبي «صلى الله عليه و آله» هو الذى تولى إظهار علم الإمامه لدى الإمام الحسن «عليه السلام»، بل الله سبحانه كان هو البادىء بذلك من خلال آيه التطهير، و آيه المباهله و سواها.

إنزل عن منبر أبى

و مما يدخل فى هذا المجال موقف هام جدا للإمام الحسن «عليه السلام» فى مقابل أبى بكر، حيث جاء إليه يوما و هو يخطب على المنبر، فقال له: إنزل عن منبر أبى.

فأجابه أبو بكر: صدقت. و الله، إنه لمنبر أبيك، لا منبر أبى.

فبعث على «عليه السلام» إلى أبى بكر: إنه غلام حدث، و إننا لم نأمره.

فقال أبو بكر: إننا لم نتهمك (٢).

ص: ٢٨

(١-١) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٣٣٣-٣٣٥ و العدد القويه ص ٤٢-٤٦.

(٢-٢) راجع: تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٨٠ و ١٤٣ و تاريخ بغداد ج ١ ص ١٤١ عن أبى نعيم، و غيره، و أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودى) ج ٣ ص ٢٦ و ٢٧ بسند صحيح عندهم، و الصواعق المحرقة ص ١٧٥ عن الدارقطنى، و المناقب لابن شهر آشوب ج ٤ ص ٤٠ عن فضائل السمعانى، و أبى السعادات، و تاريخ الخطيب، و سيره الأئمه الاثنى عشر ج ١ ص ٥٢٩ و إسعاف الراغبين (بهاشم نور الأبصار) ص ١٢٣ عن الدارقطنى، و شرح النهج للمعتزلى ج ٦ ص ٤٢-

و ليتأمل قوله «عليه السلام»: إنا لم نأمره. فإنه لا يتضمن إنكاراً على الإمام الحسن «عليه السلام»، ولا إدانته لموقفه. ولا تنصل من مضمون كلام الامام الحسين «عليه السلام»، بل هو اخبار عن أنه «عليه السلام» لم يأمره بذلك، بل فعله من تلقاء نفسه.

و لقد صدق أمير المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه؛ فلم يكن الإمام الحسن «عليه السلام» يحتاج إلى أمر، فلقد أدرك خطه الخصوم بما آتاه الله من فضله، و بإحساسه المرهف، و فكره الثاقب. و هو الذى عايش الأحداث عن كثب، بل كان فى صميمها.

و عاين بأمر عينيه ما جرى على أمه فاطمه الزهراء «عليها السلام»، و على أبيه و على كل أهل بيته فور وفاه رسول الله «صلى الله عليه و آله»

فمن الطبيعى أن يدرك: أن عليه مسؤوليه العمل على إفشال خطه المناوئين لهم، و إبقاء حق أهل البيت و قضيتهم على نفس المستوى من الحيويه و الحضور فى ضمير و وجدان الأمة.

و كان المطلوب من وصى النبى «صلى الله عليه و آله» -أعنى علياً عليه

(٢)

- و ٤٣ و مقتل الحسين للخوارزمى ج ١ ص ٩٣ و ينابيع الموده ص ٣٠٦ (ط اسلامبول) و حياه الصحابه ج ٢ ص ٤٩٤ عن الكنز و ابن سعد و أبى نعيم و الجابرى فى جزئه و الغدير ج ٧ ص ١٢٦ عن السيوطى، و عن الرياض النضره ج ١ ص ١٣٩ و عن كنز العمال ج ٣ ص ١٣٢ و حياه الحسن للقرشى ج ١ ص ٨٤ عن بعض من تقدم. و الاتحاف بحب الأشراف ص ٢٣.

ص: ٢٩

السلام»-: أن يحتاط للأمر، حتى لا تحدث تشنجات حاده، ليس من مصلحة القضية، و لا من مصلحة الإسلام المساهمه في حدوثها في تلك الظروف.

و ملاحظه أخرى نذكرها هنا، و هي أن قول أمير المؤمنين «عليه السلام» عن الامام الحسن: انه غلام حدث.. صحيح، و هو اخبار عن واقع راهن.. ولكنه غلام حدث لا يلعب مع اللاعبين، و لا يعد في الجاهلين، بل هو غلام حدث يجيب عن أصعب المسائل، و يحل أعظم المشاكل و هو ممن زق العلم زقا.

موقف أبي بكر

و قد لاحظنا: أن أبا بكر يبادر بالإعتراف: بأن المنبر هو لعلي «عليه السلام»، لكي يمتص الصدمه، بإظهاره الإنعطاف و المرونه، تحسبا من أن تكون هذه الحركه قد جاءت في سياق لم يكن قد توقعه، أو حسب له حسابا..

فإن هذه المرونه من شأنها أن تظهر من يريد اعتماد أسلوب الشده في مقابلها بصورة الساعى لإثاره الفتنة من جانبه، و بذلك يكون أبو بكر قد ظهر بمظهر المظلوم و المعتدى عليه، و سيمنحه الكثيرون من غير العارفين بالحقائق.. و من السدج و البسطاء تأييدهم و تعاطفهم، و هذا هو المطلوب..

هذا و قد جرى مثل هذه الحادته تقريبا في عهد عمر مع الإمام الحسين «عليه السلام».. لكن عمر تعامل معها بطريقه مختلفه، كما سنرى إن شاء الله تعالى.

أبو بكر و كف على عليه السلام و كف النبي صلى الله عليه و آله

المفيد، عن الحسن بن عبد الله القطان، عن عثمان بن أحمد، عن أحمد بن محمد بن صالح، عن محمد بن مسلم الرازي، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حبشى بن جنادة قال: كنت جالسا عند أبي بكر فأتاه رجل فقال: يا خليفة: رسول الله صلى الله عليه و آله: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و عدنى أن يحثولى ثلاث حثيات من تمر.

فقال أبو بكر: ادعوا لى عليا. فجاءه على «عليه السلام».

فقال أبو بكر: يا أبا الحسن، إن هذا يذكر أن رسول الله صلى الله عليه و آله و عدته أن يحثو له ثلاث حثيات من تمر فاحتها له، فحثا له ثلاث حثيات من تمر.

فقال أبو بكر: عدوها، فوجدوا فى كل حثيه ستين تمره.

فقال أبو بكر: صدق رسول الله صلى الله عليه و آله «سمعتة ليله الهجره، و نحن خارجون من مكه إلى المدينه يقول: يا أبا بكر، كفى و كف على فى العدل سواء: التراب و غيره (١).

ص: ٣١

١-١) بحار الأنوار ج ٣٨ ص ٧٤ و ج ٤٠ ص ١١٩ و الأمالى للمفيد (ط دار المفيد) ص ٢٩٣ و الأمالى للطوسى ص ٦٨ و تاريخ بغداد ج ٥ ص ٣٧ و (ط دار الكتب العلميه) ج ٥ ص ٢٤٠ و تاريخ مدينه دمشق ج ٤٢ ص ٣٦٩ و ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ ص ١٤٦ و لسان الميزان ج ١ ص ٢٨٦ و بشاره المصطفى ص ٣٤١ و مناقب آل أبى طالب ج ١ ص ١٣٢ و منتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) -

و نقول:

١- لعل أبا بكر كان قد شهد رسول الله «صلى الله عليه و آله» قد حثى لبعض الناس تمرا، فعدوها فكان كل حثيه ستين تمره.. ثم أخبر «صلى الله عليه و آله» أبا بكر بأن كفه و كف على فى العدل سواء، فأراد أن يجد مصداق قول رسول الله «صلى الله عليه و آله»، فاهتبل هذه الفرصه ليتأكد من ذلك، و يزيل الشك باليقين..

٢- إن ما يدعو إلى التأمل هنا: أن تكون كل حثيه ستين تمره، فإن المتوقع- فى العاده- هو أن يختلف عدد التمر فى كل حثيه عن عدده فى غيرها، و لو بالنسبه فى واحده منها على الأقل..

٣- هناك سؤال قد يراود الأذهان عن سبب تخصيص النبى «صلى الله عليه و آله» لأبى بكر بهذا الخطاب.. و عن مناسبه.. لا سيما، و أنه «صلى الله عليه و آله» قال ذلك لأبى بكر فى حال هجرته، من مكه إلى المدينه.

(١)

- ج ٥ ص ٣١ و المناقب للخوارزمى ص ٢٩٦ ح ٢٩٠، و عن المناقب لابن المغازلى ص ١٢٩ ح ١٧٠ و ينابيع الموده ج ٢ ص ٢٣٨ و ٢٩٦ و (ط دار الأ-سوه) ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٩٢ و فرائد السمطين ج ١ ص ٥٠ و كنز العمال ج ١١ ص ٦٠٤ و موده القربى ص ٢٠ و الفردوس ج ٥ ص ٣٠٥ و الكنى و الألقاب ج ٣ ص ٢٦٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٦ ص ٥٦٦ و ٥٦٧ و ج ١٧ ص ٦٩ و ج ٢٣ ص ٤٦ و ٤٧ و ج ٣١ ص ١٥٨ و راجع: الكشف الحثيث ص ٥٤ و أعيان الشيعه ج ٣ ص ١١٨.

ص: ٣٢

فهل هناك حذف متعمد لبعض عناصر هذا النص التي تبين مناسبة هذا الخطاب النبوي له بهذه الطريقة، أو تشتمل على بقيه عناصر الحجج، التي أراد «صلى الله عليه و آله» أن يواجه أبا بكر و كل من ينازع علياً «عليه السلام» بها..و لكن أبا بكر أو غيره لم يذكر كل ما جرى لحاجه فى النفس قضيت.

أو أنه «صلى الله عليه و آله» أراد أن يقول لأبى بكر: إن مرافقته له فى هجرته لا تعطيه امتيازاً، و لا تفيدته فى بلوره أى وجه شبه بينه و بينه، بل الشبه الحقيقى قائم بين النبى «صلى الله عليه و آله» و على دون سواه..

و إذا كان قد قال له ذلك فى طريق الهجره، فأين حثا النبى تمرا، ثم عدت كل حثيه فكانت ستين تمره؟!؟

إلا أن يكون «صلى الله عليه و آله» قد قال ذلك، لأبى بكر، ثم صادف أن حثا تمرا فى بعض المناسبات، فعدت حثياته، فكانت كل حثيه ستين تمره، ثم جاءت هذه المناسبه ليظهر الله صحه ما أخبره به «صلى الله عليه و آله».

٤- و عن سؤال: ما سبب روايه أبى بكر لهذه الروايه؟!؟

نجيب: لعله لم ير فيها ما يضر بموقعه، و كان يرى أنه بحاجه إلى التودد لعلى «عليه السلام» بما لا ضرر فيه..

٥- كان فى وسع أبى بكر أن يدعى لذلك الرجل الموعود بالحثيات من رسول الله «صلى الله عليه و آله»: أنه هو خليفه الرسول، و أنه يقوم مقامه، فيبادر إلى إعطائه ثلاث حثيات من تمر.

و لكن أبا بكر لم يفعل ذلك، هل لأنه خشى من أن يكون ذلك الرجل

على علم بعدد التمر الذى يحثوه رسول الله «صلى الله عليه و آله»، و على علم بما قاله «صلى الله عليه و آله» فى على. و لعله يبادر إلى عد ما يحثوه أبو بكر له، فإذا ظهر عدم التوافق، فسيخرج ذلك أبا بكر. أو لأن الله تعالى صرف قلبه عن ذلك، لتظهر هذه الكرامة لعلى أمير المؤمنين «عليه السلام» من خلال أبى بكر نفسه، و بصورة لا- تقبل التأويل.. ليكون ذلك من موجبات وضوح سقوط دعواه فى الخلافه للرسول «صلى الله عليه و آله» و آله.

و بذلك يتضح: أن ما أراده من مناداته بأنه هو الذى يقضى دين النبى «صلى الله عليه و آله»، و ينجز عاداته قد انقلب عليه، و أبطل مدعاه.

هذه هي الروايه الصحيحه

و يبدو لنا: أن الروايه الأكثر دقه و صراحه، و تعبيرا عما جرى، هي ما رواه شاذان بن جبرائيل القمى، عن بشير بن جناده، قال: كنت عند أبى بكر، و هو فى الخلافه، فجاء رجل، فقال له: أنت خليفه رسول الله «صلى الله عليه و آله»؟!.

قال: نعم.

قال: أعطني عدتي.

قال: و ما عدتك؟!.

قال: ثلاث حثوات. (يحثو لى رسول الله). فحثا له ثلاث حثوات من التمر الصيحانى. و كانت رسما على رسول الله «صلى الله عليه و آله».

قال: فأخذها و عدّها، فلم يجدها مثل ما يعهد من رسول الله «صلى الله عليه و آله»

ص: ٣٤

عليه وآله».

قال: فجاء، و حذف بها عليه.

فقال أبو بكر: مالك؟.

قال: خذها، فما أنت خليفة.

فلما سمع ذلك قال: أرشدوه إلى أبي الحسن.

قال: فلما دخلوا به على بن أبي طالب «عليه السلام» ابتدأه الإمام بما يريد منه، و قال له: تريد حثواتك من رسول الله؟!.

قال: نعم يا فتى.

فحثا له على «عليه السلام» ثلاث حثوات، فى كل حثوه ستون تمره، لا تزيد واحده على الأخرى.

فعند ذلك قال له الرجل: أشهد أنك خليفة الله، و خليفة رسوله حقا، و أنهم ليسوا بأهل لما جلسوا فيه.

قال: فلما سمع ذلك أبو بكر قال: صدق الله و صدق رسوله، حيث يقول ليله الهجرة، و نحن خارجون من مكة إلى المدينة: كفى و كف على فى العدد سواء.

فعند ذلك كثر القيل و القال: فخرج عمر فسكتهم (١).

ص: ٣٥

فأدلى بها إلى ابن الخطاب

ص: ٣٧

وفاه و دفن أبى بكر؟!

و قالوا: توفى أبو بكر ثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة، و دفن إلى جنب رسول الله «صلى الله عليه و آله»، و فى بيته و حجرته..

و السؤال هنا هو: ما الذى سوغ لهم دفن أبى بكر فى هذا الموضع؟!..

فإن كان زعمهم أنه دفن فى سهم ابنته من إرث رسول الله «صلى الله عليه و آله».. فهو لا يصح لما يلى:

أولاً: إن أبى بكر نفسه زعم أن الأنبياء لا يورثون.

ثانياً: سلمنا أنهم يورثون، فإن سهم عائشه فى الحجره هى التسع من الثمن، و هو قد لا يصل فى مساحته إلى شبر بشبر.

ثالثاً: إن الحجر إن كانت للزوجات فالزوجات لا يرثن من الأرض شيئاً..

و إن كانت حجره رسول الله للمسلمين.. فلماذا اختص أبو بكر بالموضع الذى دفن فيه دونهم؟!

و إن كانت الحجره للزهراء «عليها السلام» لأن النبى «صلى الله عليه و آله» قد دفن فى بيتها. و صار بعد ذلك لورثتها «عليهم السلام».. فمن الذى أجاز لأبى بكر أن يدفن فى بيت الزهراء «عليها السلام».

و قد يجاب عن ذلك

بأن الحجر كانت لنساء النبي، لأنه «صلى الله عليه و آله» ملكهن إياها في حال حياته. و أسكنهن فيها..بدليل نسبة البيوت إليهن في القرآن الكريم، حيث قال سبحانه: وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ..

و لكن هذا الكلام غير صحيح

أولاً: لأن القرآن نفسه قد نسب هذه البيوت إلى النبي «صلى الله عليه و آله» أيضاً فقال: لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ (١).

ثانياً: لا دليل يدل على تمليك الحجر للنساء في حال حياة النبي «صلى الله عليه و آله». و مجرد سكناهن فيها لا يدل على ذلك.

أما ما زعموه من أن نفقه نسائه «صلى الله عليه و آله» واجبه عليه بعد وفاته، لأنهن بحكم المعتدات فغير صحيح..

أولاً: لعدم الدليل على وجوب نفقتهن عليه بعد وفاته سوى بعض الاستحسانات التي لا تسمن و لا تغنى من جوع.

ثانياً: لا دليل على أن نساء النبي «صلى الله عليه و آله» بحكم المعتدات.

ثالثاً: إن وجوب النفقة و السكنى لا تعنى تملكهن للبيوت، بل تعنى أنهن يملكن المنفعة فقط.

رابعاً: و الأهم من ذلك أنه «صلى الله عليه و آله» قد دفن في بيت ابنته فاطمة الزهراء «عليها السلام»، كما أو ضحناه في ما سبق..

ص : ٤٠

هذا و لم نجد ما ينقل لنا أن عمر بن الخطاب قد جمع الناس و أخذ لنفسه منهم البيعه كما فعل أبو بكر في السقيفه..

و هذا يجعل بعض الروايات التي تتحدث عن وجود بيعه لعمر في موضع الشبهه و الإتهام فلا- يصح ما ورد من أن عليا«عليه السلام»بايع عمر و عثمان،في ما رواه الشيخ في أماليه:«أخبرنا جماعه،عن أبي المفضل، قال:حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي الأشناني،قال:

حدثنا عباد بن يعقوب الأسدي،قال:أخبرنا علي بن هاشم بن البريد،عن أبيه،عن عبد الله بن مخارق،عن هاشم بن مساحق،عن أبيه:أنه شهد يوم الجمل،و أن الناس لما انهزموا..

[إلى أن قال:]أنشدكم بالله،أتعلمون أن رسول الله«صلى الله عليه و آله»قبض و أنا أولى الناس به و بالناس!؟

قالوا:اللهم نعم.

قال:فبايعتم أبا بكر و عدلتم عني،فبايعت أبا بكر كما بايعتموه، و كرهت أن أشق عصا المسلمين،و أن أفرق بين جماعتهم.

ثم إن أبا بكر جعلها لعمر من بعده،و أنتم تعلمون أنى أولى الناس برسول الله«صلى الله عليه و آله»و بالناس من بعده،فبايعت عمر كما بايعتموه،فوفيت له بيعته حتى لما قتل جعلني سادس سته،فدخلت حيث أدخلني،و كرهت أن أفرق جماعه المسلمين،و أشق عصاهم.فبايعتم عثمان

فبايعته، ثم طعنتم على عثمان فقتلتموه، و أنا جالس في بيتي.. إلخ..» (١).

و نقول:

أولاً: إن صحه سند روايه لا يعنى بالضروره صدورها، و صحه مضمونها، إذ يمكن أن يكون بها عله و شذوذ يسقطانها عن الإعتبار، فكيف إذا كان سند هذه الروايه ضعيفا بالفعل..

و بما أن «سند الحديث ضعيف، فلا يعتبر منه إلا خصوص ما دلت القرائن الخارجيه على صدقه، و كونه على طبق الواقع» (٢).

و من دلائل ضعف سنده

١- أن عبد الله بن المخارق، من شعراء العصر الأموي. كان يفد إلى الشام، فيمدح الخلفاء من بنى أميه، و يجزلون عطاءه. مدح عبد الملك بن مروان و من بعده من ولده. و له في الوليد مدائح كثيره.. إلخ..» (٣)

قال الصفدي: «قيل: إنه كان نصرانيا، و كان شاعرا يمدح خلفاء بنى أميه، و يجزلون عطيته» (٤).

و من كان هذا حاله فهو لا يؤمن على ما ينقله عن أمير المؤمنين «عليه

ص: ٤٢

١-١) الأمالى للشيخ الطوسى ج ٢ ص ١٢٠.

٢-٢) بحار الأنوار (الهامش) ج ٣٢ ص ٢٦٣.

٣-٣) الأعلام لخير الدين الزركلى ج ٤ ص ١٣٦ و راجع: معجم المؤلفين لعمر كحاله ج ٦ ص ١٤٨ و تاريخ مدينه دمشق لابن عساكر ج ٣٣ ص ٢٦.

٤-٤) الوافى بالوفيات للصفدى ج ١٧ ص ٢٢٦.

السلام»، لا سيما فيما هو مورد اتهام.

٢- كما أن هشام بن مساحق: لم تذكر له ترجمه في كتب الرجال؛ فهو مجهول الحال.

و قد قال الشيخ النمازي الشاهرودى: «هاشم بن مساحق: لم يذكره».

وقع في طريق الشيخ في أماليه ج ٢ ص ١٢٠ عن عبد الله بن مخاوف (و لعل الصحيح: مخارق) عنه، عن أبيه، قضايا يوم الجمل»
(١).

ثانيا: إن الروايه الأنفه الذكر و إن كانت قد ذكرت أن عليا بايع عمر و عثمان، لكن الشيخ المفيد رحمه الله رواها في كتاب الجمل بلفظ أجود، و لم يذكر فيها أنه عليه السلام بايع عمر و عثمان كما تدعيه الروايه الأنفه الذكر و روايه المفيد هي:

«إنه لما انهزم الناس يوم الجمل اجتمع معه طائفه من قريش فيهم مروان بن الحكم فقال بعضهم لبعض: و الله لقد ظلمنا هذا الرجل، يعنون أمير المؤمنين «عليه السلام» و نكثنا بيعته من غير حدث، و الله لقد ظهر علينا فما رأينا قط أكرم سيره منه، و لا أحسن عفوا بعد رسول الله «صلى الله عليه و آله»، تعالوا حتى ندخل عليه و نعتذر إليه فيما صنعناه.

قال: فصرنا إلى بابه، فاستأذناه فأذن لنا، فلما مثلنا بين يديه جعل متكلمنا يتكلم فقال «عليه السلام»:

انصتوا أكفكم، إنما أنا بشر مثلكم، فإن قلت حقا فصدقوني، و إن قلت

ص: ٤٣

(١- ١) مستدركات علم رجال الحديث للشيخ على النمازي الشاهرودى ج ٨ ص ١٣٥.

باطلا فردوا عليّ، أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قبض و أنا أولى الناس به و بالناس من بعده؟

قلنا: اللهم نعم.

قال: فعدلتم عنى، و بايعتم أبا بكر فأمسكت و لم أحب أن أشق عصا المسلمين و أفرق بين جماعاتهم، ثم إن أبا بكر جعلها لعمر من بعده فكففت و لم أهج الناس، و قد علمت إنى كنت أولى الناس بالله و برسوله و بمقامه، فصبرت حتى قتل، و جعلنى سادس سته فكففت و لم أحب أن أفرق بين المسلمين، ثم بايعتم عثمان فطغيتم (لعل الصحيح: فطعنتم) عليه و قتلتموه و أنا جالس فى بيتى، و أتيتمونى و بايعتمونى كما بايعتم أبا بكر و عمر، و فتم لهما و لم تفوا لى، و ما الذى منعكم من نكث بيعتهما و دعاكم إلى نكث بيعتى؟

فقلنا له: كن يا أمير المؤمنين كالعبد الصالح يوسف إذ قال: **لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَ هُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ** (١).

فقال «عليه السلام»: لا تثريب عليكم اليوم، و إن فيكم رجلا لو بايعنى بيده لنكث بأسته؛ يعنى مروان بن الحكم» (٢).

و يبقى هنا سؤال، و هو: هل بايع على «عليه السلام» عمر بن الخطاب؟!

ونجيب

إذا كنا لم نجد نصا يتحدث عن بيعه على «عليه السلام» لعمر بن

ص: ٤٤

١- ١) الآية ٩٢ من سورة يوسف.

٢- ٢) مستدركات علم رجال الحديث للشيخ على النمازى الشاهرودى ج ٨ ص ١٣٥.

الخطاب بعد وفاه أبي بكر..فلا يبقى بعد مجال لطرح هذا السؤال.

و لعله لم تجر بيعه لعمر من الأساس،ربما اكتفاء منهم بوصيه أبي بكر له..فلم يروا حاجه إلى ذلك.

و حتى لو كانت قد جرت بيعه،فإنها إذا كانت على سبيل الإكراه، فليس لها قيمه و لا أثر..إذا لا بيعه لمكره.

أبو بكر أدلى بها إلى ابن الخطاب

قال أمير المؤمنين«عليه السلام»عن أبي بكر:«حتى مضى الأول لسييله،فأدلى بها إلى ابن الخطاب بعده.

شنان ما يومى على كورها

و يوم حيان أخى جابر

فيا عجا:بيننا هو يستقبلها فى حياته،إذ عقدها لآخر بعد وفاته،لشد ما تشطرا ضرعيها إلخ..(1).

ص: ٤٥

١- ١) نهج البلاغه(بشرح عبده)الخطبه رقم ٣ ج ١ ص ٣٠ و علل الشرائع ج ١ ص ١٥١ و معانى الأخبار ص ٣٦٠ و الإحتجاج(ط دار النعمان)ج ١ ص ٢٨٣ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤٨ و الطرائف لابن طاووس ص ٤١٧ و ٤٢٠ و وصول الأخبار ص ٦٧ و كتاب الأربعين ص ١٦٧ و حليه الأبرار ج ٢ ص ٢٨٩ و ٢٩١ و بحار الأنوار ج ٢٩ ص ٤٩٧ و مناقب أهل البيت«عليه السلام»للشيروانى ص ٤٥٧ و المراجعات ص ٣٩٠ و السقيفه للمظفر ص ٧٢ و الغدير ج ٧ ص ٨١ و ٣٨٠ و نهج السعاده ج ٢ ص ٤٩٩ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٥١-

ثم كانت حجة أبي بكر على وصيته بالخلافه إلى عمر بن الخطاب هي:

أنه خاف من اختلاف الناس بعده (١).

و من الواضح:

١- أن هذا لو صح، لوجب القبول: بأن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد أوصى إلى علي بالخلافه، لأنه خاف من اختلاف الناس بعده؛ فإن أبا بكر لم يكن أحرص على الأمة من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

٢- إن أبا بكر قد اعتذر لعلي «عليه السلام» عن مبادرته لعقد الأمر لنفسه، من دون مشاوره أحد، وقبل أن يدفن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: بأنه خاف الفتنة و الإختلاف أيضا..

مع أن الإختلاف الذى وقع فى الأمة بسبب هذه المبادره، لا يزال و سيقى قائما إلى أن تقوم الساعه. و قد ذكرنا كلمه الشهرستانى عن الخلاف

(١)

و الدرجات الرفيعه ص ٣٤ و الجمل للمفيد ص ٩٢ و الشهب الثواقب للشيخ محمد آل عبد الجبار ص ١٤ و نهج الحق ص ٣٢٦ و إحقاق الحق (الأصل) ص ٢٧٧ و بيت الأحران ص ٨٩

ص: ٤٦

١- (١) تاريخ الأمم و الملوك ج ٢ ص ٦١٨ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٤٢٥ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٠٠ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٦٥ و بحار الأنوار ج ٢٩ ص ٥٢٠ و ج ٣٠ ص ٥١٩ و ٥٦٨ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣٢١ و مجمع النورين ص ١٩٧ و مستدرک سفینه البحار ج ١ ص ٣٩٢ و ج ٩ ص ٥٦.

المستمر فى الأمة على الإمامه..و عن سل السیوف علیها ولأجلها.

كما أنه لو عمل بوصیه رسول الله «صلی الله علیه و آله»، و بما قرره «صلی الله علیه و آله» فى حال حیاته، و أخذ منهم البیعه علیه، لم یکن هناك أى خلاف بین المسلمین..

فصیرها فى حوزة خشاء

قالت عائشه: لما ثقل أبى دخل فلان و فلان، فقالوا: یا خلیفه رسول الله، ماذا تقول لربک غدا إذا ما قدمت علیه، و قد استخلفت علينا ابن الخطاب!؟

فطلب منهم ان یجلسوه.

قالت: فأجلسناه.

فقال: أ بالله ترهبونى!؟

أقول: استخلفت علیهم خیرهم (١).

و عنها أيضا: لما احتضر أبو بكر دعا عمر.

فقال: إنى مستخلفک على أصحاب رسول الله یا عمر.

ص: ٤٧

١- ١) السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ١٤٩ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٧٤ و تاريخ مدينة دمشق ج ٤٤ ص ٢٥٠ و ٢٥١ و كنز العمال ج ١٢ ص ٥٣٥ و الوضاعون و أحاديثهم ص ٤٩٨ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣١٩ و الغدير ج ٥ ص ٣٧٤.

و كتب إلى أمراء الأجناد:وليت عليكم عمر.لم آل نفسى ولا المسلمين إلا خيرا (١).

عن عبد الرحمن بن عوف قال:دخلت يوما على أبى بكر الصديق فى علة التى مات فيها،فقلت له:أراك بارئاً يا خليفة رسول الله«صلى الله عليه و آله».

فقال:أما إنى على ذلك لشديد الوجد،و لما لقيت منكم يا معشر المهاجرين أشد من وجعى،إنى وليت أموركم خيركم فى نفسى،فكلكم ورم أنفه أن يكون له الأمر من دونه إلخ.. (٢).

و قال أمير المؤمنين«عليه السلام»فى خطبته المعروفه بالششقيه

ص: ٤٨

١-١) تيسير الوصول ج ١ ص ٤٨ و الغدير ج ٥ ص ٣٥٨ و الوضاعون و أحاديثهم ص ٤٦٩ و راجع:الثقات لابن حبان ج ٢ ص ١٩٣ و تاريخ مدينة دمشق ج ٣٠ ص ٤٥١.

٢-٢) الإمامه و السياسه(تحقيق الزينى)ج ١ ص ٢٣ و(تحقيق الشيرى)ج ١ ص ٣٥ و أسد الغابه ج ٤ ص ٧٠ و الفايق فى غريب الحديث ج ١ ص ٨٩ و الوضاعون و أحاديثهم ص ٤٧٠ و العقد الفريد ج ٤ ص ٩٢ و تهذيب الكمال ج ١ ص ٦ و الطرائف لابن طاووس ص ٤٠١ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣٢١ و ٣٢٥ و ٣٢٧ و تاريخ مدينة دمشق ج ٣٠ ص ٤١٩ و إعجاز القرآن للباقلانى ص ٢١٠-٢٢١ و(ط دار المعارف)ص ١٣٨ و الغدير ج ٥ ص ٣٥٨ و ج ٧ ص ١٧٠ عن مصادر أخرى.

«فصيرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها، والإعتذار منها. فصاحبها كراكب الصعبة، إن أشنق لها خرم، وإن أسلس لها تقحم. فمضى الناس -لعمر و الله- بخطط و شماس، و تلون و اعتراض. فصبرت على طول المده، و شده المحنه (١).

المعيار في الخلافه

لا- ندرى، ما هو المذهب الذى يعتمده أبو بكر فى تعيين الخلفاء، فإن كان يرى أن النص من الله و رسوله هو المعيار فى الإمامه، فذلك يبطل خلافته هو، و يبطل أيضا خلافه من أوصى إليه، و هو عمر بن الخطاب،

ص: ٤٩

١- ١) نهج البلاغه (بشرح عبده) ج ١ ص ٣٣ و علل الشرائع ج ١ ص ١٥١ و معانى الأخبار ص ٣٦١ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٤٩ و الطوائف لابن طاووس ص ٤١٨ و الصراط المستقيم ج ٣ ص ٤٣ و كتاب الأربعين للشيرازى ص ١٦٧ و حليه الأبرار ج ٢ ص ٢٩١ و بحار الأنوار ج ٢٩ ص ٤٩٨ و كتاب الأربعين للماحوزى ص ٢٦٩ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص ٤٥٧ و النص و الإجتهد ص ٣٨٢ و الغدير ج ٧ ص ٨١ و ج ٩ ص ٣٨١ و ج ١٠ ص ٢٥ و نهج السعاده للمحمودى ج ٢ ص ٥٠٣ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٦٢ و ١٧٠ و الدرجات الرفيعه ص ٣٤ و مناقب على بن أبى طالب «عليه السلام» و ما نزل من القرآن فى على «عليه السلام» لابن مردويه الأصفهانى ص ١٣٤ و نهج الحق للعلامه الحلى ص ٣٢٦ و إحقاق الحق (الأصل) للتستري ص ٢٧٧ و بيت الأحزان ص ٩٠.

و كل ما ترتب على ذلك.

و إن كان المعيار هو بيعه أهل الحل و العقد، فإن خلافه وصيه عمر تكون باطله أيضا. كما أن خلافته هو تكون كذلك، لأن عليا و سلمان، و بنى هاشم، و غيرهم ممن لم يبايع أبا بكر كانوا من أهل الحل و العقد.

و هم لم يبايعوه، بل رفضوا خلافته من أساسها..

و إكراههم على البيعه فى وقت لا حق لا يصحح ما بنى على الفساد..

و إن كان المعيار عنده هو الشورى بين المسلمين. فلم تحصل شورى فى السقيفه، كيف و قد غاب عنها سيد المسلمين على «عليه السلام»، و بنو هاشم، و كثير آخرون.. و تبطل بذلك أيضا خلافه عمر، لأنها كانت بالوصيه، لا بالشورى.

و إن كان المعيار عنده هو وصيه السابق للاحق، فخلافته هو تكون باطله، لأنه يعترف بأن النبى «صلى الله عليه و آله» لم يوص له.

و كذلك خلافه عمر، و خلافه عثمان، لأنها بنيت على أساس غير صحيح.

المتفرسون أربعة

عن أنس، قال: لما حضرت وفاه أبى بكر الصديق، سمعت على بن أبى طالب «عليه السلام» يقول:

المتفرسون فى الناس أربعة: امرأتان، و رجلان. و عدّ صفراء بنت شعيب، و خديجه بنت خويلد، و عزيز مصر على عهد يوسف «عليه السلام».

ثم قال: و أما الرجل الآخر فأبو بكر الصديق، لما حضرته الوفاة قال لى: إننى تفرست فى أن أجعل الأمر من بعدى فى عمر بن الخطاب.

ص : ٥٠

فقلت له: إن تجعلها في غيره لن نرضى به.

فقال: سررتني، و الله لأسرتك في نفسك بما سمعته من رسول الله «صلى الله عليه و آله».

فقلت: و ما هو؟!!

قال: سمعت رسول الله «صلى الله عليه و آله» يقول: إن على الصراط لعقبه لا يجوزها أحد إلا بجواز من على بن أبي طالب «عليه السلام».

فقال على «عليه السلام» له: أفلا أسرك في نفسك و في عمر بما سمعته من رسول الله «صلى الله عليه و آله»؟!!

فقال: و ما هو؟!!

فقلت: قال لي: يا على، لا تكتب جوازا لمن سب أبا بكر و عمر، فإنهما سيدا كهول أهل الجنة بعد النبيين.

فلما أفضت الخلافة إلى عمر قال لي على «عليه السلام»: يا أنس، إنى طالعت مجارى القلم من الله تعالى في الكون، فلم يكن لي أن أرضى بغير ما جرى في سابق علم الله و إرادته، خوفا من أن يكون منى اعتراض على الله.

و قد سمعت رسول الله «صلى الله عليه و آله» يقول: أنا خاتم الأنبياء، و أنت يا على خاتم الأولياء (١).

ص: ٥١

١- ١) تاريخ بغداد للخطيب ج ١٠ ص ٣٥٧ و (ط دار الكتب العلمية سنة ١٤١٧) ص ٣٥٥ و الغدير ج ٥ ص ٣١٨ و الوضاعون و أحاديثهم ص ٣٩٣ و تاريخ مدينة دمشق ج ٤٤ ص ٢٥٤ و الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٣٩٧.

إن هذه الروايه لا تصح، و ذلك لما يلي

أولاً: قال الخطيب البغدادي: «هذا الحديث موضوع، من عمل القصاص، وضعه عمر بن واصل، أو وضع عليه» (١).

ثانياً: كيف يمكن أن تصح هذه الروايه التي تزعم: أن علياً «عليه السلام» لن يرضى بغير عمر خليفه بعد أبي بكر.. مع قوله في خطبته المعروفه بالشقشقيه: «حتى مضى الأول لسبيله، فأدلى بها إلى ابن الخطاب بعده، ثم تمثّل بقول الأعشى:

شтан ما يومى على كورها

و يوم حيان أخى جابر

فيا عجباً بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته، لشد ما تشطرا ضرعيها، فصيرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها و يخشن مسها، و يكثر العثار فيها، و الإعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبه، إن أشنق لها خرم، و إن أسلس لها تقحم. فمنى الناس لعمر الله بخبط و شماس، و تلؤن و اعتراض، فصبرت على طول المده، و شده المحنه.. (٢).

ص: ٥٢

-
- ١-١) تاريخ بغداد للخطيب ج ١٠ ص ٣٥٨ و(ط دار الكتب العلميه سنه ١٤١٧) ص ٣٥٦ و تاريخ مدينه دمشق ج ٤٤ ص ٢٥٤ و الغدير ج ٥ ص ٣١٨ و الوضاعون و أحاديثهم ص ٣٩٤ و الموضوعات لابن الجوزى ج ١ ص ٣٩٨.
- ٢-٢) نهج البلاغه (بشرح عبده) الخطبه رقم ٣ ج ١ ص ٣٠ و الإرشاد للمفيد ج ١ ص ٢٨٧ و علل الشرائع ج ١ ص ١٥٠ و الأموال للطوسى ص ٣٧٢ و الإحتجاج-

ثالثاً: إن علياً عليه السلام لم يرض بخلافه أبي بكر فيما سبق، فنتج عن ذلك ضرب بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإسقاط جنينها، و هتك حرمتها و حرمة. و الهجوم على بيتها و بيته، و إحراق باب دارها و داره.. و أتى به ملبياً، و هدد بالقتل إن لم يبايع.. إلى آخر ما هو مذكور و مسطور، و بين الناس معروف و مشهور.

رابعاً: إن الحديث عن المتفرسين يريد أن يوحى لمن لا- علم له بما جرى: بأن توليه عمر بن الخطاب قد جاءت نتيجة قرار آنى اتخذها أبو بكر، و لم يكن أمراً مدبراً بليل، و متفقاً عليه منذ بدايه تحركهما للإستئثار بالخلافه، مع أن الشواهد قد دلت على خلاف ذلك (١). أى على أنها لم تكن نتيجة قرار آنى، بل هى أمر دبر بليل.

و قد قال على «عليه السلام» لعمر منذ البدايه: يا عمر، احلب حلباً لك

(٢)

- (ط دار النعمان) ج ١ ص ٢٨١ و الطرائف لابن طاووس ص ٤١٨ و ٤٢٠ و كتاب الأربعين للشيرازى ص ١٦٧ و حليه الأبرار ج ٢ ص ٢٨٩ و ٢٩١ و بحار الأنوار ج ٢٩ ص ٤٩٧ و مناقب أهل البيت «عليه السلام» للشيروانى ص ٤٥٧ و الغدير ج ٧ ص ٨١ و ج ٩ ص ٣٨٠ و الدرجات الرفيعه ص ٣٤ و نهج الحق للعلامه الحلى ص ٣٢٦ و بيت الأحزان ص ٨٩ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٤٨ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٦٢.

ص: ٥٣

١- (١) راجع: خلفاء محمد، تأليف إسماعيل المير على (ط بيروت) ص ٨٧.

شطره، اشد له اليوم ليرد عليك غدا (١).

خامسا: حول الحديث القائل: إن أبا بكر و عمر سيدا كهول أهل الجنة نقول:

إنه ليس فى الجنة كهول. بل جميع أهلها شباب.

و يشهد على ذلك أحاديث عديده، ومنها قضيه ملاطفه النبى «صلى الله عليه و آله» لتلك المرأه المسنه، حيث ذكر «صلى الله عليه و آله» لها: أن العجوز، و الشيخ و الأسود لا يدخلون الجنة، بل «ينشئهم الله كأحسن مما كانوا، فيدخلون الجنة شبانا منورين، و أن أهل الجنة جرد مرد مكحلون» (٢).

ص: ٥٤

١- ١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ٦ ص ١١ و الإمامه و السياسه (ط مصر) ج ١ ص ١١ و (تحقيق الزينى) ج ١ ص ١٨ و (تحقيق الشيرى) ج ١ ص ٢٩ و أنساب الأشراف للبلاذرى ج ١ ص ٥٨٧ و الإحتجاج ج ١ ص ١٨٣ و (ط دار النعمان) ج ١ ص ٩٦ و بحار الأنوار ج ٢٨ ص ١٨٥ و ٣٤٨ و ٣٨٨ و ج ٢٩ ص ٦٢٦ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص ٤٠٠ و السقيفه للمظفر ص ٨٩ و الغدير ج ٥ ص ٣٧١ و ج ٧ ص ٨٠ و نهج السعاده للمحمودى ج ١ ص ٤٥ و السقيفه و فدك للجوهرى ص ٦٢ و الصراط المستقيم ج ٢ ص ٢٢٥ و كتاب الأربعين للشيرازى ص ١٥٣ و الوضاعون و أحاديثهم ص ٤٩٣ و الشافى فى الإمامه ج ٣ ص ٢٤٠ و غايه المرام ج ٥ ص ٣٠٥ و سفينه النجاه للتكابنى ص ٣٤٧ و بيت الأحزان ص ٨١ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٢ ص ٣٥١.

٢- ٢) بحار الأنوار ج ١٦ ص ٢٩٥ و مناقب آل أبى طالب ج ١ ص ١٢٨ و المبسوط-

سادسا: ما هذه الجبريه التي أصبح أمير المؤمنين «عليه السلام» يؤمن بها بين ليله وضحائها.. و هي العقيدة المداننه و المرفوضه فى دينه و فى شريعته، و على لسانه فى كثير من المناسبات. و هو يعلم، و يصرح: بأن خلافه عمر لم تكن من القضاء الإلهى، بل هى تدبير و اتفاق بين أبى بكر و عمر، و حزبهما، و قرار منهم، جاء مخالفا للتدبير النبوى، و للتشريع و الأمر الإلهى، الذى يبرز على لسان و فى فعل رسول الله «صلى الله عليه و آله» فى يوم الغدير.. و لم تتعلق إرادته الله بأمر يخالف شرعه سبحانه، و مصلحه الأمه.

سابعا: إذا كان على «عليه السلام» ملزما بالرضا بخلافه عمر، حتى لا- يكون عدم رضاه من مفردات الاعتراض على الله.. فلماذا اعترض على خلافه أبى بكر؟! و لماذا لم يعتبرها تجسيدا لإرادته الله تعالى، و مما جرى به القلم الإلهى!؟

ثامنا: لماذا طالع على «عليه السلام» مجارى القلم الإلهى، بعد أن أفضت الخلافه إلى عمر، و لم يطالعهها قبل ذلك. أو حتى قبل أن تفضى الخلافه إلى أبى بكر، أو بمجرد أن أفضت إليه!؟

(٢)

-للسرخسى ج ٣٠ ص ٢١٢ و حليه الأبرار ج ١ ص ٣١٢ و مستدرک الوسائل ج ٨ ص ٤١٠ و جامع أحاديث الشيعة ج ١٥ ص ٥٤٧ و الدرجات الرفيعه ص ٣٦٥ و راجع: فيض القدير ج ٦ ص ١٩٦ و سنن الترمذى ج ٤ ص ٨٦ و الجامع الصغير للسيوطى ج ١ ص ٤٢٣ و كشف الخفاء ج ١ ص ٢٦١ و كنز العمال ج ١٤ ص ٤٧١ و تفسير البغوى ج ١ ص ٥٨.

ص: ٥٥

بل بقى ساخطا على خلفه عمر و عثمان؟! و كأنه لا يعرف عن مجارى القلم شيئا!!

تاسعا: إذا كان على «عليه السلام» لم يطالع ما جرى به القلم الإلهى إلا بعد أن أفضت الخلافة إلى عمر، فلماذا قال لأبى بكر: إن تجعلها فى غيره لن نرضى به..

و إذا كان لا يرضى بغير عمر، فلما ذا بعد أن أفضت الخلافة لعمر خشى من أن يكون فى عدم رضاه بها اعتراض على الله؟! ألا يدل ذلك على أنه كان بصدد الاعتراض على خلفته؟!

و إذا صح ذلك، ألا يكون قد دلّس على أبى بكر فى قوله: إن تجعلها فى غير عمر لن نرضى به، و يكون مظهرا خلاف ما يبطن؟!

أبو بكر يستخلف عمر بن الخطاب

و قد رووا: أن أبا بكر- و هو فى مرضه الذى توفى فيه- دعا عثمان خاليا، فقال له:

اكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما عهد أبو بكر بن أبى قحافة إلى المسلمين.

أما بعد..

قال: ثم أغمى عليه، فذهب عنه، فكتب عثمان:

أما بعد، فإنى أستخلف عليكم عمر بن الخطاب، و لم آلكم خيرا..

ص: ٥٦

ثم أفاق أبو بكر، فقال: اقرأ علي.

فقرأ عليه.

فكبر أبو بكر و قال: أراك خفت أن يختلف الناس إن افتلتت نفسي في غشيتي.

قال: نعم.

قال: جزاك الله خيرا عن الإسلام و أهله. و أقرّ أبو بكر من هذا الموضع (1).

و في الإكتفاء: إنه لما كتب عثمان بإملاء أبي بكر: إنني استخلفت..

«رهقته غشيه، فكتب عثمان: و قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب.

فأمسك حتى أفاق أبو بكر.

قال: أكتبت شيئا؟!!

قال: نعم. كتبت عمر بن الخطاب.

ص: ٥٧

١-١) تاريخ الأمم و الملوك ج ٣ ص ٢١٥ و (ط مؤسسه الأعلمی) ج ٢ ص ٦١٨ و تاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ١١٧ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٦٣ و ١٦٥ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٤٢٥ و بحار الأنوار ج ٢٩ ص ٥٢٠ و ج ٣٠ ص ٥١٩ و ٥٦٨ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣٢١ و مستدرک سفینه البحار ج ١ ص ٣٩٢ و ج ٩ ص ٥٦.

قال:رحمك الله،أما لو كتبت نفسك لكنت أهلا الخ...»(١).

و جاء فى نص آخر قوله:«لو تركته ما عدوتك»أو نحو ذلك (٢).

إعتراض على عليه السلام

وقد اعترض عدد من الصحابه على هذا الأمر،و منهم:طلحه،و الزبير، و المهاجرون و الأنصار،و أهل الشام،و محمد بن أبى بكر- كما روى.

ص: ٥٨

١-١) تاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٤١ و تاريخ المدينة لابن شبه ج ٢ ص ٦٦٧ و تاريخ مدينة دمشق ج ٣٩ ص ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ج ٤٤ ص ٢٤٨ و ٢٥٢ و تمهيد الأوائى للباقلانى ص ٤٩٨ و عمر بن الخطاب تأليف عبد الكريم الخطيب(ط مصر-دار الفكر العربى) ص ٧٥ و كنز العمال(ط الهند)ج ٥ ص ٣٩٨ و ٣٩٩ و (ط مؤسسه الرساله)ج ٥ ص ٦٧٨ و ٦٨٠ عن اللالكائى،و ابن سعد،و الحسن بن عرفه فى جزئه،و ابن كثير و صححه و راجع:فلك النجاه لفتح الدين الحنفى ص ١٥١.

٢-٢) تاريخ الأمم و الملوك(ط الإستقامه)ج ٢ ص ٦١٨ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٤٢٥ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٦٤ و حياه الصحابه ج ٢ ص ٢٥ و كنز العمال(ط الهند)ج ٣ ص ١٤٥ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ١٩٩ و الثقات لابن حبان ج ٢ ص ١٩٢ و تاريخ مدينة دمشق ج ٣٠ ص ٤١٠ و أسد الغابه ج ٤ ص ٦٩ و تاريخ الإسلام للذهبى ج ٣ ص ١١٦ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣٢٠.

و اعترض عليه أيضا: علي بن أبي طالب أمير المؤمنين «عليه السلام»، فعن عائشه، قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاء استخلف عمر؛ فدخل عليه علي، و طلحه، فقالا: من استخلفت؟! قال: عمر.

قالا: فماذا أنت قائل لربك؟! قال: أبا لله تفرقاني؟! الأنا أعلم بالله، و عمر، منكما.

أقول: استخلفت عليهم خير أهلك (١).

و رواه السيوطي و غيره أيضا مع اختلاف في ألفاظه (٢).

ص: ٥٩

١- ١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ١٩٦ و (ط دار صادر) ج ٣ ص ١٩٩ و ٢٧٤ و عمر بن الخطاب لعبد الكريم الخطيب ص ٧٥ و الإمامه و السياسة ص ١٩ و بحار الأنوار ج ٢٨ ص ١٥٧ و ج ٣٠ ص ٣٥٥ و ٥٢٠ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣١٩ و المصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٤٩ و شرح نهج البلاغه للمعتزلي ج ١ ص ١٦٥ و ج ١٧ ص ١٧٤ و كنز العمال ج ٥ ص ٦٧٥ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و تاريخ مدينه دمشق ج ٣٠ ص ٤١١ و ج ٤٤ ص ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و أسد الغابه ج ٤ ص ٦٩ و العثمانيه للجاحظ ص ٢٧٤ و تاريخ المدينه لابن شيه ج ٢ ص ٦٦٦ و ٦٦٨ و تاريخ الإسلام للذهبي ج ٣ ص ١١٦ و كتاب الفتوح لابن أعثم ج ١ ص ١٢١.

٢- ٢) راجع: تاريخ الخلفاء (مطبعه السعاده بمصر) ص ١٢٠ و راجع: المصنف لابن أبي شيه ج ٨ ص ٥٧٤ و تاريخ المدينه لابن شيه ج ٢ ص ٦٧١ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣١٨ و ٣١٩ و كنز العمال ج ١٢ ص ٥٣٥ و الوضاعون و أحاديثهم -

ثم مات أبو بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة، من السنة الثالثة عشره، و بويع لعمر صبيحه تلك الليله (١).

و نقول:

إن لنا مع النصوص المتقدمه العديد من الوقفات، فلاحظ ما يلي:

محمد بن أبي بكر كان طفلا

ذكرت الروايه المتقدمه: إعتراض محمد بن أبي بكر على أبيه فى أمر استخلافه عمر بن الخطاب..

فقد يقال: إن هذا غير معقول؛ فإن محمد بن أبي بكر كان طفلا لا يعقل أمثال هذه الأمور، لأن عمره آتئذ كان خمس سنوات على أبعد التقادير، و قيل أقل من ذلك..

(٢)

- ص ٤٩٨ و الغدير ج ٥ ص ٣٧٤ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٧٤ و تاريخ مدينه دمشق ج ٤٤ ص ٢٤٩ و ٢٥٠ و المصنف للصنعانى ج ٥ ص ٤٤٩ و تاريخ الأمم و الملوك ج ٢ ص ٦٢١.

ص : ٦٠

١- ١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ١٩٦ و (ط دار صادر) ج ٣ ص ٢٧٤ و تاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٤١ و صفه الصفوه ج ١ ص ٢٨٠ و تاريخ المدينه لابن شبه ج ٢ ص ٦٧٣ و عن مناقب عمر لابن الجوزى ص ٥٥ و راجع: مجمع الزوائد ج ٩ ص ٦٠ و الآحاد و المثانى ج ١ ص ٨٩ و تاريخ مدينه دمشق ج ٣٠ ص ١٣ و ٤٠٩ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٤١٨ و راجع: السيره النبويه لابن كثير ج ٤ ص ٦٣٨ و إمتاع الأسماع ج ٦ ص ٣١٥.

فإن صح هذا الحديث فلا مانع من أن يكون لمحمد في صغره نباهه خاصه تجعله يدرك أمثال هذه الأحوال، و يتصرف هذا النوع من التصرفات، أو أن في الروايه تصحيفاً، و يكون المعترض رجل آخر باسم محمد.

أبو بكر يولى غير عمر

و قد سمعنا اعتراضات على أبى بكر لتوليته عمر عليهم من بعده.

و لكن الحقيقه هى: أنه لم يكن أمام أبى بكر إلا- خيار واحد، و هو عمر بن الخطاب، لأنه هو الأقدر على مواجهه على «عليه السلام»، و إبعاده و جميع بنى هاشم عن منصب الخلافه..

و هو القادر على تهيئه الأمور لتصل الخلافه إلى بنى أميه، الذين إذا تشبثوا بها لم يمكن لبنى هاشم و لا لغيرهم أن ينتزعوها منهم إلا بإراقه الدماء، و زهوق الأرواح..

لماذا الاعتراض؟!

يضاف إلى ما تقدم: أن من تأمل فى اعتراض الذين لم يرق لهم استخلاف أبى بكر لعمر، يجد أمرين:

الأول: كثره المعترضين، حيث يظهر من بعض النصوص: أنهم عامه المهاجرين و الأنصار (١) يضاف إليهم أهل الشام أيضا (٢).

ص: ٦١

١-١) الإمامه و السياسه ج ١ ص ١٩ و (تحقيق الشيرى) ج ١ ص ٣٧.

٢-٢) الإمامه و السياسه ج ١ ص ٢٠ و (تحقيق الزينى) ج ١ ص ٢٥.

و ذلك يشير إلى: أن الإعتراض لم يأت من خصوص الطامحين للخلافه بعده. ولا من الذين يرون أن الخلافه هي حقهم المأخوذ منهم بالقوه و القهر. بل يشمل سائر الناس..

الثانى: إن ما يستند إليه المعترضون فى اعتراضهم هو أن عمر فظ غليظ (١)، و أنه عتا عليهم و لا سلطان له، فلو ملكهم كان أعتى (٢)، و كيف يستخلفه، و قد علم بوائقه فيهم، و هو بين أظهرهم (٣)، و قد علم من خلال هذه النصوص: أن شهره عمر بهذه الصفات كانت قد طبقت الخافقين..

أهليه عثمان للخلافه

و يستوقفنا قول أبى بكر لعثمان، حين كتب عثمان له الوصيه بالخلافه:

«لو كتبت نفسك لكنت لها أهلا» من جهات عدّه هي:

ألف: إنه يطمع عثمان بهذا الأمر، و يفتح شهيته للسعى و الإعداد له..

ص: ٦٢

-
- ١- ١) تاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٤١ و المصنف لابن أبى شيبه ج ٨ ص ٥٧٤ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٣ ص ٣١٩ و كنز العمال ج ٥ ص ٦٧٨ و عن إزاله الخفاء للدهلوى ج ١ ص ٣١٢.
- ٢- ٢) الشرف المؤبد لآل محمد (للنبهاني) ص ١٢٣ و الفايق فى غريب الحديث للزمخشري ج ١ ص ٨٩ و تاريخ مدينه دمشق ج ٤٤ ص ٢٤٩ و ٢٥٠.
- ٣- ٣) الإمامه و السياسه ج ١ ص ١٩ و (تحقيق الزينى) ج ١ ص ٢٥ و (تحقيق الشيرى) ج ١ ص ٣٧ و فلك النجاه لفتح الدين الحنفى ص ١٢٦ و حياه الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشى ج ١ ص ٢٨٠.

و ربما يقدم له وعدا مبطنا بهذا الأمر..

ب: إذا كان نقل هذا الحديث منحصرًا بعثمان، لأنه إنما كتب لأبي بكر وصيته في حال خلوته به، فمعنى ذلك: أن عثمان بنقله ذلك عنه يحاول إثارة استخلافه في المستقبل، و التسويق له، حيث إنه لم يعلم إلا من قبله..

ج: كيف تقبل الوصيه لعمر و تعتبر نافذه، و الحال أنها كتبت في حال غيبوبه أبى بكر، مع أن النبى، قد طلب فى مرض موته أيضا كتفا و دواه، ليكتب للناس كتابا لن يضلوا بعده، فممنع من ذلك، و اتهم بأمر لا يمكن أن يعرض له، و لا أن يكون فيه، و هو الهذيان و الهجر، الذى يمتنع حصوله للأنياء..

و قد كان أبو بكر حاضرا و ناظرا فى المجلس الذى وجهت فيه تلك الكلمه القارصه لرسول الله «صلى الله عليه و آله»، و لم نره اعترض على ذلك القائل، أو أبدى انزعاجا. و لم نسمع أنه سجل أى تحفظ على هذا القول فى حضور عمر أو فى غيابه.. فكيف فعل ما سكت عنه و رضى أن ينسب للنبي «صلى الله عليه و آله»!؟

و كان عمر بن الخطاب الذى أوصى أبو بكر إليه فى حال إغمائه، هو الذى واجه النبى «صلى الله عليه و آله» بقوله: ان الرجل ليهجر.. فكيف يقبل أن يتولى عمر بوصيه كتبت فى حال إغماء الموصى، مع أن الهجر محتمل فى حقه فى حال اغمائه و فى حال افاقته.. مع أنه هو نفسه كان قد منع من لم يكن مغمى عليه- و هو نبى معصوم- من كتابه الوصيه، و نسب إليه الهجر!؟

و إذا كان عمر قد منع النبى «صلى الله عليه و آله» من كتابه الكتاب

خوفا من الفتنة كما زعموا، فلماذا لم تكن كتابه اسم عمر في حال إغماء أبي بكر من موجبات الفتنة أيضا، أو من الموارد التي تخشى الفتنة فيها؟!

د: إن فراسه أبي بكر في عثمان، وقوله: إنه أهل للخلافه لم تكن صائبه، فقد تولى عثمان الخلافه، وظهر أنه أدار الأمور بطريقه أثارت الناس حتى الصحابه، و انتهت بقتله، و لم تنفع محاولات علي «عليه السلام» في ترقيع الامور، و ابعاد شبح تلك النهايه المره التي حلت بعثمان..

فلماذا صدقت فراسه أبي بكر في عمر، حتى عدوه أحد المتفرسين الأربعة، و لم تصدق في عثمان؟!

لماذا هذه الخلوه؟!

و الشيء الذى لم نستطع له تفسيراً اختياراً أبى بكر كتابه وصيته فى حال خلوه مع عثمان على وجه الخصوص.. فلماذا لم يكتبها بمحضر من صلحاء الصحابه و عقلائهم يا ترى؟!

ألا ترى معى: أنه أراد أن يفاجئ عليا و بنى هاشم، و المهاجرين و الأنصار و يضعهم أمام الأمر الواقع، و أن يسقط معارضتهم التى كان يتوقعها؟! ..

و ألا ترى معى أيضا: أن عمر بن الخطاب كان على علم بهذه الخلوه، و بما سوف تسفر عنه. و أنه هو الذى أفسح المجال لنجاحها فيما تهدف إليه؟!

و ألا ترى معى أيضا: أن اختيار عثمان ليكون كاتب الوصيه إنما هو

لكى يضمن أبو بكر وعمر بذلك سكوت بنى أميه، لا سيما مع هذه الإلماحه الصريحه من أبى بكر لعثمان، التى تضمن له حصته فى هذا الأمر، و أنه ليس هو نفسه بعيدا عن الخلافه، فضلا عن أن بنى أميه لهم نصيب و حظوظ كبيره فى هذا الأمر فى المستقبل.

أبو بكر أعلم بالله و بعمر من على عليه السلام

و قد ادعى أبو بكر أنه اعلم بالله و بعمر من على «عليه السلام» و من طلحه..

و نقول:

ألف: إن ذلك مما يعسر علينا تصديقه أو أخذه على محمل الجد.. فإن أعلميه على «عليه السلام» بالله تبارك و تعالى من جميع البشر بما فيهم أبو بكر نفسه مما لا يستطيع أحد إنكاره أو المناقشه فيه. بل لا مجال للمقارنه بينهما فضلا عن تفضيل أبى بكر بشىء، و قد شهد له الرسول و شهدت له الوقائع بذلك، فرسول الله «صلى الله عليه و آله» قد علمه ألف باب من العلم يفتح له من كل باب ألف باب (1) و هو باب مدينه علم رسول الله «صلى الله عليه

ص: ٦٥

١ - ١) الخصال ص ٥٧٢ و ٦٥٢ و مصباح البلاغه (مستدرک نهج البلاغه) ج ٣ ص ١٦٥ و كتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصارى) ص ٢١١ و ٣٣٠ و ٤٢٠ و ٤٣١ و ٤٣٥ و ٤٦٢ و دلائل الإمامه للطبرى (ط مؤسسه البعثه) ص ٢٣٥ و (مؤسسه المهدي) ص ١٣١ و الإحتجاج ج ١ ص ٢٢٣ و الفصول المهمه لابن الصباغ ج ١ ص ٥٧١ و مدينه المعاجز ج ٥ ص ٦٩ و بحار الأنوار ج ٢٢ ص ٤٦٣ و ج ٣١ ص ٤٢٥ و ٤٣٣-

و ج ٤٠ ص ٢١٦ و ج ٦٩ ص ١٨٣ و ج ٨٩ ص ٤٢ و الصافي ج ١ ص ٤٢ و الدر النظيم ص ٢٨٥ و ٦٠٦ و الأنوار العلوية ص ٣٣٧ و موسوعه الإمام على بن أبي طالب في الكتاب و السنه و التاريخ ج ١٠ ص ١٦ و ١٧ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٢٤ و ج ٦ ص ١٠٧ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٧ ص ٦٠٠ و ج ٢٣ ص ٤٥٢.

ص: ٦٦

١ - ١) الأملالي للصدوق ص ٤٢٥ و عيون أخبار الرضا ج ١ ص ٧٢ و ج ٢١ ص ٢١٠ و تحف العقول ص ٤٣٠ و التوحيد للصدوق ص ٣٠٧ و المجازات النبويه للشريف الرضى ص ٢٠٧ و مناقب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ج ٢ ص ٥٥٨ و شرح الأخبار ج ١ ص ٨٩ و الإرشاد للمفيد ج ١ ص ٣٣ و الخصال للصدوق ص ٥٧٤ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٧ ص ٣٤ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢٠ و مصباح البلاغه (مستدرك نهج البلاغه) ج ٣ ص ١٦٩ و الإختصاص للمفيد ص ٢٣٨ و الفصول المختاره للشريف المرتضى ص ١٣٥ و ٢٢٠ و ٢٢٤ و الأملالي للطوسي ص ٥٥٩ و الإحتجاج للطبرسي ج ١ ص ١٠٢ و الثاقب في المناقب ص ١٢٠ و ١٣٠ و ٢٦٦ و الخرائج و الجرائح ج ٢ ص ٥٤٥ و ٥٦٥ و مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٣١٤ و ج ٢ ص ١١١ و ج ٣ ص ٣٧ و العمده لابن البطريق ص ٢٨٥ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٣٠١ و المزار لابن المشهدى ص ٥٧٦ و الفضائل لابن شاذان ص ٩٦ و إقبال الأعمال لابن طاووس ج ١ ص ٥٠٧ و التحصين لابن طاووس ص ٥٥٠ و المحتضر للحلي ص ١٥ و ٢٨ و ١٦٦ و ٣٠٦ و كتاب الأربعين -

-للشيرازى ص ٢٩٣ و ٣١٠ و ٤٣٩ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و الفصول المهمه للحر العالمى ج ١ ص ٥٥٠ و ٥٩٨ و بحار الأنوار ج ١٠ ص ١٢٠ و ج ٢٤ ص ٢٠٣ و ج ٢٨ ص ١٩٩ و ج ٢٩ ص ٦٠٢ و ج ٣١ ص ٤٣٦ و ج ٣٣ ص ٥٣ و ج ٣٨ ص ١٨٩ و ج ٣٩ ص ٢١٠ و ج ٤٠ ص ٧٠ و ٨٧ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٨٦ و ج ٤١ ص ٣٠١ و ٣٢٧ و ج ٤٦ ص ٨١ و ج ٩٠ ص ٥٧ و ج ٩٩ ص ١٠٦ و كتاب الأربعين للماحوزى ص ٤٥١ و مناقب أهل البيت للشيروانى ص ١٨٩ و ١٩٠ و المراجعات ص ٢٩٨ و النص و الإجتهد ص ٥٦٨ و نهج السعاده للمحمودى ج ١ ص ١٣٤ و تفسير القمى ج ١ ص ٦٨ و مجمع البيان ج ٢ ص ٢٨ و إعلام الورى ج ١ ص ٣١٧ و كشف الغمه ج ١ ص ١١١ و ٢٥٨ و نهج الإيمان لابن جبر ص ٣٤١ و ٣٤٢ و ٤٧٣ و ٦٥٣ و التفسير الأصفى ج ١ ص ٩٢ و الصافى ج ١ ص ٢٢٧ و نور الثقلين ج ١ ص ١٧٨ و كنز الدقائق ج ١ ص ٤٤٩ و المستدرك للحاكم ج ٣ ص ١٢٦ و ١٢٧ و مجمع الزوائد ج ٩ ص ١١٤ و ذخائر العقبى ص ٧٧ و المعجم الكبير للطبرانى ج ١١ ص ٥٥ و الإستيعاب ج ٣ ص ١١٠٢ و الفايق فى غريب الحديث للزمخشري ج ٢ ص ١٦ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ٧ ص ٢١٩ و ج ٩ ص ١٦٥ و نظم درر السمطين ص ١١٣ و الجامع الصغير للسيوطى ج ١ ص ٤١٥ و كنز العمال ج ١٣ ص ١٤٨ و تذكره الموضوعات للفتنى ص ٩٥ و فيض القدير ج ١ ص ٤٩ و ج ٣ ص ٦٠ و كشف الخفاء للعجلونى ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ و شواهد التنزيل ج ١ ص ١٠٤ و ٤٣٢ و مفردات غريب القرآن ص ٦٤ و تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٨١ و ج ٥-

-ص ١١٠ و ج ٧ ص ١٨٢ و ج ١١ ص ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٢٠٥ و تاريخ مدينة دمشق ج ٩ ص ٢٠ و ج ٤٢ ص ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٣ و الموضوعات لابن الجوزي ج ١ ص ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و أسد الغابه ج ٤ ص ٢٢ و تهذيب الكمال ج ١٨ ص ٧٧ و ٧٩ و ج ٢٠ ص ٤٨٥ و ج ٢١ ص ٢٧٦ و ٢٧٧ و تذكره الحفاظ ج ٤ ص ١٢٣١ و ميزان الاعتدال ج ١ ص ١١٠ و ٢٤٧ و ٤١٥ و ج ٢ ص ٢٥١ و ج ٣ ص ١٨٢ و ج ٤ ص ٣٦٦ و الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي ص ٩١ و تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٩٦ و لسان الميزان ج ١ ص ١٨٠ و ١٩٧ و تاريخ جرجان للسهمي ص ٦٥ و تاريخ الإسلام للذهبي ج ١٨ ص ٣٦٨ و البدايه و النهايه ج ٧ ص ٣٩٥ و ٣٩٦ و المناقب للخوارزمي ص ٨٣ و ٢٠٠ و مطالب السؤول ص ٧٥ و ١٢٩ و الفصول المهمه لابن الصباغ ج ١ ص ٢٠٣ و جواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ٧٦ و سبل الهدى و الرشاد ج ١ ص ٥٠٩ و ج ١١ ص ٢٩٢ و ينابيع الموده ج ١ ص ١٣٧ و ٢٠٥ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ج ٢ ص ٧٤ و ٩١ و ١٧٠ و ٢٣٨ و ٣٠٢ و ٣٩٢ و ج ٣ ص ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢٢١.

ص: ٦٨

١- (١) راجع: علل الشرائع للشيخ الصدوق ج ١ ص ١٧٧ و عيون أخبار الرضا «عليه السلام» للشيخ الصدوق ج ١ ص ٧١ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ١٠ ص ٣١٢ و شرح الأخبار للقاضي النعمان المغربي ج ٢ ص ٢٠٢ و نوادر المعجزات لمحمد بن جرير الطبري ص ١٢٤ و الإختصاص للشيخ المفيد ص ١٣ و عيون-

وقد ظهر فشل أبي بكر الذريع مع علماء اليهود و النصارى، و فى مواجهه المشكلات فى القضاء و فى غيره، و فى أخطائه الظاهره فى بيان أحكام الله و شرائعه.. و أمثله ذلك كثيره..

و قال تعالى: هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٢).

و يقول على «عليه السلام»: «متى اعترض الرب فى مع الأول منهم، حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر» (٣).

و قد أثبتت الوقائع هذه الحقيقه بصوره قاطعه، فلا حاجه إلى إطاله الكلام فيها.

ب: إن علم أبي بكر بعمر، مهما بلغ، و حتى لو كان عمر فريد دهره و وحيد عصره، لا- يخوله توليته و لا- توليه غيره على المسلمين، لأن أبا بكر ليس ولى أمرهم، كما أنهم لم يفوضوه فعل ذلك.. فلماذا يقدم على أمر ليس

(١)

-المعجزات لحسين بن عبد الوهاب ص ٧٣ و ذخائر العقبي للطبرى ص ١٧ و مدينه المعاجز للسيد هاشم البحرانى ج ٤ ص ٤٣٠ و ج ٥ ص ١٢١ و بحار الأنوار ج ٢٢ ص ٤٠٦ و ج ٢٢ ص ٤٠٧ و ج ٢٦ ص ٢٦٩ و ج ٤٦ ص ٢٧٨ و ج ٦٥ ص ٤٥ و غير ذلك.

ص: ٦٩

١- (١) الآية ٨ من سوره الزمر.

٢- (٢) الآية ٣٦ من سوره القلم.

٣- (٣) الخطبه الشفشقيه (نهج البلاغه).

من حقه الإقدام عليه، و التصرف فيه..

و لذلك جاء اعتراض علي «عليه السلام» و طلحه علي أبي بكر لما علما باستخلافه لعمر، فقالا: «ماذا أنت قائل لربك؟! فالإعتراض إنما هو علي أصل إقدام أبي بكر علي ما ليس له بحق، ألا و هو نصب خليفه من بعده..

فلا يصح جواب أبي بكر لهما بأنه أعلم منهما بعمر. إذ ليس الاعتراض علي صفات عمر و حالاته، ليصح منه مثل هذا الجواب.

ج: هل صحيح أن عمر بن الخطاب كان خير الناس، ليصح قول أبي بكر: استخلفت عليهم خير أهلك (يعني أهل الله)؟!!

مع أن عمر يعترف: بأن زيد بن حارثة كان أفضل منه، فما بالك بسلمان و أبي ذر، و المقداد و عمار فضلا عن سيد الوصيين أبنائه و الأئمة الطاهرين، فقد روى: أنه لما دوّن عمر دواوين العطاء فرض لأسامه بن زيد أربعة آلاف درهم، و لولده عبد الله بن عمر ثلاثه آلاف، فاعترض عبد الله، فقال عمر: زدته لأنه كان أحب إلي رسول الله «صلى الله عليه و آله» منك، و كان أبوه أحب إلي رسول الله «صلى الله عليه و آله» من أبيك (١).

و هل يمكن أن يكون عمر خير أهل الله، و الحال أنه يجترئ علي رسول الله «صلى الله عليه و آله»، و يقول له في مرض موته: إنه ليهجر، أو غلبه

ص: ٧٠

١- ١) ذكر أخبار إصبهان ج ٢ ص ٢٩٠ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٩٧ و فتوح البلدان للبلاذري ج ٣ ص ٥٥١ و راجع: الإيضاح لابن شاذان ص ٢٥٣ و الإستدكار لابن عبد البر ج ٣ ص ٢٤٨ و العثمانيه للجاحظ ص ٢١٦.

الوجع، ثم يضرب سيده نساء العالمين، ويسقط جينها، ثم يحتاج إلى علي بن أبي طالب ليحل له المشكلات و المعضلات في المسائل، حتى ليقول عشرات المرات لو لا علي لهلك عمر (١). أو لا أبقاني الله لمعضله ليس لها أبو

ص: ٧١

١-١) راجع: ذكر أخبار اصبهان ج ٢ ص ٢٩٠ و الكافي ج ٧ ص ٤٢٤ و دعائم الإسلام ج ١ ص ٨٦ و ج ٢ ص ٤٥٣ و من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٣٦ و خصائص الأئمة للشيخ الرضى ص ٨٥ و تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٣٠٦ و ج ١٠ ص ٤٩ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ١١٢ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٣٨٤ و مستدرک الوسائل ج ٢ ص ١٩ و ج ١٥ ص ١٢٣ و ١٢٥ و ج ١٧ ص ٣٨٨ و ج ١٨ ص ٥٥ و ٥٨ و ٦٠ و ٧٥ و ٢٠٠ و ٢٥٤ و الإيضاح لابن شاذان ص ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٤. و راجع: شرح الأخبار ج ٢ ص ٣١٨ و المسترشد ص ٥٤٨ و دلائل الإمامه ص ٢١ و الإختصاص للمفيد ص ١٠٩-١١١ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ و الطرائف لابن طاووس ص ٢٥٥ و الإستيعاب ج ٣ ص ١١٠٣ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٨ و ١٤١ و ج ١٢ ص ١٧٩ و ٢٠٥ و نظم درر السمطين ص ١٢٩ و ١٣٢ و المواقف للإيجى ج ٣ ص ٦٢٧ و ٦٣٦ و تفسير السمعانى ج ٥ ص ١٥٤ و تفسير الرازى ج ٢١ ص ٢٢ و المناقب للخوارزمى ص ٨٠ و مطالب السؤل ص ٧٦ و الفصول المهمه لابن الصباغ ج ١ ص ٢٠١ و جواهر المطالب لابن الدمشقى ج ١ ص ١٩٥ و ٢٩٦ و ينابيع الموده ج ١ ص ٢١٦ و ج ٣ ص ١٤.

الحسن، أو نحو ذلك (١). ثم يفر في المواطن كيدر، وأحد، وحنين، وقرينه، و خير؟! نعم، هل يكون من هذه صفاته، خير أهل الله؟، ولا يكون من هو نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله» بنص آية المباهلة، وهو أعلم الناس، وأزهد الناس، وخير الناس، وأفضل الناس، وأشجع الناس، وأعظمهم جهادا و بلاء،- لا يكون-خير أهل الله، وأفضل عباده!؟

ص: ٧٢

١-١) راجع: الغدير ج ٣ ص ٩٧ و ٩٨ و ج ٦ ص ٨١ و ١٠٣ و ٣٢٧ و ذخائر العقبى ص ٨٢ و مستدرك الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٦ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣١٦ و ٣١٧ و مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٣١١ و ج ٢ ص ١٨٣ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٨٨ و ج ٤٠ ص ٢٢٦ و ج ٧٦ ص ٥٣ و ج ١٠١ ص ٣٥٧ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٣٥٠ و نهج السعادة ج ٧ ص ١٤١ و ج ٨ ص ٤٢٦ و شرح نهج البلاغه للمعتزلي ج ١٢ ص ١٠١ و نصب الراية للزيلعي ج ٣ ص ١١٧ و المناقب للخوارزمي ص ١٠١ و شرح إحقاق الحق ج ٨ ص ٢١٣ و ج ١٧ ص ٤٣٣-٤٣٧ و ج ٣١ ص ٤٩٦.

الفصل الأول:فى الزواج..و الطلاق..و الرجل و المرأه..

الفصل الثانى:فتاوى و أحكام..

الفصل الثالث:قضاء على عليه السلام حتى على عمر..

الفصل الرابع:على عليه السلام و اتهام الأبرياء فى أعراضهم..

الفصل الخامس:أحكام على عليه السلام فى الزنا و النسب..

الفصل السادس:هل تنكر الأم أولادها؟!..

الفصل السابع:زنا المغيره..

الفصل الثامن:على عليه السلام يتحدث عن أهل الكهف فى عهد عمر..

الفصل التاسع:أسئله ملك الروم..

الفصل العاشر:من أسئله أهل الكتاب..

الفصل الأول

اشاره

فى الزواج..و الطلاق..و الرجل و المرأه..

ص: ٧٥

و قالوا: روى الدارقطني و ابن عساكر و غيرهما:

أن رجلين أتيا عمر بن الخطاب، فسألاه عن طلاق الأمه، فقام معهما فمشى حتى أتى حلقه في المسجد، فيها رجل أصلع، فقال: أيها الأصلع ما ترى في طلاق الأمه؟!

فرفع رأسه إليه، ثم أوماً إليه بالسبابه و الوسطى.

فقال لهما عمر: تطليقتان.

فقال أحدهما: سبحان الله، جنناك و أنت أمير المؤمنين، فمشيت معنا حتى وقفت على هذا الرجل، فسألته: فرضيت أن أوماً إليك؟!

فقال: أو تدريان من هذا؟!

قالا: لا.

قال: هذا على بن أبي طالب «عليه السلام». أشهد على رسول الله «صلى الله عليه و آله» لسمعته و هو يقول: لو أن السماوات السبع وضعت في كفه ميزان، و وضع إيمان على في كفه ميزان، لرجح بها إيمان على «عليه السلام» (١).

ص: ٧٧

و نقول:

أولاً- إن تعجب هذين الرجلين إنما هو لما استقر في نفوسهما من أن أمير المؤمنين الحقيقي يجب أن يكون أعلم بشرع الله تبارك و تعالی، و لا يحتاج إلى أحد فيه. فحيث ظهر لهما عكس ذلك أبديا تعجبهما من هذا الأمر.. و لا بد أن يكونا قد عرفا أن ثمة من تسمى بهذا الاسم و هو ليس له..

ثانيا: لا ندري لماذا الخطاب من عمر بن الخطاب لعلی بن أبی طالب ب:

«أيها الأصلع!! هل هو علی سبيل المداعبه له، و التقرب إليه، و رفع الكلفه معه؟! أم هو علی سبيل الإنتقاص؟!»

و أيا كانت الإجابه فإننا نقول:

(١)

و ترجمه الإمام علی من تاریخ دمشق (تحقیق المحمودی) رقم ٨٧١ و كفايه الطالب ص ٢٥٨ و راجع: المناقب للخوارزمي ص ١٣٠ و مناقب آل أبی طالب ج ٢ ص ٣٧٠ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٩١ عن غريب الحديث، و الغدير ج ٢ ص ٢٩٩ و مستدرک الوسائل ج ١٥ ص ٣٣٨ و ٣٣٩ و الأمالی للطوسی ص ٢٣٨ و حليه الأبرار ج ٢ ص ٦٧ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ١١١ و ج ٣٨ ص ٢٤٨ و ج ٤٠ ص ١١٩ و ٢٣٦ و ج ١٠١ ص ٣ و ١٥٣ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٢ ص ١٥٨ و كشف الغمه ج ١ ص ٢٩١ و كشف اليقين ص ١٠٩ و ينابيع الموده ج ٢ ص ٣٠٠ و غايه المرام ج ٥ ص ١٩٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٥ ص ٦١٤ و ج ١٦ ص ٤٠٩ و ج ٢١ ص ٥٨١ و ٥٨٣.

ص: ٧٨

أولاً: إن علياً «عليه السلام» كان أنزعا أجلحا، وليس أصلعا. ولعل عمر قد بالغ في توصيفه، لحاجه في نفسه قضاها..

و انحسار الشعر عن جانبي الرأس أوله النزع، ثم الجلع، ثم الصلع..

ثانياً: إن الأصلع هو عمر بن الخطاب كما تقدم في الجزء الأول..

هدم الإسلام ما كان قبله

و قال أبو عثمان النهدي: جاء رجل إلى عمر فقال: إني طلقت امرأتى في الشرك تطليقه، و في الإسلام تطليقتين، فما ترى؟!؟

فسكت عمر، فقال له الرجل: ما تقول؟!؟

قال: كما أنت حتى يجيء علي بن أبي طالب.

فجاء علي «عليه السلام»، فقال: قص عليه قصتك.

فقص عليه القصة، فقال علي «عليه السلام»: هدم الإسلام ما كان قبله. هي عندك علي واحده (١).

و قد يقال: إن قوله «عليه السلام»: هي عندك علي واحده يراد بها أن مجموع ما جرى في الشرك و في الإسلام هو تطليقتان، فكأن الرجل قال:

و صار المجموع في الإسلام تطليقتين، بعد ضم ما جرى في حال الشرك إلى

ص: ٧٩

١ - ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٤ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٦ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣١٧ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣٠ و مستدرک سفینه البحار ج ٢ ص ٥ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٨٤.

ما جرى فى حال الإسلام..

و احتمال بعض الأخوه: أن يكون المراد: أنه فى الإسلام أجرى صيغه الطلاق مرتين فى مجلس واحد.

غير أنه يمكن فهم العبارة بنحو آخر، و هو أن يكون مراده «عليه السلام»: أن حرمتها المؤبده متوقفه على تطليقه واحده.. تضاف إلى التظليقتين اللتين حدثتا فى الاسلام.. مما يعنى أن الاسلام قد ألغى ما كان فى الجاهليه..

فالمرأه عند ذلك الرجل ما دام لم يطلقها التطليقه الثالثه فى المستقبل.

على عليه السلام يفتأ عين من أُلحد فى الحرم

يقولون: أن عليا «عليه السلام» قد فقأ عين إنسان أُلحد فى الحرم.

فقال عمر: «ما أقول فى يد الله، فقأت عينا فى حرم الله» (١).

و فى مورد آخر فى حديث عمر: أن رجلا- كان ينظر فى الطواف إلى حرم المسلمين، فلطمه على «عليه السلام»، فاستعدى عليه، فقال: ضربك بحق.

أصابته عين من عيون الله (٢).

ص: ٨٠

١- (١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ٤٦٦ ج ٥ ص ٧ و الممل و النحل للشهرستانى ج ١ ص ١٧٤ و العقد الفريد (ط لجنه التأليف و الترجمه و النشر) ج ٢ ص ٣٢٦.

٢- (٢) النهايه لابن الأثير ج ٣ ص ١٦٣ و (ط مؤسسه إسماعيليان-قم-الطبعه الرابعه) ج ٣ ص ٣٣٢ و بحار الأنوار ج ٢٤ ص ٢٠٢ و ج ٣٩ ص ٣٤٠ و ج ٨٧ ص ٣٦ و ج ٩٧ ص ٣١٥ عنه، و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٤٩٨ و راجع: ذخائر-

و قال ابن شهر آشوب: تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا (١): الأعمش: جاء رجل مشجوج الرأس يستعدى عمر على علي «عليه السلام».

فقال علي: مررت بهذا، وهو مقاوم امرأه، فسمعت ما كرهت.

فقال عمر: إن لله عيوننا، وإن عليا من عيون الله في الأرض.

و في روايه الأصمعي أنه قال: رأيتَه ينظر في حرم الله إلى حريم الله.

فقال عمر: اذهب. وقعت عليك عين من عيون الله، و حجاب من حجب الله. تلك يد الله اليمنى يضعها حيث يشاء (٢).

و نقول:

المراد بالإلحاد في الحرم: الظلم فيه.

و نلفت نظر القارئ إلى النقاط التاليه:

١- إن عليا «عليه السلام» لم يرفع أمر هذين الرجلين إلى السلطان ليحكم فيهما، و لا استأذن أحدا فيما أقدم عليه في امرهما. بل بادر «عليه السلام» للتصرف، و إقامه الحد من موقع أنه هو السلطه الشرعيه، التي يحق لها أن تقيم الحدود. و أن تحفظ شرع الله تبارك و تعالي. دون كل أحد..

(٢)

-العقبى ص ٨٢ و الإمام علي «عليه السلام» في آراء الخلفاء ص ١٢٩ عن الرياض النضرة ج ٣ ص ١٦٥ و لسان العرب ج ١٣ ص ٣٠٩.

ص: ٨١

(١- ١) الآية ١٤ من سوره القمر.

(٢- ٢) مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ و (ط المطبعه الحيدريه) ج ٣ ص ٦٤ و بحار الأنوار ج ٣٩ ص ٨٨.

و عليه، فإذا كنا نرى أنه في سائر الموارد يحجم عن فعل ذلك، فإنما هو لوجود المانع.

٢- وصف عمر ليد علي «عليه السلام» بأنها يد الله، و وصفه لعينه بأنها عين الله يؤكد على أنه يراه مصيباً عين الواقع، و أن دافعه لهذا التصرف، هو الأمر الإلهي، و ليس الهوى و لا العصبية، و لا غير ذلك..

أو أنه إنما قال له ذلك تخلصاً من تبعه إظهار الإعتراض على علي «عليه السلام»، الأمر الذي قد يجر إلى جدال ينتهي بظهور حجه علي «عليه السلام»، و تذكير الناس بحقه، و بعدم أهليه الغاصبين لموقعه للمقام الذي وضعوا أنفسهم فيه.

و يدل ذلك أيضاً على: أنه كان يرى لعلي «عليه السلام» الحق في أن يفعل ما فعل، و أنه لا ضروره لانتظار أمره، و أمر غيره في ذلك.

٣- لكن يبقى سؤال، و هو: أنه إذا كان فعل علي «عليه السلام» دليلاً على الحكم الشرعي، فهل نستطيع أن نعتبر أن جزاء من أُلحد و ظلم في الحرم هو أن تفقأ عينه؟! أو أنه «عليه السلام» قد فعل ذلك، لأن ذلك الشخص كان قد فقأ عين إنسان، فجازاه علي «عليه السلام» بفقء عينه أيضاً.

و قد يقال: إن هذا الأخير هو الصحيح.

٤- لا- شك في أن ذنب ذلك الرجل لم يكن عادياً، كما أشارت إليه كلمه علي «عليه السلام»، حيث كان في حرم الله ينظر إلى حريم الله، فكان يستحق التعزير لأجل النظر، و مرادته تلك المرأة، و يستحق التغليظ عليه

فى العقوبه لأنه ارتكب هذا الذنب فى أقدس مكان..و هو حرم الله تبارك و تعالى..

أمسك عن امرأتك

عن ابن عباس،قال: كنا فى جنازه،فقال على بن أبى طالب«عليه السلام»لزوج أم الغلام:أمسك عن امرأتك.

فقال عمر:و لم يمسك عن امرأته؟!أخرج مما جئت به.

قال:نعم،تريد أن تستبرئ رحمها،فلا يلقى فيه شىء فيستوجب به الميراث من أخيه،و لا ميراث له.

فقال عمر:أعوذ بالله من معضله لا على لها؟! (١).

و نقول:

و هذا إجراء احترازى،يهدف إلى حفظ الحقوق لأصحابها..و هذا من وظائف الإمام بالنسبه لرعيته،و لا تصح الغفله عنه..

و هو يعطى أيضا:أن الإمام و الحاكم يحتاج إلى معرفه تامه بأحوال الرعيه،و أن عليه أن يحتاط لها انطلاقا من هذه المعرفه.

ص: ٨٣

١- (١) مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٩ و(ط المكتبه الحيدريه)ج ٢ ص ١٩١ عن الخطيب فى الأربعين،و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣٥ و كتاب الأربعين للماحوزى ص ٤٧١ و نظم درر السمطين ص ١٣١ و المناقب للخوارزمى ص ٩٦ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦١.

عن عمرو بن داود، عن الصادق «عليه السلام»: أن عقبه بن أبي عقبه مات، فحضر جنازته على و جماعه من أصحابه، وفيهم عمر، فقال علي «عليه السلام» لرجل كان حاضرا: إن عقبه لما توفي حرمت امرأتك، فاحذر أن تقربها.

فقال عمر: كل قضايك يا أبا الحسن عجيب!! وهذه من أعجبها، يموت الإنسان، فتحرم على آخر امرأته!

فقال: نعم، إن هذا عبد كان لعقبه، تزوج امرأه حره، وهي اليوم ترث بعض ميراث عقبه، فقد صار بعض زوجها رقا لها، وبضع المراه حرام على عبدها حتى تعتقه و يتزوجها.

فقال عمر: لمثل هذا نسألك عما اختلفنا فيه (١).

و نقول:

١- هذه الحادثه أيضا- كسابقتها- تدل على لزوم معرفه الإمام بأحوال رعيته، ليتمكن له حفظ حقوقهم في مواقع الحاجه.

ص: ٨٤

١- ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٠ و(ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٢ و مستدرک الوسائل ج ١٥ ص ٣٠ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣٢٩ و الصراط المستقيم ج ٢ ص ١٦ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٥ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢١ ص ١٠٧ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٢.

٢- تدل على لزوم معرفه الإمام بالأحكام.اذ لو لا ذلك لضاعت مصالح العباد و حقوقهم،و حل بهم العنا و الفساد.

٣- و مأخذ هذه القضية واضح،غير أن اللافت هو أنه لا-خلاف في هذه المسأله،فلماذا أطلق عمر قوله:لمثل هذا نسألك عما اختلفنا فيه؟!

هل أراد للآخرين أن يظنوا:أن الصحابه اختلفوا في حكم المسأله؟! و أن عليا قد حسم الخلاف؟!الكى لا يكتشفوا أنه لم يكن عالما بهذا الحكم الشرعى.

علي عليه السلام يحكم في مولود عجيب

عن سعيد بن جبير قال:أتى عمر بن الخطاب بامرأه قد ولدت ولدا له خلقتان:بدنان،و بطنان،و أربعة أيده،و رأسان،و فرجان.هذا في النصف الاعلى.

و أما في الأسفل فله فخذان،و ساقان،و رجلان مثل سائر الناس.

فطلبت المرأه ميراثها من زوجها و هو أبو ذلك الخلق العجيب،فدعا عمر بأصحاب رسول الله«صلى الله عليه و آله»،فشاورهم فلم يجيبوا فيه بشئ.

فدعا علي بن أبى طالب«عليه السلام».

فقال علي«عليه السلام»:إن هذا أمر يكون له نبأ،فاحبسها و احبس ولدها،و اقبض ما لهم،و أقم لهم من يخدمهم،و أنفق عليهم بالمعروف.

ففعل عمر ذلك.

ثم ماتت المرأة، و شب الخلق، و طلب الميراث، فحكّم له علي بأن يقام له خادم خصي يخدم فرجيه، و يتولى منه ما يتولى الأمهات ما لا يحل لاحد سوى الخادم.

ثم إن أحد البدنين طلب النكاح، فبعث عمر إلى علي فقال له: يا أبا الحسن ما تجد في أمر هذين؟! إن اشتهى أحدهما شهوه خالفه الآخر، و إن طلب الآخر حاجه طلب الذي يليه ضدها، حتى إنه في ساعتنا هذه طلب أحدهما الجماع.

فقال علي «عليه السلام»: الله أكبر، إن الله أحلم و أكرم من أن يرى عبدا أخاه و هو يجامع أهله و لكن عللوه ثلاثا فان الله سيقضى قضاء فيه، ما طلب هذا إلا عند الموت.

فعاش بعدها ثلاثه أيام و مات، فجمع عمر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه و آله» فشاورهم فيه، فقال بعضهم: اقطعه حتى يبين الحي من الميت، و تكفنه و تدفنه.

فقال عمر: إن هذا الذي أشرتُم لعجب أن نقتل حيا لحال ميت.

و ضج الجسد الحي.

فقال: الله حسبكم، تقتلونى، و أنا أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله «صلى الله عليه و آله»، و أقرأ القرآن؟!..

فبعث إلى علي «عليه السلام» فقال: يا أبا الحسن، أحكم فيما بين هذين الخلقين.

فقال علي «عليه السلام»: «الأمر فيه أوضح من ذلك، و أسهل و أيسر،

الحكم أن تغسلوه و تكفنوه مع ابن أمه، يحمله الخادم إذا مشى، فيعاون عليه أخاه فإذا كان بعد ثلاث جف، فاقطعوه جافاً، و يكون موضعه حتى لا يألم، فإنى أعلم أن الله لا يبقى الحى بعده أكثر من ثلاث يتأذى برأحه ننته و جيفته».

ففعّلوا ذلك، فعاش الآخر ثلاثه أيام و مات.

فقال عمر: يا ابن أبى طالب، فما زلت كاشف كل شبهه، و موضح كل حكم (١).

و نقول:

قد يشكك البعض فى صحه هذه القصة لأن خلافه عمر لم تطل إلى حد أن يولد هذا المولود العجيب، و يكبر إلى أن يبلغ، و يطلب النكاح.. إلا أن يكون المولود من جنس الأنثى التى تبلغ لمدته تسع سنوات. و مدته خلافه عمر حوالى عشر سنوات.

غير أنه يحتتمل أيضا أن يكون المولود ذكراً، و قد بلغ قبل سن الخامسة عشره بعده سنوات. و يحتتمل أن يكون ذلك قد حصل فى عهد اثنين من الخلفاء.. و قد غفل الراوى عن الاشاره إلى ذلك. أو حصل فى عهد أبى بكر و كان المتصدى لهذا المشكل هو عمر، ثم انتهى فى أواخر عهد عمر.

ص: ٨٧

١- ١) كنز العمال ج ٥ ص ٨٣٣ و الغدير ج ٦ ص ١٧٣ و ١٧٤ و راجع: المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٣٦٨ عن الرويانى فى الأحكام، و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٢٠٤ و ج ٣١ ص ٤٨٤.

و يذكرون: أن زيد بن ثابت كان يفتى بعدم وجوب غسل الجنابه على من أدخل و لم ينزل. فأمر عمر بجمع المهاجرين و الأنصار، فجمعوا له، فشاورهم، فأشاروا أن لا غسل في ذلك.. إلا ما كان من على «عليه السلام» و معاذ، فقد قال: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل.

فقال عمر: هذا و أنتم أصحاب بدر، و قد اختلفتم، فمن بعدكم أشد اختلافا.

فأشار عليه على «عليه السلام»: أن يسأل أزواج النبي «صلى الله عليه و آله».

فأما حفصه فقالت: لا علم لي بهذا.

و قالت عائشه: إذا جاوز الختان فقد وجب الغسل.

فقال عمر: لا يبلغني أن أحدا فعله و لم يغتسل إلا أنهكته عقوبه، أو نحو ذلك (١).

ص: ٨٨

١-١) مسند أحمد ج ٥ ص ١١٥ و (ط دار إحياء التراث) ج ٦ ص ١٣٣ و المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ج ١ ص ١٤٢ و شرح معاني الآثار ج ١ ص ٥٩ و المعجم الكبير ج ٥ ص ٤٢ و مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٦٦ و عن الزركشى فى الإجابة ص ٧٨ و عمده القارى ج ٣ ص ٢٤٩ و ٢٥٤ و المصنف لابن أبى شيبه ج ١ ص ٨٧ و (ط دار الفكر) ج ١ ص ١١٠ و الغدير ج ٦ ص ٢٦١ و كتر العمال ج ٩ ص ٥٤٣.

و فى نص آخر:قالت الأنصار:الماء من الماء.

و قال المهاجرون:إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل.

فقال عمر:ما تقول يا أبا الحسن!؟

فقال«عليه السلام»:أتوجبون عليه الرجم و الحد،و لا توجبون عليه صاعا من ماء!؟

إذا التقى الختانان وجب عليه الغسل (١).

و نقول:

أولاً-إن عمر نعى على المهاجرين و الأنصار اختلافهم و هم اهل بدر، و اعتبر ذلك منقصة فيهم.و لكن كان الأجدر به أن يلوم نفسه اولاً على عدم معرفته هذا الحكم الواضح،الذى يكثّر الابتلاء به.و المفروض أنه قد

ص: ٨٩

١- ١) تهذيب الأحكام ج ١ ص ١١٩ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٨ و(ط المكتبة الحيدريه)ج ٢ ص ١٨٩ عنه،و وسائل الشيعة(ط مؤسسه آل البيت)ج ٢ ص ١٨٤ و(ط دار الإسلاميه)ج ١ ص ٤٧٠ و مستدرک الوسائل ج ١ ص ٤٥٢ و مستدرک سفينه البحار ج ٧ ص ٥٨٠ و منتقى الجمال ج ١ ص ١٧٥ و السرائر لابن إدريس ج ١ ص ١٠٨ و مختلف الشيعة ج ١ ص ٣٢٥ و النوادر للراوندى ص ٢٠٦ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣٤ و ج ٧٨ ص ٦٧ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢ ص ٤٣٥ و ٤٣٦ و راجع:عوالى اللآلى ج ٢ ص ٩ و المصنف للصنعانى ج ١ ص ٢٤٩ و الإستذكار ج ١ ص ٢٧٣ و التمهيد لابن عبد البر ج ٢٣ ص ١١٤ و كنز العمال ج ٩ ص ٥٤٥ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٧٠.

جعل نفسه في موقع خليفه المسلمين،الذى لابد أن يرجعوا إليه في أمثال هذه الأمور.و لو لا أنه هو و من سبقه قد تركا أمر الله و رسوله في حق علي«عليه السلام»و تركا الأمر لصاحبه الشرعى لم يقع خلاف في هذا الأمر،ولا في غيره.

ثانيا:إن من المؤسف حقا أن يكون المهاجرون و الأنصار،و أهل بدر، لا يعرفون حكما شرعيا هو محل ابتلائهم.فكيف لم يسألوا رسول الله«صلى الله عليه و آله»عنه،فهل استهانوا بحكم الله؟!أم ماذا؟!

ثالثا:كنا نتوقع ان يبادر الخليفه للأخذ بما قاله علي«عليه السلام»،فإنه لم يزل يرجع إليه في معضلات المسائل،و يشهد له بأنه ابن بجدتها..كما أنه كان يعلم أن النبي«صلى الله عليه و آله»قد قال لهم:إنه«عليه السلام»باب مدينه علمه..و أن عليا مع الحق و الحق مع علي،يدور معه حيث دار.

فلماذا لم يحكم في المسأله بما قرره أمير المؤمنين«عليه السلام»؟!،ولماذا عاد إلى أزواج النبي«صلى الله عليه و آله»في ذلك؟!

رابعا:لقد لا حظنا:أن عليا«عليه السلام»قد عرف أنه إن ترك الأمر إلى عمر،فلربما قال برأيه،و اختار في المسأله ما لا يتوافق مع الشرع.فبادر إلى تعليق الأمر على ما ينقله أزواج النبي«صلى الله عليه و آله».فأرجعه إليهن،و نجح في الوصول إلى ما أراد..

خامسا:إن عمر يريد أن يظهر أن عليا«عليه السلام»كان كأى صحابى آخر يعمل بآرائه..فيمكن أن يؤخذ برأيه و أن يترك.

قال ابن سيرين: إن عمر سأل الناس، و قال: كم يتزوج المملوك!؟

قال لعلی «عليه السلام»: إياك أعنى يا صاحب المعافى (المراد بالمعافى:

رداء كان عليه).

قال «عليه السلام»: اثنتين (١).

تحريم زواج المتعه.. و على عليه السلام

و قد أعلن عمر تحريم متعه النساء، و متعه الحج، و حى على خير العمل (٢) فى سياق واحد.

ص: ٩١

-
- ١-١) مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٧٠ و (ط المكتبة الحيدريه) ج ٢ ص ١٩١ عن أربعين الخطيب، و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣٦ و كتاب الأربعين ص ٤٧١ و المناقب للخوارزمى ص ٩٦ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦١.
- ٢-٢) شرح التجريد للقوشجى ص ٤٨٤ و كنز العرفان ص ١٥٨ عن الطبرى فى المستنير، و الصراط المستقيم ج ٣ ص ٢٧٧ عن الطبرى، و الغدير ج ٦ ص ٢١٣ و ٢٣٨ و ج ١٠ ص ٦٤ عن الطبرى فى المستبين عن عمر، و جواهر الأخبار، و الآثار المستخرجه من لجه البحر الزخار ج ٢ ص ١٩٢ عن التفتازانى فى حاشيته على شرح العضد، و نفحات اللاهوت ص ٩٨. و راجع: جواهر الكلام ج ٣٠ ص ١٤٠ و مسائل فقهيه للسيد شرف الدين ص ٦٨ و المسترشد ص ٥١٦ و النص و الإجتهد ص ١٩٩ و مستدرک سفينه البحار ج ٩ ص ٣١٢ و الصافى -

و لم يسكت علي «عليه السلام» عن هذا الأمر، بل نبه إلى عواقبه حين أعلن أن تحريم زواج المتعه من أسباب شيوع الزنا، فقال:

لولا أن عمر نهى الناس عن المتعه ما زنى إلاشقى، أو إلاشفا (١).

(٢)

- ج ١ ص ٤٣٩ و كثر الدقائق ج ٢ ص ٤١٨ و الميزان ج ٤ ص ٢٩٨ و الإكمال فى أسماء الرجال ص ١٢٤ و سفينه النجاه للتكابنى ص ٢١١ و الفصول المهمه للسيد شرف الدين ص ٧٨ و فلك النجاه لفتح الدين الحنفى ص ٢٩٣ عن تنوير البيان ص ٢٩٣.

ص: ٩٢

١- ١) راجع: التفسير الكبير للرازى (مفاتيح الغيب) ج ١٠ ص ٥٠ و تاريخ المدينه لابن شبه ج ٢ ص ٧٢٠ و الإيضاح لابن شاذان ص ٤٤٣ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٥١٩ و راجع: نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٥ و بدايه المجتهد ج ٢ ص ٥٨ و الدر المنثور ج ٢ ص ١٤١ و أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٧٩ و الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٣٠ و الصراط المستقيم ج ٣ ص ٢٧٣ و عوالى اللآلى ج ٢ ص ١٢٥. و راجع: جامع البيان ج ٥ ص ٩ بسند صحيح على الظاهر، و المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٥٠٠ و منتخب كثر العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٦ ص ٤٠٥ و التفسير الكبير للرازى (ط سنه ١٣٥٧ هـ) ج ١٠ ص ٥٠ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٥٣ و ج ٢٠ ص ٢٥ و تفسير النيسابورى (بهامش الطبرى) ج ٥ ص ١٧ و البيان للخوئى ص ٣٤٣ عن مسند أبى يعلى، و دلائل الصدق ج ٣ ص ١٠١ و تلخيص الشافى ج ٤ ص ٣٢ و وسائل الشيعه، أبواب نكاح المتعه (ط دار إحياء التراث) ج ٢١ ص ٥ و ١١ و ٤٤ و فى هامشه عن نوادر أحمد بن محمد -

وقد تحدثنا عن موضوع زواج المتعه، و تحريمه، و سائر ما يرتبط بهذا الموضوع فى كتابنا: «زواج المتعه» بأجزائه الثلاثه، فمن أراد التوسع فى هذا الأمر، فليراجع الكتاب المشار إليه..

و أما متعه الحج، فقد ظهر موقف أمير المؤمنين «عليه السلام» منها فى

(١)

-بن عيسى ص ٦٥ و ٦٦ و عن رساله المتعه للمفيد، و نفحات اللاهوت ص ٩٩ و تهذيب الأحكام ج ٧ ص ٢٥٠ و الإستبصار ٣ ص ١٤١ و مستدرک سفينه البحار ج ٩ ص ٣١٠ و مستدرک وسائل الشيعه ج ١٤ ص ٤٤٧ و ٤٤٩ و ٤٧٨ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و كتاب عاصم بن حميد الحناط ص ٢٤ و الهدايه للخصيبى حديث المفضل ص ١٠٩ و كنز العرفان ج ٢ ص ١٤٨ و الكافى ج ٥ ص ٤٤٨ و الجواهر ج ٣٠ ص ١٤٤ عن النهايه لابن الأثير، و الطبرى، و الثعلبى، و السرائر ص ٣١٢. و راجع: تفسير العياشى ج ١ ص ٢٣٣ و الغدير ج ٦ ص ٢٠٦ و ٢٣٩ و ج ١٠ ص ٦٤ و كنز العمال (ط مؤسسہ الرسالہ) ج ١٦ ص ٥٢٢ و ٥٢٣ و (طبعه الهند) ج ٢٢ ص ٩٦ و مجمع البيان ج ٣ ص ٦١ و فقه القرآن للراوندى ج ٢ ص ١٠٦ و تفسير البحر المحيط ج ٣ ص ٢٢٥ و عن أبى داود فى ناسخه عن بعض من تقدم، و الإستبصار فيما اختلف من الأخبار ج ٣ ص ١٤١ و التفسير الحديث لمحمد عزه دروزه ج ٩ ص ٥٤ و المرأه فى القرآن و السنه ص ١٨٢ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٠٠ و ٦٠١ و (ط قديم) ج ٨ ص ٢٧٣ و مسائل فقيهه للسيد شرف الدين ص ٦٩.

ص: ٩٣

أيام عثمان..و سيأتي الحديث عن ذلك في موقعه إن شاء الله تعالى..

و أما «حى على خير العمل»..فإن أهل البيت «عليهم السلام» قد التزموا بها، وكذلك شيعتهم إلى يومنا هذا.

و قد ذكرنا طائفة كبيرة من النصوص حول هذا الأمر فى كتابنا الصحيح من سيره النبى «صلى الله عليه و آله» فراجع.

شهوة المرأة تزيد على شهوة الرجل

عن أبى الفتوح الرازى: أنه حضر عند عمر أربعون نسوة، و سأله عن شهوة الآدمى، فقال: للرجل واحد، و للمرأة تسعة.

فقلن: ما بال الرجال لهم دوام، و متعه، و سرارى، بجزء من تسعة، و لا يجوز لهن إلا زوج واحد، مع تسعة أجزاء؟! فأفحم.

فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فأمر أن تأتى كل واحدة منهن بقاروره من ماء، و أمرهن بصبها فى إجانته.

ثم أمر كل واحدة منهن، تغرف ماءها.

فقلن: لا يتميز ماؤنا.

فأشار «عليه السلام»: أن لا يفرقن بين الأولاد، و إلا لبطل النسب و الميراث.

و فى روايه يحيى بن عقيل: أن عمر قال: لا أبقانى الله بعدك يا على (1).

ص: ٩٤

١ - ١) مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٠ و (ط المكتبة الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٢ و مستدرک الوسائل ج ١٤ ص ٤٢٨ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٦ و الأنوار -

و نقول:

١- إن أمير المؤمنين علياً «عليه السلام» لم يباشر هو العمل فيما أَرادَه دليلاً مقنعاً، أنه لم يأت هو بالماء في قوارير متعدده، ثم يصبه في إجانته، بل طلب من كل واحد من النسوة أن تأتي بقاروره تصبها في الإجانته، ليكون ذلك أدعى لفهم المثل الذي يريد «عليه السلام» أن يضربه لهن، و أوقع في أنفسهن.

٢- لا يكفي أن يحفظ الناس المسائل أو النصوص، بل المهم هو إدراك مراميها و مغازيها.

و قد روى عن أمير المؤمنين «عليه السلام» قوله: من أكثر الفكر فيما تعلم أتقن علمه، و تفهم ما لم يكن يفهم (١).

و عن النبي «صلى الله عليه و آله»: كونوا للعلم وعاه (رعاه) و لا تكونوا له رواه (٢).

(١)

- العلويه ص ٨٩ و الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٧ و عن روض الجنان لأبي الفتوح الرازي (ط إيران) ج ١ ص ٤٩٢.

ص: ٩٥

١- ١) ميزان الحكمه ج ٦ ص ٤٩٠ عن غرر الحكم، و عيون الحكم و المواعظ ص ٤٣٥.

٢- ٢) الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٢٩٨ و كنز العمال ج ١٠ ص ٢٤٩ الخبر رقم ٢٩٣٣٥ و فيض القدير ج ٥ ص ٧٣ و ميزان الحكمه ج ٣ ص ٢٠٩٦ و العلم و الحكمه في الكتاب و السنه للريشهري ص ٣٧٢ عن الفردوس ج ٣ ص ٢٤١ ح ٤٧٠٧ و جامع بيان العلم و فضله لابن عبد البر ج ٢ ص ٧.

و عنه «صلى الله عليه و آله»: كونوا دراه و لا تكونوا رواه، حديث تعرفون فقهه خير من ألف تروونه» (١).

و عنه «صلى الله عليه و آله»: همم العلماء الوعايه، و همم السفهاء الروايه (٢).

٣- حفظ الأنساب و المواريث أمر هام جدا لحفظ المجتمع الإنساني، و لبقائه قويا، و متوصلا، متكافلا، تشده أو اصر المحبه و الثقه.

كما أن شده شهوه المرأه أمر ضرورى لحفظ النسل، و لدوام العلاقه و الإرتباط بالرجل، و ربما يكون لتأخر أو لعدم بلوغها الذروه فى العمليه الجنسيه فى أكثر الأحيان بعض الأثر فى بقاء رغبتها أو فى اشتدادها فى معاوده الإتصال الجنسي.. و لعل هناك أمورا أخرى مؤثره فى ذلك.

٤- هذا الحديث يشير إلى أن هذا الإعتراض من النسوه قد كان قبل تحريم زواج المتعه، حيث ذكر أن المتعه تجوز للرجل كما يجوز له الزواج الدائم و التسرى.

٥- لعل اختيار القاروره قد كان لأجل شفافيتها، لكى ترى كل امرأه

ص: ٩٤

-
- ١- ١) ذكر أخبار إصبهان ج ١ ص ١٣٨ و نصيحه أهل الحديث للخطيب البغدادى ص ٣١ و الفقيه و المتفقه (ط دار الكتب العلميه سنه ١٩٩٦ م) ج ١ ص ٣٦٠ و مسند الإمام الرضا «عليه السلام» للعطاردى ج ١ ص ٨.
- ٢- ٢) الجامع الصغير للسيوطى ج ٢ ص ٧١٣ و كنز العمال ج ١٠ ص ٢٤٩ الخبر رقم ٢٩٣٣٧ و فيض القدير ج ٦ ص ٤٦١ و تاريخ مدينه دمشق ج ٦٧ ص ١٨٣.

الماء الذى اتت به أطول مده ممكنه..لأن ذلك يفيد فى تأكيد المعنى الذى يريد«عليه السلام»أن يستخلصه من هذا الماء،و هذا هو الأوثق و الأوفق فى الإيحاء،و فى الدلاله.

ص: ٩٧

الفصل الثاني

اشاره

فتاوى و أحكام

ص: ٩٩

و ذكر ابن شهر آشوب: أن غلاما طلب مال أبيه من عمر. و ذكر أن والده توفي بالكوفة، و الولد طفل بالمدينه، فصاح عليه عمر و طرده.

فخرج يتظلم منه. فلقية علي «عليه السلام» و قال: ائتوني به إلى الجامع حتى اكشف أمره.

فجىء به، فسأله عن حاله، فأخبره بخبره، فقال علي «عليه السلام»:

لأحكمن فيكم بحكمه حكم الله بها من فوق سبع سماواته، لا يحكم بها إلا من ارتضاه لعلمه.

ثم استدعى بعض أصحابه و قال: هات مجرفه.

ثم قال: سيروا بنا إلى قبر والد الصبي، فساروا فقال: احفروا هذا القبر و انبشوه، و استخرجوا لي ضلعا من أضلاعه.

فدفعه إلى الغلام، فقال له: شمه.

فلما شمه انبعث الدم من منخريه، فقال «عليه السلام»: إنه ولده.

فقال عمر: بانبعث الدم تسلم إليه المال!

فقال «عليه السلام»: انه أحق بالمال منك و من سائر الخلق أجمعين.

ثم أمر الحاضرين بشم الضلع فشموه، فلم ينبعث الدم من واحد

منهم، فأمر أن أعيد إليه ثانيه، وقال: شمه. فلما شمه انبعث الدم انبعاثا كثيرا.

فقال «عليه السلام»: إنه أبوه.

فسلم إليه المال ثم قال: واللّه ما كذبت ولا كذّبت (١).

و نقول:

١- لماذا يصيح عمر بالغلام و يطرده، و لماذا لا يستشير في أمره الصحابه حوله؟!؟

أو لماذا لا يطلب من علي «عليه السلام» كشف الحقيقه فيما يدعيه، كما هو عادته في كثير من المسائل التي كانت تشكل عليه؟!؟

أم أنه استهان بأمره حيث رآه طفلا لا شأن له؟!؟

أو لعله رأى أن من غير المعقول أن يكون لهذا الطفل حق في تركه أبيه.

أم أنه رأى أنه لا يعقل أن يكون هذا الطفل في المدينه إبننا لذلك الذي في الكوفه.

لعل الإحتمال الأخير هو الأقرب، و لهذا احتاج علي «عليه السلام» إلى كشف أبوه ذلك الرجل لهذا الطفل على النحو الذي ذكرته الروايه.

ص: ١٠٢

١ - ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٥٩ و(ط المكتبة الحيدريه) ج ٢ ص ١٨١ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٥ و ج ١٠١ ص ٣٠٠ و مستدرک الوسائل ج ١٧ ص ٣٩١ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ١٤٣.

٢- إن علياً «عليه السلام» قد تجشم هو و من معه إلى المسير إلى الكوفه لكشف الحقيقه، فدل ذلك على أن على الإمام أن لا يتهاون في حقوق الناس، بل لا بد أن يبادر إلى إحقاق حقوقهم، و لو احتاج ذلك إلى مكابده مشقات السفر بهذا المقدار.

٣- إن هذه الروايه تعطى أن وفاه الأب كانت قد مر عليها سنوات عديده، حتى ذهب اللحم، و ظهرت عظام ذلك الميت..

٤- إن مما لا شك فيه أنه لا يجوز نبش الميت في الحالات العاديه، لكن علياً «عليه السلام» لم يتخرج من ذلك لأجل إحقاق الحق، و إيصال الطفل إلى حقه.

٥- إنه «عليه السلام» قد استخدم أيضاً معرفته بهذا الأمر الدقيق الذي هو من شؤون الخلقه، و هو أن من شم عظم أبيه انبعث الدم من أنفه.

و اللافت هنا: أنه كرر الإختبار على الطفل بعد أن عرض عظم ذلك الميت على الجمع الحاضر، و جعلهم يشمون، فلم يحصل لهم ما حصل للطفل، ثم أعاده على الطفل نفسه فشمه، فانبعث الدم.. فحصل بذلك اليقين التام بصحة و صوابه ما أقدم عليه، و ما حكم به..

٦- قد أوضح على «عليه السلام» أن هذه المسأله لا يعلمها إلا من لديه علم اختصه الله تعالى به من بين سائر البشر.. و الذي لا يكون إلا للإمام الحق المنصوب من قبل الله تعالى.

٧- إن عمر كان هو المعترض على حكم على «عليه السلام» بأن الطفل هو ابن صاحب القبر، و لم يرتض بأن يسلم المال للطفل استناداً إلى ما

حصل أولا. فلما كرر «عليه السلام» الإختبار، بعد أن جعل الحاضرين يشمونّه، و لا يجرى لهم مثل ما جرى للطفل لم يكن لعمر بد من الإذعان و التسليم..

٨- و قد ظهرت هنا: نبره التحدى فى كلام على «عليه السلام» حين اعترض عمر، حيث قال له: إنه أحق بالمال منك، و من سائر الناس أجمعين..

ثم أكد «عليه السلام» صحه فعله بقوله: «و الله ما كذبت و لا كذبت». فى إشاره منه «عليه السلام» مره أخرى إلى أنه لا يتصرف من عند نفسه، و إنما بما أخبره به رسول الله «صلى الله عليه و آله» عن الله تبارك و تعالى. و هو ما أشار إليه بقوله أيضا: لأحكمن فيكم بحكومه حكم الله بها من فوق سبع سماواته.. و كأن عمر لم يصدق هذا القول حتى أثبتّه «عليه السلام» له بصوره قاطعه، و حاسمه.

٩- إنه «عليه السلام» لم يحكم فى أمر هذا الصبى مباشره، حين التقى به، و لم يصطحبه إلى بيته، و لم يطلب من الناس أن ياتوا بالصبى إلى بيته أيضا أو إلى أى مسجد قريب بل طلب ان يأتوه به إلى المسجد الجامع، و حين جيئ به إلى المسجد اطلق كلمته الأخرى التى من شأنها أن تزيد الناس حماسا، و إثاره، و يقظه و انتباها لما سيقوله أو يفعله فى تلك الوقعه..

زكاه الخيل

عن حارثه بن مضرب، قال: جاء ناس من أهل الشام إلى عمر بن الخطاب، فقالوا: أصبنا أموالا، و خيلا، و رقيقا، نحب أن يكون لنا فيها

ص: ١٠٤

زكاه و طهور.

قال: ما فعله صاحبای قبلی فأفعله.

فاستشار عمر عليا «عليه السلام» في جماعه من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه و آله»، فقال علي: هو حسن، إن لم يكن جزيه، و يؤخذون بها راتبه (١).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد إلا أن الشيخين لم يخرجاه عن حارثه. و إنما ذكرته للمحدثات الراتبه (٢).

و نقول:

أولاً- إن التزام عمر بالعمل بما فعله صاحبا قبله يستبطن تكريس أفعال أبي بكر علي أنها من السنه، و كونها بمنزله سنه رسول الله «صلى الله عليه و آله» نفسه.

و هذا أمر رفضه علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، و كان ثمن رفضه له

ص: ١٠٥

١- ١) المستدرک علی الصحیحین للحاکم ج ١ ص ٤٠٠ و ٤٠١ و السنن الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ١١٨ و مسند أحمد ج ١ ص ١٤ و نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٦ و الغدير ج ٦ ص ١٥٥ و مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٩ و صحيح ابن خزيمة ج ٤ ص ٣٠ و سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٠٩ و ١١٠ و ١٢٠ و نصب الرايه ج ٢ ص ٤٢٢ و كنز العمال ج ٦ ص ٥٣٣ و أضواء البيان ج ٨ ص ٢٧٣ و الأحكام لابن حزم ج ٦ ص ٧٧٨.

٢- ٢) المستدرک علی الصحیحین للحاکم ج ١ ص ٤٠١.

إقضاؤه عن مقام الخلافه،الذى هو أعظم مقام فى الأمه-و هو حقه الذى جعله الله تعالى له-و هو يستبطن أيضا إدخال ما ليس من الدين فى الدين، و تصحيح جميع الأفعال المخالفه للشرع التى صدرت من هذا الشخص الذى أخذ موقعه،من صاحبه الشرعى بالقوه و القهر و الغلبه.

ثانيا:قد دلت الأخبار الوارده عن أهل البيت«عليهم السلام»على أن الزكاه لا تجب إلا فى الإبل و البقر و الغنم (١).

و أنه«صلى الله عليه و آله»قال:عفوت لكم عن صدقه(زكاه)الخييل و الرقيق (٢).

ص: ١٠٦

١-١) راجع:وسائل الشيعة(ط مؤسسه آل البيت)باب عدم وجوب الزكاه فى شىء من الحيوان غير الأنعام الثلاث ج ٩ ص ٧٩-٨١ و(ط دار الإسلاميه)ج ٦ ص ٥٢ و باب وجوب الزكاه فى تسعه أشياء(ط مؤسسه آل البيت)ج ٩ ص ٥٣-٦٠ و(ط دار الإسلاميه)ج ٦ ص ٣٢-٣٨.

٢-٢) وسائل الشيعة(ط مؤسسه آل البيت)ج ٩ ص ٨٠ و(ط دار الإسلاميه)ج ٦ ص ٥٣ و عيون أخبار الرضا ج ١ ص ٦٦ و المسائل الصاغانيه للشيخ المفيد ص ١٢٤ و الخلاف للطوسى ج ٢ ص ٨٢ و ٩٣ و المعتمد للمحقق الحلى ج ٢ ص ٤٩٧ و نهايه الأحكام للعلامه الحلى ج ٢ ص ٣٧٦ و مستدرک الوسائل ج ٧ ص ٧٣ و بحار الأنوار ج ٩٣ ص ٣٢ و جامع أحاديث الشيعة ج ٨ ص ٥٣ و ٥٥ و ٧٤ و الغدير ج ٨ ص ١٥٥ و مسند الإمام الرضا«عليه السلام»للعطاردى ج ٢ ص ٢٠٨ و مسند أحمد ج ١ ص ٩٢ و ١١٣ و ١٢١ و ١٣٢ و ١٤٥ و ١٤٦-

و لكنها تستحب فى الخيل الإناث، إذا كانت سائمه طوال السنه (١).

و يمكن أن يلزم الامام الناس بها فى حال الضروره و الحاجه الملحه، فى الناس، او لنفقات الدفاع.

(٢)

- و ١٤٨ و سنن الدارمى ج ١ ص ٣٨٣ و سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥٧٠ و سنن أبى داود ج ١ ص ٣٥٣ و ج ٢ ص ٦٥ و سنن النسائى ج ٥ ص ٣٧ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٤ ص ١١٨ و ١٣٤ و مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٩ و فتح البارى ج ٣ ص ٢٥٨ و عمدته القارى ج ٨ ص ٢٦٠ و ج ٩ ص ٣٦ و المبسوط للسرخسى ج ٢ ص ١٨٨ و بدائع الصنائع ج ٢ ص ٣٤ و الجوهر النقى للماردينى ج ٤ ص ١٣٥ و المغنى لابن قدامه ج ٢ ص ٤٩١ و ٦٢٢ و الشرح الكبير لابن قدامه ج ٢ ص ٤٣٥ و كشف القناع ج ٢ ص ٢٧٧ و المحلى لابن حزم ج ٥ ص ٢٢٨ و ٢٣٨ و ج ٦ ص ٣٨ و بدايه المجتهد ج ١ ص ٢٠٥ و تلخيص الحبير ج ٥ ص ٣١٥ و ج ٦ ص ٣ و نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٦ و ١٩٨.

ص: ١٠٧

١- ١) راجع: الكافى ج ٣ ص ٥٣٠ و تهذيب الأحكام ج ٤ ص ٦٧ و المقنعه للشيخ المفيد ص ٢٤٦ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٩ ص ٧٧ و ٧٨ و (ط دار الإسلاميه) ج ٦ ص ٥١ و جامع أحاديث الشيعه ج ٨ ص ٥٣ و الإستبصار ج ٢ ص ١٢ و مناقب آل أبى طالب ج ٣ ص ٣٨٥ و منتقى الجمان ج ٢ ص ٣٩٥ و الخلاف للطوسى ج ٢ ص ٥٥ و المعتبر للمحقق الحلى ج ٢ ص ٥٥٢ و الحدائق الناضره ج ١٢ ص ١٥٢ و رياض المسائل ج ٥ ص ١٢١ و جواهر الكلام ج ١٥ ص ٧٤ و مستند الشيعه ج ٩ ص ٢٣٩.

ثالثاً: كأن الخليفة- كما يقول العلامة الأميني «رحمه الله»- لم يكن يعلم بعدم تعلق الزكاه بالخيل و الرقيق، و لهذا أناط الحكم بما فعله صاحبا. ثم استشار الصحابه فأشار عليه علي «عليه السلام» بعدم الزكاه فيها إلا على سبيل كونه من أعمال البر.. لكنه حذر من صيرورتها بدعه راتبه و مستمره، يؤخذ بها من بعده كجزيه (١).

المسح على الخفين

روى الشيخ عن زراره، عن أبي جعفر «عليه السلام» قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي «صلى الله عليه و آله»، و فيهم علي «عليه السلام» و قال: ما تقولون فى المسح على الخفين؟!

فقام المغيره بن شعبه، فقال: رأيت رسول الله «صلى الله عليه و آله» يمسح على الخفين.

فقال علي «عليه السلام»: قبل المائده أو بعدها؟!

ص: ١٠٨

١-١) الغدير ج ٦ ص ١٥٥ و المستدرک على الصحيحين للحاكم ج ١ ص ٤٠٠ و ٤٠١ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٤ ص ١١٨ و مسند أحمد ج ١ ص ١٤ و نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٦ و مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٩ و صحيح ابن خزيمة ج ٤ ص ٣٠ و سنن الدارقطنى ج ٢ ص ١٠٩ و ١١٠ و ١٢٠ و نصب الرايه ج ٢ ص ٤٢٢ و كنز العمال ج ٦ ص ٥٣٣ و أضواء البيان ج ٨ ص ٢٧٣ و الأحكام لابن حزم ج ٦ ص ٧٧٨.

فقال: لا أدري.

فقال علي «عليه السلام»: سبق الكتاب الخفين، إنما أنزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة (1).

و نقول:

١- إن هذه الحادثة تشير إلى أنه لا- يكفي أن يسمع الإنسان حكما في مسأله من النبي أو الإمام، أو أن يراه قد فعل أمرا ليظن بنفسه أنه أصبح يعرف حكم تلك المسأله، وأنه صار فقيها فيها، ويمكنه أن يفتي، أو أن يشير بالصواب.. بل الأمر يحتاج إلى اطلاع على سائر ما صدر عن الله و رسوله مما له ارتباط بتلك الواقعه بنحو أو بآخر.. و يحتاج أيضا إلى فهمه، و التدبر فيه، و حسن الإستفاده منه في المواقع المختلفه..

و لأجل ذلك، لم ينفع المغيره رؤيته رسول الله «صلى الله عليه و آله» يمسح على الخفين حين لم يتدبر في الدلاله القرآنيه. حيث صرحت آيه الوضوء بوجوب مسح الأرجل. و ربما باغته الإمام «عليه السلام» بهذا السؤال ليكشف كذبه في دعواه أنه رأى النبي «صلى الله عليه و آله» يمسح على الخفين..

ص: ١٠٩

١- ١) تهذيب الأحكام ج ١ ص ٣٦١ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ١ ص ٤٥٨ و ٤٥٩ و (ط دار الإسلاميه) ج ١ ص ٣٢٣ و بحار الأنوار ج ٣١ ص ٣٧ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢ ص ٣١٩ و منتقى الجمان ج ١ ص ١٦٥ و التفسير الصافي ج ٢ ص ١٥ و الخلاف للطوسي ج ١ ص ٢٠٦ و تذكره الفقهاء (ط.ج) ج ١ ص ١٧٣ و منتقى الجمان ج ١ ص ١٦٥.

٢- هناك إصرار من الفريق المناوئ لعلی «عليه السلام» علی مخالفته فی المسح علی الأرجل. لأن عمر بن الخطاب كان یصر علی تجویز المسح علی الخفین، و إنما جمع الصحابه لأجل تكريس هذا الأمر بزعمه، و لو بشهاده المغیره، الذي كاد هو أن یجلده فی الزنا، ثم درأ الحد عنه بفعل مبالغته فی إخافه الشهود علیه..

و قد روى الشيخ عن ابن مصقله قال: دخلت علی أبی جعفر «عليه السلام» فسألته عن أشياء..

إلی أن قال: فقلت له: ما تقول فی المسح علی الخفین؟!!

فقال: كان عمر یراه ثلاثا للمسافر، و یوما و ليله للمقیم. و كان أبی لا یراه فی سفر و لا حضر.

فلما خرجت من عنده، فقممت علی عتبه الباب، فقال لی: أقبل.

فأقبلت علیه، فقال: إن القوم كانوا یقولون برأیهم فیخطئون و یصیبون، و كان أبی لا یقول برأیه (١).

٣- إنهم یقولون: «لم یعرف للنبی «صلی اللہ علیہ و آلہ» خف إلا- خفا أهداه له النجاشی، و كان موضع ظهر القدمین منه مشقوقا. فمسح النبی «صلی اللہ علیہ و آلہ» علی رجلیه و علیہ خفاه، فقال الناس: إنه مسح علی

ص: ١١٠

١- ١) تهذیب الأحكام ج ١ ص ٣٦١ و وسائل الشیعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ١ ص ٤٥٩ و ٤٦٠ و (ط دار الإسلامیه) ج ١ ص ٣٢٣ و بحار الأنوار ج ٣١ ص ٣٦ و جامع أحادیث الشیعه ج ٢ ص ٣٢٣.

فلو أردنا أن نلتمس لمن يدعى جواز المسح على الخفين عذرا، لأمكن القول بأنهم لم يلتفتوا إلى خصوصية الخف الذي كان يلبسه رسول الله «صلى الله عليه وآله».

٤- وقد بلغ من تعصب الناس لما أراده عمر بن الخطاب هنا: أن عليا «عليه السلام» عد المسح على الخفين في جملة الأمور التي لو حمل الناس على تركها لتفرق عنه جنده (٢).

٥- إن سؤال علي «عليه السلام» للمغيره عن تاريخ سماعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يدل أيضا على لزوم معرفه تاريخ نزول الآيات، و مقايسته بتاريخ النص الآخر لمعرفه المتقدم و المتأخر، حين المقارنه بينهما..

٦- إننا لا نرى أنه «عليه السلام» يريد أن يقول: إن آية الوضوء ناسخه للنص، بل يريد أن يقول: إن كتاب الله هو المعيار و المرجع حين

ص: ١١١

-
- ١- ١) من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٣٠ و (ط جماعه المدرسين) ج ١ ص ٤٨ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ١ ص ٤٦١ و (ط دار الإسلاميه) ج ١ ص ٣٢٤ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢ ص ٣١٤ و التفسير الصافي ج ٢ ص ١٦.
- ٢- ٢) الكافي ج ٨ ص ٥٨ و ٥٩ و بحار الأنوار ج ٣٤ ص ١٧٢-١٧٤ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ١ ص ٤٥٨ و (ط دار الإسلاميه) ج ١ ص ٣٢٢ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢ ص ٣٢٣ و مصباح البلاغه (مستدرک نهج البلاغه) ج ٢ ص ٥٩-٦١.

الإختلاف، و لذلك قال: سبق الكتاب الخفين، و لو يقل: نسخ.

كما أنه لم يكن يمكن التصريح لهم بالتجنى على الحق و الحقيقه، لأن ذلك يثيرهم، و يزيدهم إصرارا.

عقوبه تزوير ختم الخلافه

عن خالد بن سمير قال: انتقش رجل يقال له معن بن زائده على خاتم الخلافه. فأصاب مالا من خراج الكوفه على عهد عمر، فبلغ ذلك عمر، فكتب إلى المغيره بن شعبه: إنه بلغنى أن رجلا- يقال له: معن بن زائده انتقش على خاتم الخلافه، فأصاب به مالا من خراج الكوفه. فإذا أتاك كتابى هذا فنفذ فيه أمرى، و أطع رسولى.

فلما صلى المغيره العصر، و أخذ الناس مجالسهم، خرج و معه رسول عمر. فاشرب الناس ينظرون إليه حتى وقف على معن. ثم قال للرسول:

إن أمير المؤمنين أمرنى أن أطيع أمرك فيه، فمرنى بما شئت.

فقال للرسول: ادع لى بجامعه أعلقها فى عنقه.

فأتى بجامعه، فجعلها فى عنقه، و جذها جيدا شديدا. ثم قال للمغيره:

احبسها حتى يأتىك فيه أمر أمير المؤمنين. ففعل.

و كان السجن يومئذ من قصب، فتمحل معن للخروج، و بعث إلى أهله: أن ابعثوا لى بناقتى، و جاريتى، و عباءتى القطوانيه. ففعلوا.

فخرج من الليل و أردف جاريتيه، فسار حتى إذا رهب أن يفضحه الصبح أناخ ناقته و عقلها، ثم كمن حتى كف عنه الطلب.

فلما أمسى أعاد على ناقته العباءه، و شد عليها، و أردف جاريتها، ثم سار حتى قدم على عمر، و هو يوقظ المتهجدين لصلاه الصبح، و معه درته.

فجعل ناقته و جاريتها ناحيه، ثم دنا من عمر فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين و رحمه الله و بركاته.

فقال: و عليك. من أنت؟!

قال: معن بن زائده، جئتك تائباً.

قال: أنت، فلا يحييك الله.

فلما صلى صلاه الصبح قال للناس: مكانكم.

فلما طلعت الشمس قال: هذا معن بن زائده انتقش على خاتم الخلفه، فأصاب فيه مالا من خراج الكوفه، فما تقولون فيه؟!

فقال قائل: اقطع يده.

و قال قائل: أصلبه. و على ساكت.

فقال له عمر: ما تقول أبا الحسن.

قال: يا أمير المؤمنين، رجل كذب كذبه عقوبته في بشره.

فضربه عمر ضرباً شديداً- أو قال مبرحاً- و حبسه. فكان في الحبس ما شاء الله.

ثم إنه أرسل إلى صديق له من قريش: أن كلم أمير المؤمنين في تخليه سبيلى.

فكلمه القرشى، فقال: يا أمير المؤمنين، معن بن زائده قد أصبته من

العقوبه بما كان له أهلاً، فإن رأيت أن تخلى سبيله.

فقال عمر: ذكرتني الطعن و كنت ناسياً. على بمعن. فضربه، ثم أمر به إلى السجن. فبعث معن إلى كل صديق له: لا تذكروني لأمر المؤمنين. فلبث محبوساً ما شاء الله.

ثم إن عمر انتبه له، فقال: معن. فأتى به، فقاومه و خلى سبيله (١).

و نقول:

١- إن هذا الشخص قد قام بتزوير ختم الخلافة، و استفاد منه في تحصيل أموال خراجيه. و هذا التزوير يمس الخليفة نفسه في صلاحياته، و في وسائل إجراء سياساته، فيفترض أن يكون أعرف الناس بحل المشكلات التي تعترضه فيها، و أن تكون عقوبه من يزور ختم الخلافة من جملة البديهيّات عنده، فما معنى سؤال الناس عن هذا الحكم؟! بل إن الناس إذا جهلوا بالأحكام، فإن عليهم أن يراجعوه لمعرفة، لأنه خليفة الرسول..

بل إن عمر بن الخطاب نفسه قد منع الناس من الفتوى، و حصرها بالأمراء، و من كلماته المشهوره عنه: «كيف تفتى الناس، و لست بأمرير؟! ولي حارّها من ولي قارها» (٢).

ص: ١١٤

-
- ١- (١) قضاء أمير المؤمنين على بن أبي طالب «عليه السلام» ص ٧٤ و فتوح البلدان للبلاذري ج ٣ ص ٥٦٧-٥٦٩.
- ٢- (٢) راجع: جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٥ و ٢٠٣ و ١٩٤ و ١٧٤ و منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٤ ص ٦٢ و سنن الدارمي ج ١ ص ٦١ و الطبقات-

فكيف أصبح المفتى مستفتيا، والممنوع من الفتوى هو الذى يفتيه؟!!

٢- إن سؤال عمر لهم قد جاء بصيغته عرض الأمر عليهم، ثم قال: ما تقولون فيه؟! وكأنه يطلب منهم إبداء آرائهم، ولذلك أجابوه بإبداء الرأى، فأشار هذا بالصلب، وذاك بقطع اليد، مع أن المفروض: هو أن يطلب منهم أن يخبروه بما سمعوه من رسول الله «صلى الله عليه وآله».. ألا يعد هذا تشجيعا على الفتوى بالرأى، و صرفا لهم عن الإهتمام بأقوال الرسول «صلى الله عليه وآله» و أحكام الشريعة؟!!

٣- إن عليا «عليه السلام» حين ذكر حيثيه الحكم الذى بينه لهم.. قد دل على أن هذا الرجل لم يسرق من الحرز، و لم تجتمع شرائط قطع يده. كما أنه لم يكن مفسدا فى الأرض. و لا فعل ما يوجب الحكم بصلبه.. بل هو قد فعل ما يصدق عليه عنوان الكذب، و حصل على أموال عامه.. فليس ثمه ما يوجب حدا و عقوبه منصوبا عليها، فينحصر الأمر بالتعزير الجسدى..

كما قال أمير المؤمنين..

٤- إن ما لفت نظرنا: هو مبادره عمر بن الخطاب إلى عقوبه الرجل

(٢)

-الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٩ و ٢٥٨ و المصنف للصنعانى ج ٨ ص ٣٠١ و ج ١١ ص ٣٢٨ و راجع ص ٢٣١ و أخبار القضاة لو كيع ج ١ ص ٨٣ و تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ و راجع: حياه الصحابه ج ٣ ص ٢٨٦ و كنز العمال ج ١ ص ١٨٥ و راجع ص ١٨٩ عن عبد الرزاق، و ابن عساكر، و ابن عبد البر، و الدينورى فى المجالسه.

ص: ١١٥

بوضع الجامعه فى عنقه، و وضعه فى السجن «صلى الله عليه و آله» مع أنه كان يستطيع أن يسأل عن الحكم، ثم يكتب إلى و إليه بإجرائه عليه. أو يكتب إليه بتجهيزه و إرساله إليه.. ليتولى هو عقوبته..

٥- لم نعرف السبب فى تكرار عقوبه ذلك الرجل بالضرب المبرح، ثم بالسجن، ثم بالضرب، ثم بالسجن إلى ما شاء الله..

٦- إن كان المراد بمقاسمته: أنه قاسمه أمواله، فلا ندرى ما الوجه فى ذلك، فإنه «عليه السلام» ذكر أن عقوبته فى بشره.. و لم يذكر أن لأحد الحق بالتعرض لأمواله..

و إن المراد بالمقاسمه معنى آخر، و هو الحلف، فلا معنى للحلف المتبادل بين الخليفه و بينه.

أصاب بيض نعام و هو محرم

عن محمد بن الزبير: أن رجلا من أهل الشام قال: خرجت مع فتيه حاجًا، فأصبنا بيض نعام، و قد أحرمتنا فشووها و أكلوها، فلما قضينا نسكننا ذكرنا ذلك لأمير المؤمنين عمر، فقال: اسألوا قوما من الصحابه.

فسألوا جماعه منهم، فاختلفوا فى الحكم، فأخبروا عمر، فاستعار أانا و انطلق بهم.

و قال: اتبعونى، و انطلق بهم حتى انتهى إلى ينبع [و فى نص آخر] انتهى إلى حجر رسول الله «صلى الله عليه و آله»، فضرب حجره منها، فأجابته امرأه، فقال: أئتم أبو حسن!؟

قالت:لا.

فمر في المقناه؛ فأدبر، وقال: اتبعوني، حتى انتهى إليه و هو يسوى التراب بيده، فقال: مرحبا يا امير المؤمنين.

فقال: إن هؤلاء أصابوا بيض نعام و هم محرمون.

فقال: ألا أرسلت إلي؟

قال: أنا أحق بإتيانك.

قال: يضربون الفحل قلائص (١) أبكارا، بعدد البيض، فما نتج منه أهدوه.

قال عمر: فإن الإبل تخذج.

قال علي «عليه السلام»: و البيض يمرض.

فلما أدبر قال عمر: اللهم لا تنزل بي شدة إلا و أبو الحسن إلي جنبى (٢).

ص: ١١٧

١- ١) القلائص: جمع قلوص، و هى الناقه الشابه.

٢- ٢) ذخائر العقبى ص ٨٢ و الغدير ج ٦ ص ١٠٣ عنه، و عن الرياض النضرة ج ٢ ص ٥٠ و ١٩٤ و عن كفايه الشنقيطى ص ٥٧ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٦ و نظم درر السمطين ص ١٣٠ و تاريخ مدينه دمشق ج ٥٣ ص ٣٤ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦٥ و مستدرک الوسائل ج ٩ ص ٢٦٥ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣٠٤ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣١ و ج ٩٦ ص ١٥٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ١١ ص ٢٤١ و جواهر المطالب لابن الدمشقى ج ١ ص ١٩٥ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٢٠٧ و ج ١٧ ص ٤٤١.

و نقول:

ألف: لا- نريد أن نتوقف كثيرا عند خطاب أمير المؤمنين لعمر ب: «يا أمير المؤمنين»، فإن خطابه باسم انتحله لنفسه ليس بالأمر المخالف للشرع، إلا إذا استفيد منه قبوله بإمارته للمؤمنين من عند الله.

و أما إن أريد به التعريض به حين عجز عن حل هذه المعضلة، بأنه يدعى ما ليس له. أو أريد منه أنه أمير فعلا، فلا ضير في ذلك، حتى لو كان قد حصل على هذه الإمارة بصورة غير مشروعة، فإن الخطاب له بذلك إنما هو على سبيل التقيه ليتوصل إلى إصلاح أمور الدين، و ليفسح له المجال لمعاودة الرجوع إليه في المهمات من الأحكام، و المعضلات من المسائل.

ب: إن عمر كان يرى أن مواجهته لأمثال هذه المعضلات من الشدائد التي يحتاج فيها إلى أبي الحسن «عليه السلام».. و هو كذلك، فإن عدم معرفته بأجوبة المسائل من شأنه أن يسقط محله من القلوب، و يجرئ الناس عليه، و ربما يضعف موقعه في الحكم. و هذا هو المصائب الجلل بالنسبة إليه.

و لكنه كان يعلم أن ما يهم أمير المؤمنين «عليه السلام» هو حفظ أحكام الدين و نشرها، و أنه لا يجعل ذلك وسيلة لاسترجاع ما أخذه منه، لأسباب كان عمر مطمئنا إلى استمرار تأثيرها. و كان يشعر بالأمن من هذه الناحية..

ج: قد يختلج في خاطر: أن يكون على «عليه السلام» يجب أن يرسل إليه ليأتيه، و هو في مجلسه العام، لكي يتم بيان هذا الحكم على رؤس الأشهاد، و يسمعه أكبر عدد ممكن من الناس..

و يكون عمر قد آثر المصير إليه لكي يختلى به، و يسمع الإجابة هو

ص: ١١٨

و صاحب السؤال، حتى لا يظهر للناس في صورته المحتاج إلى غيره في مسائل الشرع و الدين.. أو على الأقل ليخفف من سلبيات هذا الظهور المتكرر له بهذه الصفة.

لا بد من القصص

و قالوا:

سرق في عهد عمر إنسان، فشهد عليه الشهود، فقال: يا عمر! لا تقطع، فإنى تبت إلى الله منه. و لا أرجع. و هذه أول سرقة منى. فدرأ عنه عمر.

فقال على «عليه السلام»: أقم عليه الحد، فإن الله قد ستر عليه إلى أن سرق مقدار ديه يده (1).

و نقول:

١- لا شك في أن للتوبة أثرها في غفران الذنوب في الآخرة، و من شرائط قبولها، القبول بتبعات الفعل، و تحمل نتائجه، و السعى لإعادته الأمور إلى نصابها باعطاء كل ذي حق حقه، و اصلاح ما فسد، و الرضا بأحكام الله تعالى في مورد المخالفه.

٢- إن الله تعالى حين أوجب قطع يد السارق، لم يقيد ذلك بقيد، بل

ص: ١١٩

١-١) مكارم أخلاق النبي و أهل بيته، منسوب لقطب الدين الراوندى (مخطوط في مكتبته مجلس الشورى الإيراني).

جعله على نحو الإطلاق، أى أنه لم يشترط ثبوت القطع بعدم توبه السارق.

٣- كما أنه قد أوجب قطع يد السارق فى جميع الأحوال، و لم يستثن سرقة الأولى من هذا الحكم.

٤- لعل قول على «عليه السلام»: إن الله قد ستر عليه إلى أن سرق مقدار ديه يده.. يشير إلى الأمور التالية:

الأول: إنه «عليه السلام» يخبر بالغيب، ليقطع الطريق بذلك على أى توهم حول عدم مراعات مقتضيات الرحمة فى معاملة السارق، الذى زلت به قدمه، و قد تاب و أناب.

الثانى: ليدلهم على أن ذلك السارق كان يكذب عليهم فيما أخبرهم به، حين ادعى أن هذه أول سرقة كانت منه. فهو قد سرق و سرق.. حتى سرق مقدار ديه يده، و لذلك نلاحظ: أنه لم يعترض على كلام على «عليه السلام» المتضمن لهذا الخبر الغيبى..

الثالث: إنه «عليه السلام» قال: إن هذا الرجل سرق الله، و لم يقل: إنه سرق الناس.. إلا إن كانت ال «هاء» فى كلمه «سرقه» من إضافات النساخ.

السارق الذى يخلد فى السجن

عن عبد الرحمن بن عائذ، قال: أتى عمر بن الخطاب برجل أقطع اليد و الرجل، قد سرق. فأمر به عمر أن يقطع رجله.

فقال على «عليه السلام»: إنما قال الله عز و جل إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ

اللَّهِ وَرَسُولَهُ.. الآية (١). فقد قطعت يد هذا ورجله، فلا ينبغي أن تقطع رجله، فتدعه ليس له قائمه يمشى عليها: إما أن تعززه، وإما تستودعه السجن.

قال: فاستودعه السجن (٢).

و نقول:

ألف: إن عمر بن الخطاب بادر إلى الأمر بقطع رجل ذلك السارق. ولم يسأل أحدا ممن كان حوله.. فلعل عزوفه عن السؤال كان لاطمئنانه إلى الحكم من خلال الآية الكريمة، لأنها ذكرت: أن جزاء من يسرق و يحارب الله و رسوله هو قطع الأيدي و الأرجل.

فقد قال تعالى: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ**

ص: ١٢١

١- (١) الآية ٣٣ من سورة المائدة.

٢- (٢) السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٤ و كنز العمال ج ٥ ص ٥٥٣ و الغدير ج ٦ ص ١٣٦ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٣ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٩ و المغنى لابن قدامة ج ١٠ ص ٢٧٣ و بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٦ و المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٣٥٥ و الشرح الكبير لابن قدامة ج ١٠ ص ٢٩٦ و جامع المسانيد و المراسيل للسيوطي (ط دار الفكر ١٩٩٤ م) ج ١٥ ص ٤١٦ و الكافي لابن قدامة (ط المكتب الإسلامى ١٩٨٨ م) ج ٤ ص ١٩٣ و الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري ج ٥ ص ١٣٨.

ب: و لكن قد ظهر أنه قد فهم الآيه بصورة خاطئه، و كان لا بد له من الانصياع لما حكم به على «عليه السلام» فقد غفل الخليفه عن أن هذه الآيه تتحدث عن قطع إحدى اليدين، و إحدى الرجلين، مع مراعاة مخالفه الجانب، و لكن لو قطعت يد و رجل وفق ما جاء في هذه الآيه.. ثم عاد إلى ارتكاب الجريمة نفسها، هل نقطع له يده و رجله، و بقيه بلا يدين و لا رجلين أم أن الآيه لا تشمل هذه الصورة الأخيره؟!

و بعبارة أخرى: هل إذا لزم من هذا القطع أن يصبح فاقدا ليديه و رجله معا تبقى دلالة هذه الآيه على حالها. أم أنها خاصة بصورة ما لو بقي له رجل واحده، و يد واحده؟!

إن الآيه ساكتة بيان ذلك، فلا بد من الاقتصار فيها على ما هو المتيقن من دلالتها.. و الرجوع فيما عداه إلى سنه رسول الله «صلى الله عليه و آله»..

ج: إنه «عليه السلام» بين حيثيات الحكم بالطريقه التي تمنع من التشكيك و الاعتراض، فقال: «فقد قطعت يده و رجله». أى فتحقق مضمون الآيه، فلم يعد لديك ما يدل على جواز الاستمرار في قطع اليد و الرجل الأخرى.. فلا بد من السؤال عن البيان النبوي من الصحابه، و لو لم يجد ما يفيد في ذلك. فإبقاؤهما له هو الأحوط و الأولى.. و حيث لا بد من عقوبته، فإن عقوبته بسجنه، و كفه عن الناس بذلك».

ص: ١٢٢

أخرج أبو عمر عن أذينة بن مسلمة أنه قال: أتيت عمر بن الخطاب فسألته: من أين أعتمر؟!

فقال: إيت عليا فسله، فأتيته فسألته، فقال لي: عليك من حيث بدأت يعني: من ميقات أرضه.

قال: فأتيت عمر فذكرت له ذلك، فقال: ما أجد لك إلا ما قال علي بن أبي طالب (١).

فعلى «عليه السلام» كان هو المرجعيه المعترف و الموثوق بها، لدى الكبير و الصغير فى كل أمر دينى، و لا يابى الممسكون بأزمه الأمور من الإرجاع إليه حين يريدون تحاشى إثارة الاعتراضات عليهم لو أفتوا برأيهم فى أمر لا مصلحه لهم فى ظهور خطإهم فى فتواهم فيه.

كما أن مبادره أذينه إلى سؤال عمر عن هذا الأمر الدينى. تشى باحد أمرين:

ص: ١٢٣

١ - ١) المحلى ج ٧ ص ٧٦ و الغدير ج ٦ ص ٢٤٩ و المصنف لابن أبى شيبه ج ٤ ص ٢٢٣ و تلخيص الحبير ج ٧ ص ٧٩ و الإستيعاب ج ٣ ص ١١٠٣ و ١١٠٦ و ذخائر العقبى ص ٧٩ و الرياض النضرة ج ٢ ص ١٤٢ و شرح نهج البلاغه ج ١٢ ص ١٥٢ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص ١٩٤ و أخبار القضاة ج ١ ص ٣٠٦ و فلك النجاه لفتح الدين ص ١٧٥.

أحدهما: أنه جاء وفق السياق العام، حيث يشعر الناس بصورة عفوية بأن من يكون في مكان رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا بد أن يكون قادرا على الإجابة على كل سؤال، ولا سيما مسائل الدين و الشريعة. كما لا بد أن يكون قادرا على فعل كل ما كان يفعله الرسول..

الثاني: أن يكون هذا الرجوع على أساس الخضوع للأجراء الذي اتخذته الخليفة عمر بعدم السماح لأحد بالفتوى إلا للأمرء، حيث أطلق كلمته المشهورة:

كيف تفتي الناس و لست بأمير؟! ولي حارّها من ولي قارّها (١).

لا- سيما بعد أن منع الناس من روايه أى شىء عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، و منع من السؤال عن معانى القرآن. كما أوضحناه فى الجزء

ص: ١٢٤

١- ١) راجع: جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٥ و ٢٠٣ و ١٩٤ و ١٧٤ و ١٤٣ و منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٤ ص ٦٢ و سنن الدارمى ج ١ ص ٦١ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٩ و ٢٥٨ و المصنف للصنعانى ج ٨ ص ٣٠١ و ج ١١ ص ٣٢٨ و راجع ص ٢٣١ و أخبار القضاة لو كيع ج ١ ص ٨٣ و تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ و راجع: حياه الصحابه ج ٣ ص ٢٨٦ و كنز العمال ج ١ ص ١٨٥ و راجع ص ١٨٩ و (ط مؤسسه الرساله) ج ١٠ ص ٢٩٩ عن عبد الرزاق، و ابن عساكر، و ابن عبد البر، و الدينورى فى المجالسه، و تاريخ مدينه دمشق ج ٤٠ ص ٥٢١ و سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٩٥ و ٦١٢ و تاريخ الإسلام للذهبى ج ٣ ص ٦٥٨ و خلاصه عباة الأنوار ج ٣ ص ٧٨.

الأول من كتابنا الصحيح من سيره النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»..

الثالث: إن ما لا نجد له تفسيراً معقولاً أو مقبولاً هو بساطه هذا الحكم الذي لم يجد لدى الخليفة جواباً له، فاضطر إلى إحالته على أمير المؤمنين «عليه السلام». فإذا كان هذا حال الأحكام الواضحة و البديهية لدى الخليفة، فما حال المسائل المشكّلة و الغامضة، فهل ترى أنها سوف تجد لها جواباً عنده؟!

على عليه السلام يكشف حيله المحتال

قال سبط ابن الجوزي: و في روايه: أن رجلين من قريش أودعا امرأه مئتي دينار، و قالا- لها: لا- تدفعيها إلى أحدنا حتى يحضر الآخر. و غابا، ثم جاء أحدهما فقال: إن صاحبي قد هلك، و أريد المال، فأبت أن تدفعه إليه، فتقل عليها بأهلها، فلم يزلوا بها حتى دفعته إليه.

ثم لبث حولا آخر، فجاء الآخر، فطلبه.

فقال: أخذه صاحبيك، [أو قالت:] إن صاحبيك جاءني، و زعم أنك قد متّ، فدفعتها إليه.

فارتفعا إلى عمر، فقال للرجل: ألك بينه؟!

فقال: هي.

فقال: يا عمر، أنشدك الله، ارفعنا إلى علي بن أبي طالب.

فرفعهما إليه، فقصة المرأة القصه عليه [و عرف أنهما مكررا بها]، فقال للرجل: أأنت القائل: لا تسلميها إلى أحدنا دون صاحبه.

ص: ١٢٥

فقال: بلى.

فقال: مالك عندنا، أحضر صاحبك، وخذ المال.

فانقطع الرجل، و كان محتالاً.

فبلغ ذلك عمر، فقال: لا أبقانى الله بعد ابن أبى طالب (١).

و نقول:

ألف: إن مناشده تلك المرأة المظلومه عمر بن الخطاب أن يرفع قضيتها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب «عليه السلام»، يبين لنا كيف أن عقول الناس تبقى مشدوده إلى على أمير المؤمنين «عليه السلام»، و يرون أنه وحده الذى يملك الحلول الصحيحه لمشاكلهم. أما غيره فيتوقعون منه - فى أحسن الاحوال - الخطأ و الصواب، و العدل و الظلم، و العلم و الجهل على حد سواء..

و لا - أدرى حقيقه المشاعر التى انتابت عمر، و هو يسمع من هذه المرأة هذا الطلب، و كم خجل ما بينه و بين نفسه، و أمام الناس من ذلك..

ص: ١٢٦

١ - ١) تذكره الخواص ج ١ ص ٥٦٣ و المناقب للخوارزمى ص ١٠٠ و أخبار الطراف و المتماجين ص ٦٢ و الرياض النضرة ج ٢ ص ١٤٥ و الأذكياء ص ٤١ و ذخائر العقبى ص ٧٩ و ٨٠ و الطرق الحكيمه ص ٣٩ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٧٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٢١٣ و الغدير ج ٦ ص ١٢٦ و راجع: السنن الكبرى للبيهقى ج ٦ ص ٢٨٩ و جواهر المطالب لابن الدمشقى ج ١ ص ١٩٩ و الأنوار العلويه ص ٩٤ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦٣.

ب: إن عمر بعد أن عرف نتيجة المرافعه، وأحسّ بصفاء و بداهه الحكم فيها، لم يملك إلا- أن يثنى على أمير المؤمنين «عليه السلام»، ليتخزل الشعور العفوى الذى لا- بد أن ينتاب الناس حين يقفون على حقيقه ما جرى، و يعيشون واقعيته و سلامته بضميرهم، و وجدانهم. فأظهر بقوله هذا حاجته إلى بقاء على بن أبى طالب معه ليسدده، و ليحل له المعضلات، و المشكلات.

قتل اثنين بواحد

و قالوا: رفعت إلى عمر قضيه رجل قتلته امرأه أبيه و خليلها. فتردد عمر فى قتل اثنين بواحد.

فقال له على «عليه السلام»: أ رأيت لو أن نفرا اشتركوا فى سرقة توجب القطع، أ كنت قاطعهم؟!

قال: نعم.

قال: فكذلك.

فعمل برأى على.

و كتب إلى عامله: أن اقتلتهما، فلو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم (١).

ص: ١٢٧

١- ١) راجع: فجر الإسلام ص ٢٣٧. الفصل الثالث: التشريع. و راجع: سنن البيهقى ج ٨ ص ٤٨ فإنه ذكر أصل الواقعة، و لم يشر إلى على «عليه السلام»، و النص و الإجتهد ص ٣٧٧ و الأحكام لابن حزم ج ٧ ص ١٠٢٥ و عجائب أحكام-

و نقول:

١- إن عليا «عليه السلام» لم يستدل على عمر بالقياس، وإنما أراد تقريب المسألة إلى ذهنه بالطريقه العرفيه. و إلا فإن الميزان فى الأحكام هو النص الثابت عن الله و عن رسوله. و قد أشرنا إلى ذلك فيما سبق.

٢- الحكم فى هذه المسألة هو جواز قتل القاتلين كليهما، لكن شرط أن يدفع تفاوت الديه.. فمثلا إذا كان القاتل رجلا، فإذا قتل معا فلا بد من إعطاء ديه واحد منهما. تقسم بين أولياء المقتولين قودا. و إن قتل أحدهما فالمتروك يؤدى نصف الديه إلى أهل المقتول.. كما أن الحكم حين يكون القاتل رجل و امرأه يجرى فى هذا السياق، مع ملاحظه الفوارق بين الرجل و المرأه، كما هو مبين فى كتب الفقه.

و أما قتل القاتلين معا من دون رد فضل ذلك، فقد قال الشيخ «رحمه الله»: هو مذهب بعض من تقدم على أمير المؤمنين «عليه السلام» (١).

٣- و قد علم مما تقدم: أن عليا «عليه السلام» إنما بين لعمر جواز قتل كل مشارك فى القتل. فعمل بما أشار عليه.. و لكن الروايه سكتت عن بيان بقيه عناصر الحكم.. فهل اكتفى على «عليه السلام» بهذا المقدار، فلماذا فعل

(١)

- أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٧٨ و فقه السنه لسيد سابق ج ٢ ص ٥٣١ و المصنف للصنعانى ج ٩ ص ٤٧٦ و أعلام الموقعين ج ١ ص ١٦٧.

ص: ١٢٨

١- (١) الإستبصار ج ٤ ص ٢٨٢ (الحديث رقم ١٠٦٨) باب جواز قتل الإثنين فصاعدا بواحد (حديث ٥). و رياض المسائل ج ١٤ ص ٤٩.

«عليه السلام» ذلك؟! أم أن الراوى سكت عن نقل بقيه ما جرى؟! فلماذا فعل الراوى ذلك؟!!

لم يمت الجانى.. فهل يقتل ثانيه؟!!

عن الإمام الرضا «عليه السلام»: أنه أقر رجل بقتل ابن أو أخ لرجل من الأنصار، فدفعه عمر إليه ليقتله به، فضربه ضربتين بالسيف حتى ظن أنه هلك.

فحمل إلى منزله و به رمق، فبرئ الجرح بعد ستة أشهر.

فلقيه الأب، و جره إلى عمر، فدفعه إليه عمر ليقتله، فاستغاث الرجل إلى أمير المؤمنين.

فقال لعمر: ما هذا الذى حكمت به على هذا الرجل؟!!

فقال: النفس بالنفس.

قال: ألم يقتله مره؟!!

قال: قد قتله، ثم عاش.

قال: فيقتل مرتين؟!!

فبهت، ثم قال: فاقض ما أنت قاض.

فخرج (١) «عليه السلام» فقال للأب: ألم تقتله مره؟!!

ص: ١٢٩

(١ - ١) هكذا فى المصدر. لكن يبدو لى: أن الضمير عائد إلى عمر. أى أن عمر هو الذى خرج.

قال: بلى، فيبطل دم ابني!؟

قال: لا. ولكن الحكم أن تدفع إليه، فيقتص منك مثلما صنعت به، ثم تقتله بدم ابنك.

قال: هو -و الله- الموت. ولا بد منه!؟

قال: لا بد أن يأخذ بحقه.

قال: فإني قد صفحت عن دم ابني، و يصفح لي عن القصاص.

فكتب بينهما كتابا بالبراءة.

فرفع عمر يده إلى السماء، وقال: الحمد لله، أنتم أهل بيت الرحمة يا أبا الحسن.

ثم قال: لو لا على لهلك عمر (١).

و نقول:

ص: ١٣٠:

١-١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٥ و ٣٦٦ و مستدرک الوسائل ج ١٨ ص ٢٥٤ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣٣ و ج ١٠١ ص ٣٨٦ و الكافي ج ٧ ص ٣٦٠ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٢٧٨ و من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ١٧٤ و كشف اللثام (ط.ج) ج ١١ ص ١٧٥ و (ط.ق) ج ٢ ص ٤٧٠ و رياض المسائل ج ١٤ ص ١٤٧ و جواهر الكلام ج ٤٢ ص ٣٣٩ و وسائل الشيعه (ط مؤسسسه آل البيت) ج ٢٩ ص ١٢٥ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٩ ص ٩٤ و عوالي الآلى ج ٣ ص ٦٠٥ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٦ ص ٢٢٤.

إن ولى الدم حين ضربه ليقتله بأخيه، أو بولده، إن كان ضربه فى المره الأولى سائغا فقد وقع فى محله..و لكن بما أن الموت لم يترتب عليه،و لم يصدق عليه القصاص،فقد وقع أجنبيا عن المطلوب،فلا يذهب هدرا و يثبت على الولى له الديه بذلك..و يجوز له ضربه ثانيا قصاصا.و إن كان ضرب الولى له فى المره الأولى غير سائغ،فهو ظالم له،فلا بد من الإقتصاص منه ما فعل.

و الروايه ناظره للصوره الثانيه،لا للصوره الأولى..

فيبدو:أن قرائن الأحوال قد دلت على أن الضرب الأول كان على سبيل التعدى و التشفى،و كيفما اتفق،لا بقصد الإقتصاص منه.و لذلك حكم عليه أمير المؤمنين بما حكم.

أو أنه«عليه السلام»يرى أن حكم المتصدى على مقام الإمامه و القضاء،مع وجود الامام الحق..غير نافذ،فلا يجوز العمل بمقتضاه إلا بإذن الإمام،و لم يستأذن منه،مع علمه بالحكم الشرعى..فيكون هذا المورد من مصاديق الصوره الثانيه،دون الأولى..

مولودان ملتصقان

١-عن أبى على الحداد،بإسناده إلى سلمه بن عبد الرحمن فى خبر،قال:

أتى عمر بن الخطاب برجل له رأسان،و فمان،و أنفان،و قبلان،و دبران، و أربعة أعين فى بدن واحد،و معه أخت.

فجمع عمر الصحابه و سألهم عن ذلك.

ص: ١٣١

فَعَجَزُوا، فَأَتَوْا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي حَايِطٍ لَهُ، فَقَالَ: قَضَيْتَهُ أَنْ يَنُومَ، فَإِنْ غَمَضَ الْأَعْيُنَ، أَوْ غَطَّ مِنَ الْفَمِينِ جَمِيعًا، فَبَدَنَ وَاحِدًا، وَإِنْ فَتَحَ بَعْضَ الْأَعْيُنَ، أَوْ غَطَّ أَحَدَ الْفَمِينِ، فَبَدَنَانًا. هَذِهِ إِحْدَى قَضِيَّتَيْهِ.

وَأَمَّا الْقَضِيَّةُ الْأُخْرَى، فَيَطْعَمُ، وَيَسْقَى حَتَّى يَمْتَلِئَ، فَإِنْ بَالَ مِنَ الْمَبَالِينِ جَمِيعًا، وَتَغَوَّطَ مِنَ الْغَايِطِينَ جَمِيعًا، فَبَدَنَ وَاحِدًا، وَإِنْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَبَدَنَانًا (١).

٢- وَرَوَى: أَنَّهُ وَلِدَ فِي زَمَنِ عَمْرِو وَلِدَانٍ مَلْتَصِقَانِ، أَحَدُهُمَا حَيٌّ، وَالْآخَرُ مَيِّتٌ، فَقَالَ عَمْرٌو: يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِحَدِيدٍ.

فَأَمْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَدْفِنَ الْمَيِّتَ وَيَرْضِعَ الْحَيَّ، فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَتَمَيَّزَ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ بَعْدَ أَيَّامٍ (٢).

وَنَقُولُ:

١- إِنْ عَمَرَ حِينَ رَجَعَ فِي الْقَضِيَّةِ الْأُولَى إِلَى الصَّحَابَةِ، قَدْ خَالَفَ وَأَخْطَأَ، لِأَنَّهُ تَجَاهَلَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.. وَلَعَلَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَظْهَرَ لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضْلًا، بَعْدَ أَنْ تَوَالَتْ وَكَثُرَتْ الْحَوَادِثُ وَالْقَضَايَا الَّتِي ظَهَرَ فِيهَا

ص: ١٣٢

١- ١) قِضَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ص ١٥٤ عَنِ الْمُنَاقِبِ، وَعَنِ الطَّبْرِيِّ. وَبِحَارِ الْأَنْوَارِ ج ١٠١ ص ٣٥٥ وَنِقَابِ آلِ أَبِي طَالِبٍ ج ٢ ص ١٩٦.

٢- ٢) قِضَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ص ١٥٥ عَنِ الْمُنَاقِبِ، عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الرِّمَانِيِّ فِي الْأَحْكَامِ، وَبِحَارِ الْأَنْوَارِ ج ٤٠ ص ٢٣٤ وَنِقَابِ آلِ أَبِي طَالِبٍ ج ٢ ص ١٩٨.

فضله العظيم على جميع الناس، إلى الحد الذي لم يعد يحتمله الخليفة.

٢- إن رجوع إلى الصحابه إن كان لأخذ رأيهم، فهو عمل لا- يمكن قبوله، فإن دين الله لا- يصاب بالعقول، ولا تعرف الأحكام بالحدس و التظنى.

و إن كان الرجوع إليهم ليجد عندهم حكما سمعوه من رسول الله «صلى الله عليه و آله»، فعلى أولى بالسؤال منه، لأنه وصى الرسول، و أقرب منهم إليه، و أعلمهم بدين الله و أحكامه..

٣-و لكن الله سبحانه أراد أن يظهر امتياز و فضل على «عليه السلام» عليهم بنفس هذا التجاهل العمري له.. فإنه لو كان «عليه السلام» قد جاء معهم و بين الحكم، فلربما يقال: إن علم ذلك لم يكن منحصرًا به، و لكنه كان أسرعهم إستحضارا للحكم، أو أنه سبقهم إلى بيان ما عرفه و عرفوه.

و لكن ظهور عجزهم، و اضطرارهم للبحث عنه، حتى وجدوه فى حائط له.. قد أظهر فضله عليهم، و أكد حاجتهم إليه و استغناءه عنهم.

٤-و فى حكمه الذى أصدره «عليه السلام» يلاحظ: أنه أعطاهم فى البدايه حكما، قد لا- يحسنون متابعه تطبيقه على ذلك الرجل، حيث قد يخفى عليهم غطيته من القمين أو من فم واحد..

كما أن غمض الأ-عين قد لا- يكون تاما فى بعض الأحيان.. كتمامه فى سائرها.. كما لو كان نصف إغماض.. فلا- يتمكنون من تحديد أمره، أو يخطئون فى حكمهم عليه، فبادر «عليه السلام» إلى بيان معيار آخر لا- مجال للخطأ فيه، و هو مراقبته فى مخرجى البول و الغائط.

٥- يلاحظ: اشتراطه «عليه السلام» أن يتحقق الإمتلاء له من الطعام و الشراب، و لا بد أن يكون لهذا الإمتلاء خصوصيه اقتضت التنصيص عليه..ربما لأن هذا الإمتلاء يحتم التبول و التغوط من المخارج كلها..

بخلاف ما لو لم يكن ممتلئاً، فإن ذلك قد يحصل من بعضها دون بعض.

٦- و في الروايه الثانيه نرى: أن عمر بن الخطاب يبادر إلى إصدار حكمه في ذينك الولدين الملتصقين بفصلهما بالحديد. مع أن حكمه هذا يشكل خطراً محتملاً على حياه الولد الذى كان حياً.. إذ إنه لم يكن يعلم بطبيعته الإلتصاق بين البدنين، و هل هناك تداخل بينهما فى بعض الأعضاء، أم لا.. و مع وجود التداخل، ففى أى منها كان ذلك؟! و ما هو حجمه، و مداه؟! و ما هى كفياته و حالاته؟! و

فلماذا يقدم عمر على إصدار حكم يتضمن مثل هذه الأخطار، و يحتاج إلى الإجابة على هذه الأسئلة؟! و

فكان ما ذكره أمير المؤمنين «عليه السلام» هو البلسم الشافى الذى لا محيص عنه. و الله أعلم حيث يجعل رسالته.

عمر لا يدري معانى كلام حذيفه

عن سعيد بن المسيب: أن عمر قال لحذيفه: كيف أصبحت يا ابن اليمان؟! و

فقال: كيف تريدنى أصبح؟! أصبحت و الله أكره الحق، و أحب الفتنه، و أشهد بما لم أره، و احفظ غير المخلوق. و أصلى من غير وضوء. و لى فى الأرض ما ليس لله فى السماء.

فغضب عمر لقوله، وانصرف من فوره و قد اعجله أمر. و عزم على أذى حذيفه لقوله ذلك. فبينما هو فى الطريق إذ مر بعلى بن أبى طالب، فرأى الغضب فى وجهه، فقال: ما أغضبك يا عمر؟!

فقال: لقيت حذيفه بن اليمان، فسألته: كيف أصبحت؟!

فقال: أصبحت أكره الحق.

فقال: صدق. يكره الموت و هو حق.

فقال: يقول: و احب الفتنه.

قال: صدق. يحب المال و الولد. و قد قال الله تعالى: **أَنْتُمْ أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ** (١).

فقال: يا على، يقول: و أشهد بمالم أراه.

فقال: صدق. يشهد لله بالوحدانيه، و الموت، و البعث، و القيامة، و الجنه و النار، و الصراط. و لم ير ذلك كله..

فقال: يا على، و قد قال: إنى أحفظ غير المخلوق.

قال: صدق. يحفظ كتاب الله تعالى: القرآن. و هو غير مخلوق (٢).

قال: و يقول: أصلى على غير وضوء.

فقال: صدق. يصلى على ابن عمى رسول الله «صلى الله عليه و آله» على

ص: ١٣٥

١- ١) الآية ٢٨ من سوره الأنفال.

٢- ٢) يريد أنه محدث، كما جاء فى القرآن الكريم.. و لا يريد أنه قديم، كما يقوله الآخرون.

غير وضوء، و الصلاة عليه جائزه.

فقال: يا ابا الحسن، و قد قال أكبر من ذلك.

فقال: و ما هو؟!

قال: قال: إن لى فى الأرض ما لىس لله فى السماء.

قال: صدق. له زوجه و ولد.

فقال عمر: كاد يهلك ابن الخطاب لو لا على بن أبى طالب (١).

قال الحافظ الكنجى: قلت: هذا ثابت عند أهل النقل. ذكره غير واحد من أهل السير (٢).

و نقول:

أولاً: كنا نتوقع أن لا- يواصل عمر إظهار حرصه على إدانته حذيفه.. بل كان يكفى لتوقفه عن ذلك توضيح الموردين او الثلاثة الأوائل، لكى يتبلور لديه شعور بأن سائر الموارد مرشحه لأن تسقط عن دائره الإدانه، و يكون

ص: ١٣٦

١- ١) كفايه الطالب فى مناقب على بن أبى طالب ص ٢١٨ و ٢١٩ و الغدير ج ٦ ص ١٠٥ و ١٠٦ و على إمام الأئمه للشيخ أحمد حسن الباقورى ص ٢٤٥ و ٢٤٦. و راجع: الطرق الحكيمه ص ٤٦ و نور الأبصار ص ١٦١ و الإمام على «عليه السلام» فى آراء الخلفاء للشيخ مهدي فقيه إيمانى ص ١٢٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٤٨٢.

٢- ٢) كفايه الطالب فى مناقب على بن أبى طالب ص ٢١٩ و الغدير ج ٦ ص ١٠٦ و الإمام على «عليه السلام» فى آراء الخلفاء للشيخ مهدي فقيه إيمانى ص ١٢١.

حالتها حال هذه الموارد التي ظهر له أنه مخطئ في فهمه لمرماها و مغزاها..

و لكن لهفه عمر على تسجيل إدانته حذيفه جعلته يتغاضى عن هذا الاحتمال، و أن يسعى وراء الإحتمال الآخر بحرص و مثابره..
و لا نريد أن نذهب يمينا و شمالا في تلمس أسباب هذا الحرص، بل نكتفى بتسجيل احتمال أن تكون معرفه حذيفه بأسماء المنافقين هي أحد الأمور التي كانت تخرج الخليفه، من حيث قيام احتمال لديه أن يكون بعض هؤلاء الذين كان يعرفهم حذيفه، لهم دور، أو موقع، أو قرابه، أو شأن في الواقع السلطوى القائم.. و كان الخليفه يحب أن يتخلص من هذا الإخراج.
و لذلك كان يسأل حذيفه باستمرار إن كان اسمه في جملتهم أم لا (1).

ص: ١٣٧

١- (١) راجع: المحلى ج ١١ ص ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٥ و الصراط المستقيم ج ٣ ص ٧٩ و الغدير ج ٦ ص ٢٤١ و مجمع الزوائد ج ٣ ص ٤٢ و فتح البارى ج ٨ ص ٢٥٥ و المصنف لابن أبى شيبه ج ٨ ص ٦٣٧ و جامع البيان لابن جرير الطبرى ج ١١ ص ١٦ و تفسير الثعلبى ج ٥ ص ٧٩ و المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطيه الأندلسى ج ٣ ص ٦٦ و ٧٦ و تفسير القرطبى ج ١ ص ٢٠٠ و تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ج ٣ ص ٩٧ و تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٩٩ و الإكمال فى أسماء الرجال للخطيب التبريزى ص ٤٢ و الدرجات الرفيعه فى طبقات الشيعة للسيد على خان المدنى ص ٢٨٤ و ٢٩٤ و تهذيب الكمال للمزى ج ٥ ص ٥٠٢ و معجم قبائل العرب لعمر كحاله ج ١ ص ١٢٩ و البدايه و النهايه لابن كثير ج ٥ ص ٢٥ و السيره النبويه لابن كثير ج ٤ ص ٣٥.

ثانيا:هل أراد حذيفه بحركته هذه ملاطفه عمر بن الخطاب،و المزاح معه،و العبث به.

أو أراد أن يفهمه أن عليه أن يتواضع،و يتراجع أمام الواقع،فلا- تأخذه مظاهر التبجيل و الطاعه و الخضوع التى تحيط به إلى أن يعتقد بنفسه أنه فوق مستوى الناس العاديين،فإن الخضوع للسلطه،و إظهار الإجلال و الإحترام للمتسلط قد يكون خوفا من التعرض لعصاه و درته،التي كانت تخفق فوق رؤوس الناس لسبب و بدون سبب،و ليس لأجل أنه ازداد فى نفسه علما و فضلا،و مقاما و عظمه.

أو أنه أراد أن يستدرجه لكي يلجئه للاعتراف لصاحب المقام و الفضل الحقيقى بحقه و بفضلله،حتى لا- يظن الناس:أن أخذ المقام من صاحبه الشرعى،أصبح أمرا مألوفا و مقبولا،و أنه لا سلبيات له،فإن الأمور تجرى على ما يرام.و أنه اكتسب الشرعيه بسكوت صاحب الحق.أو أراد أن يفهم الناس أن من يدعى هذا المقام لنفسه بدون حق لا يزال-كما كان-بعيدا عنه فى صفاته و مؤهلاته،التي تقصر به عنه،و أن هذا البعد ليس فى مصله الدين و الأمه فى شىء.

و ربما يكون لحذيفه أغراض أخرى،لا تدخل فى هذا السياق أو ذاك.

و ربما يكون ذلك كله هو ما رمى إليه حذيفه.و الله أعلم.

أبو ذر و حديث الرحي

روى محب الدين الطبرى،بسنده عن أبى ذر قال:بعثنى رسول الله «صلى الله عليه و آله»أدعو عليا.فأتيته،فناديته،فلم يجبنى،فعدت

و أخبرت [رسول الله]، فقال: عد إليه و ادعه، فهو في البيت.

قال: فعدت و ناديته، فسمعت صوت الرحي تطحن، فشارفت الباب، فإذا الرحي تطحن و ليس معها أحد!!! فناديته، فخرج إلى منشرحاً، فقلت له: إن رسول الله «صلى الله عليه و آله» يدعوك.

فجاء.

ثم لم أزل أنظر إلى رسول الله «صلى الله عليه و آله» و ينظر إلى، فقال: يا أبا ذر، ما شأنك؟!!

فقلت: يا رسول الله، عجب من العجائب، رأيت رحي في بيت على تطحن و ليس معها أحد يديرها!!!

فقال: يا أبا ذر، إن لله ملائكة سياحين في الأرض، و قد و كلوا بمعونه آل محمد (١).

و نقول:

يلاحظ في الروايه الأمور التاليه

١- إن عدم جواب أمير المؤمنين لأبي ذر «رحمه الله» حين ناداه في المره الأولى قد يكون لأجل انشغاله بالصلاه، أو لغير ذلك من أسباب، ارتفعت حين عاد إليه في المره الثانيه.

ص: ١٣٩

١- (١) الرياض النضره ج ٣ ص ٢٠٢ و جواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ٢٦٤ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٨ ص ١٩٧ و ٢١١ و ج ١٩ ص ١٥١ و ج ٣١ ص ٢٠٨ و ٤٢٦.

٢- ما معنى أن يشارف أبو ذر ليرى الرحي، و هي تطحن، ألا- يعد ذلك من محاوله النظر إلى العورات؟! أو من التطلع في الدور المنهى عنه؟!

و نجيب:

أولاً- قد يكون أبو ذر على علم بخلو الدار من النساء، و على علم أيضا بأن عليا أو غيره، ممن يحتمل أن يكونوا هناك كانوا في وضع طبيعي، لا يزعجهم اطلاع الناس عليه.

ثانياً: لعل هذه الرحي كانت في مكان لا يحظر على الناس الإشراف عليه، أو الوصول اليه.

٣- قد يمكن إبداء احتمال أن تكون ثمه رغبه في اطلاع أبي ذر على تلك الرحي، و هي تعمل بنفسها. ليخبر الناس بما رأى. و هو الذي أعلم الرسول الاعظم الناس، بأنه ما أقلت الغبراء، و لا أظلت الخضراء من ذى لهجه أصدق منه.

٤- لقد بين «صلى الله عليه و آله» أن حديث الرحي ليس مجرد كرامه عابره، قد يتوهم زوالها بزوال أو باختلال موجبات استحقاقها. بل هو كرامه إلهيه ثابتة و باقيه بقاء هذا التوكيل الإلهي لأولئك الملائكه بمعونه آل محمد في أى مكان فى الأرض، و فى أى زمان احتاجوا فيه إلى المعونه.

فالحديث عن توكيل الملائكه يشير إلى بقاء و استمرار موجبات هذه الكرامه لآل محمد «صلى الله عليه و آله».

٥- كان يمكن للنبي «صلى الله عليه و آله» أن يخبر الناس بأمر هؤلاء الملائكه، من دون انتظار ما جرى.. و الحقيقه هي: أن اقتران الخبر بالحدث،

ص: ١٤٠

ثم الانتظار التعجبي، و تأمل أبي ذر للحصول على تفسير ما رأى سيكون أشد تأثيراً في حفظه ما يراد له حفظه، و يجعله أكثر دقة في فهم المراد، و إدراك المعنى التطبيقي و العملي للكلمة التي يريد النبي «صلى الله عليه و آله» أن يطلقها.

ثالثاً: إن بعض كلمات حذيفه، و إن كانت قد وردت في احتجاجات بعض أهل الكتاب، فالمفروض بعمر أن لا يجهلها.. إلا أنه ربما يكون قد تغافل عن ذلك على أمل أن يجد السبيل للإيقاع بحذيفه، لاحتمال أن لا يكون حذيفه قاصداً معناها الصحيح.. أو أن الله أنساه ذلك ليظهر ما يضمرة تجاه حذيفه.. أو لغير ذلك من أسباب.

ابن مطعون يشرب الخمر

و قالوا: إن قدامه بن مطعون شرب خمرًا، فأراد عمر أن يحده. فادعى أن الحد لا يجب عليه، لقوله تعالى: لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا.. (١) فدرأ عنه الحد.

فبلغ ذلك أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال: ليس قدامه من أهل هذه الآية، و لا من سلك سبيله في ارتكاب ما حرم الله. إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات لا يستحلون حراماً. فاردد قدامه، و استتبه مما قال، فإن تاب فأقم الحد عليه، و إن لم يتب، فقد خرج من الملة.

فاستيقظ عمر لذلك، فعرف قدامه الخبر، فأظهر التوبة، فحده عمر

ص: ١٤١

١-١) الآية ٩٣ من سورة المائدة.

و نقول:

١- إن سبب نزول الآية التي استدل بها قدامه هو: أنه لما نزل تحريم الخمر و الميسر، و التشديد في أمرهما، قال الناس من المهاجرين و الأنصار: يا رسول الله، قتل أصحابنا و هم يشربون الخمر، و قد سماه الله رجسا، و جعله من عمل الشيطان. و قد قلت ما قلت، أفيضر أصحابنا ذلك شيئا بعد ما ماتوا؟!!

فأنزل الله لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا.. (٢)، فهذا لمن مات أو قتل قبل تحريم الخمر. و الجناح هو الإثم

ص: ١٤٢

١- (١) الإرشاد للمفيد ج ١ ص ٢٠٢ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٦ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٨ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٤٩ و ج ٧٦ ص ١٥٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٥٠١ و راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي ج ١٠ ص ٩٣ و تفسير العياشي ص ٣٦٩ و ٣٧٠ و البرهان (تفسير) ج ٢ ص ٥٢٣ و ٥٢٤ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٢٢٠ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٦٥ و فقه القرآن للراوندي ج ٢ ص ٢٨٣ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٥٣ و جواهر الكلام ج ٤١ ص ٤٦٥ و رياض المسائل ج ١٣ ص ٥٥٤ و الشرح الكبير لابن قدامه ج ١٠ ص ٣٢٦.

٢- (٢) الآية ٩٣ من سورة المائدة.

على من شربها بعد التحريم (١).

و لا بد من الإشارة إلى أن المراد بتحريم الخمر هو إظهار التحريم بنزول الآيات بذلك، فإن الخمر لم تزل محرمة منذ بعث الله نبيه «صلى الله عليه و آله»..

٢- لا ندرى كيف رضى الخليفة بدرء الحد عن قدامه؟! و كيف قبل منه استدلاله بالآيه الشريفه، و لم يلتفت إلى المقصود بها..

٣- كيف لم يلتفت عمر إلى أن الأخذ بقول قدامه معناه أن يصبح شرب الخمر حلالا للمؤمنين المتقين..

٤- يضاف إلى ذلك: أن قبول كلام قدامه معناه تخطئه رسول الله «صلى الله عليه و آله» و من جاء بعده، فإنه كان يعاقب من يشرب الخمر.

و تخطئه رسول الله «صلى الله عليه و آله» لها آثار عقيديه لا يمكن التغاضى عنها.

شهادة الخصى مقبوله

عن أبى عبد الله «عليه السلام» قال: أتى عمر بن الخطاب بقدامه بن مضعون و قد شرب الخمر، فشهد عليه رجلان: أحدهما خصى، و هو عمرو التميمى. و الآخر: المعلى بن الجارود، فشهد أحدهما: أنه رآه يشرب. و شهد

ص: ١٤٣

١- (١) تفسير القمى ج ١ ص ١٨٨ و نور الثقلين ج ١ ص ٦٧٠ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ١٣٢.

الآخر: أنه رآه يقىء الخمر.

فأرسل عمر إلى أناس من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيهم أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال لأمير المؤمنين «عليه السلام»: «ما تقول يا أبا الحسن؟ فإنك الذى قال فيك رسول الله «صلى الله عليه وآله»:

أنت أعلم هذه الأمة و أقضاها بالحق، فإن هذين قد اختلفا فى شهادتهما.

قال: ما اختلفا فى شهادتهما، و ما قاءها حتى شربها.

فقال: هل تجوز شهاده الخصى؟!!

قال: ما ذهاب لحيته إلا كذهاب بعض أعضائه (١).

ثم ذكروا: أنه حين عرف قدامه أنه مأخوذ بما فعل أظهر التوبه و الإقلاع، فدرأ عمر عنه القتل، و لم يدر كيف يحده. فقال لأمير المؤمنين «عليه السلام»: أشر على فى حده.

فقال: (حده ثمانين، إن شارب الخمر إذا شربها سكر، و إذا سكر هذى، و إذا هذى افترى)، فجلده عمر ثمانين (٢).

ص: ١٤٤

١-١) الكافى ج ٧ ص ٤٠١ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٢٣٩ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٨٠ و من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٤٢ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣١٢ و ج ١٠١ ص ٣٢٠ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٢٤٤ و عجائب أحكام أمير المؤمنين للسيد محسن الأمين ص ٥٤ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣٢ ص ١٦٨.
٢-٢) الإرشاد للمفيد ص ١٩٠ فصل ٥٩ الباب الثانى، و (ط دار المفيد) ج ١ ص ٢٠٣-

و نقول:

أولاً: إن عمر قد واجه مشكلات أربع:

الأولى: إنه لم يعرف ماذا يصنع، حين زعم قدامه أن الحد لا يجب عليه..

الثانية: إنه لم يعرف إن كانت شهاده الخصى تجوز أو لا تجوز.

الثالثة: إنه لم يعرف ما حكم الشهاده إذ اختلفت حين يشهد أحد الشاهدين أنه رآه يشرب الخمر، و شهد الآخر: أنه رآه يقىء الخمر.

الرابعة: إنه لم يعرف كيف يحده.

و قد أخذ علم ذلك كله من أمير المؤمنين «عليه السلام». و لا ندرى إن كان يجوز لمن هذا حاله أن يتصدى لخلافه النبوه، و أن يقصى ذلك العارف العالم، الجامع لكل صفات الفضل و الكمال!؟

ثانياً: إنه «عليه السلام» قد بين له جميع الأحكام بصوره إستدلاليه، و لم يكتف ببيان الحكم و حسب.. و لعله «عليه السلام» أراد أن لا يتوهم أحد أنه «عليه السلام» تجراً و قال برأيه ما شاء.. كما يتجرأ غيره، و أن عمر كان أكثر احتياطاً، و أشد رعايه لمقتضيات التقوى..

ثالثاً: ظهر من الأدله التي ساقها على «عليه السلام»: أنها على درجه من البدهاه و الوضوح، تجعل خفاءها على عمر مستغرباً و مستهجناً بل

(٢)

— بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٤٩ و ج ٧٦ ص ١٦١ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٦.

ص: ١٤٥

و قبيحا أيضا.

رابعاً: إن إرسال عمر إلى جماعه من الصحابه و فيهم على «عليه السلام» لم يكن فى صالح عمر، فإنه يكون قد أعلن بذلك فضل على «عليه السلام»، و قصور غيره. و قد كان يكفيه أن يسأل علياً «عليه السلام» فيما بينه و بينه.

خامساً: إن عمر قدم اعترافاً لعلي «عليه السلام» أمام تلك الجماعه من الصحابه، من شأنه أن يدين عمر نفسه، حيث قال: إن النبي «صلى الله عليه و آله» قال لعلي: أنت أعلم هذه الأمه، و أفضاها بالحق.

عمر يستشير فى حد الخمر، و على عليه السلام يشير

عن ثور بن زيد الدثلى (الدبلى): أن عمر استشار فى حد الخمر، فقال له على «عليه السلام»: أرى أن تجلده ثمانين جلده، فإنه إذا شرب سكر، و إذا سكر هذى، و إذا هذى افترى.

فجلد عمر فى حد الخمر ثمانين (١).

ص: ١٤٦

١- ١) تحفه الأهودى ج ٤ ص ٥٩٨ و كتاب الأم للشافعى ج ٦ ص ١٩٥ و الموطأ لمالك ج ٢ ص ٨٤٢ و معرفه السنن و الآثار ج ٦ ص ٤٥٨ و الإستذكار ج ٨ ص ٦ و نصب الرايه ج ٤ ص ١٦٤ و الدرليه فى تخريج أحاديث الهدايه ج ٢ ص ١٠٦ و الإحكام لابن حزم ج ٧ ص ١٠١٢ و المسند للشافعى ص ٢٨٦ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٩٢ و راجع ج ٧٦ ص ١٥٦ و ١٦٣ و عن تيسير الوصول ج ٢-

و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: قلت له: رأيت النبي «صلى الله عليه وآله» كيف كان يضرب في الخمر؟!

قال: كان يضرب بالنعال و يزداد، و يزداد إذا أتى بالشارب، ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف ذلك على ثمانين. أشار بذلك علي «عليه السلام» على عمر، فرضى بها (١).

و سند الحديث صحيح.

و نقول:

١- إن عليا «عليه السلام» استطاع هنا أيضا أن يحفظ الحكم الشرعي، من أن يصبح عرضه للتبديل، خصوصا من عمر بن الخطاب، الشخص الذي فرض على الناس الأخذ بأقواله، و الإلتزام بها دون مناقشه، حتى لو خالفت أقوال رسول الله «صلى الله عليه وآله»، و خالفت كتاب الله سبحانه.

(١)

-ص ١٦. و الجوهره فى نسب الإمام على و آله ص ٧٣ و راجع: جامع أحاديث الشيعة ج ٢٣ ص ١٢٢ و ج ٢٥ ص ٥٠٢ و السنن الكبرى للنسائي ج ٣ ص ٢٥٣.

ص: ١٤٧

١- ١) تفسير العياشى ج ١ ص ٣٤٠ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٢٢١ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٦٧ و الكافى ج ٧ ص ٢١٤ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٩١ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ١٦١ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٣ ص ١٢١ و ج ٢٥ ص ٥٠٢.

٢- إنه «عليه السلام» لم يفسح المجال لعمر ليقرر ما يخالف الشريعة، ثم يسعى هو لإبطال ما تقرر. لأن ذلك لو حصل، فسيجد أن ثمة سعيًا، قويا لحمايه ما يقرره عمر، وحرصا على التسويق له، واختراع المبررات للإحتفاظ به..

بل حتى لو تراجع الخليفة نفسه عن قراره فلا- يؤمن من أن يأتي بعده من يحرص على العوده إلى القرار الخاطئ حتى مع تراجع صاحبه عنه.

٣- بل وجدناه «عليه السلام» في العديد من الموارد يدفع عمر إلى اعتماد القرار الصحيح، حتى كأنه هو الذى كان يفكر فيه، و يسعى إليه، و يتبناه بحرص و لهفه، حتى كأنه هو ضالته التى يبحث عنها..

٤- إن الأحكام إنما تؤخذ من مصدر التشريع، و لا تؤخذ من آراء الناس حتى لو كانوا من الصحابه، فلا معنى للإستشاره فيها. غير أن المهم هو: أن يكون الخليفة بالذات معتقدا بهذه الحقيقه، و لعلنا نجد فى استشارته ما يدل على أن رأيه كان على خلاف ما يريده الشرع، و أنه يبحث عن مخرج يحلله من الإلتزام به..

بل إن نفس أن يقول له على «عليه السلام»: إننى أرى أن تجلده إلخ.

حيث نسب ذلك إلى نفسه، لا- إلى رسول الله، يشير إلى أن عمر كان يرى: أن ما قرره الرسول يدخل فى دائره الرأى له.. فنسبه الأمر إليه لا تزيده قبولا عنده، بل ربما تسول له نفسه أن يخالفه بصوره علنيه، و ذلك سيلحق الضرر بقداسه النبى «صلى الله عليه و آله» و بتأثير أقواله.

فآثر «عليه السلام» أن يتعد عن هذا الجو. و يسوق الأمور باتجاه تقرير

الحكم الإلهي، و تكريسه و اعتماده، و التمكين له.

٥- قد يقال: إن التعليل الذي ساقه علي «عليه السلام» ليرضى عمر، و يحمله على قبول ما سيقوله. لا ينتج لزوم أن يكون حد شرب الخمر ثمانين جلده، فإن احتمال صدور الإفتراء لا يثبت حد الإفتراء..

و يجاب:

أن هذه قضيه في واقعه، فلعل ذلك الرجل قد شرب فسكر، فافتري بالفعل، و يكون قوله «عليه السلام»: إذا شرب سكر قرينه على ذلك، إذ ليس كل من يشرب يصل إلى حد السكر، ثم الإفتراء الفعلى. على أنه لا مانع من تحريم الخمر مطلقا لمجرد أن شربها قد يؤدي إلى السكر ثم الإفتراء في بعض الموارد، فيكون تحريم الكل من أجل مفسده كبيره جدا تحصل في البعض غير المعين..

و الذي أثبتته «عليه السلام» هو حد الخمر، لا حد الإفتراء.. لكنه أراد أن يبين لعمر مدى خطوره الخمر على شاربيها و على الناس.

هذا كله على تقدير أن يكون المراد بالإفتراء القذف.

و قد روى بسند صحيح عن ابن مسكان، عن أبي بصير: حد اليهودى و النصرانى، و المملوك، فى الخمر و الفريه سواء.. (١).

ص: ١٤٩

١ - ١) راجع: الكافي ج ٧ ص ٢١٦ و ٢٣٩ و الإستبصار ج ٤ ص ٢٣٠ و ٢٣٧ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٧٤ و ٩٢ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ١٨٤ و ١٩٩ و ٢٢٨ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٣٨ و ٤٥٠ و ٤٧٢ -

و المراد بالفريه فيها: القذف.

٦- إن النصوص المتوفرة لدينا تشير إلى: أن أبا بكر كان قد غير سنة النبي «صلى الله عليه و آله» في حد الخمر، فجلد فيها أربعين بدلا من ثمانين.

ثم جلد عمر صدرا من خلافته أربعين، ثم جلد ثمانين في آخر خلافته، و جلد عثمان الحدين كليهما كما قالوا (١).

و ذكر المفيد: أن استشاره عمر لعلي «عليه السلام» في الخمر كانت في قصه قدامه بن مظعون، فقال: «فمن ذلك ما جاءت به العامه و الخاصه في قصه قدامه بن مظعون و قد شرب الخمر فأراد عمر أن يحده..» (٢).

(١)

و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٤٦٠ و ٥٠٨ و مختلف الشيعة ج ٩ ص ١٩٧ و ٢٦٣.

ص: ١٥٠

١- ١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٢ و (ط دار الفكر) ج ٢ ص ٣٦١ و سنن البيهقي ج ٨ ص ٣٢٠ و المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٣٦٥ و مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٧٨ و المعجم الأوسط للطبراني ج ٢ ص ٢٥٨ و المعجم الكبير للطبراني ج ١ ص ٣٣٥ و سنن الدارقطني ج ٣ ص ١١٣ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٨٥ و عن تيسير الوصول ج ٢ ص ١٧ و الغدير ج ٦ ص ١٢٣.
٢- ٢) الإرشاد ج ١ ص ٢٠٢ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٤٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٥٠١.

قضاء على عليه السلام..حتى على عمر

ص: ١٥١

عمر: على أفضى الأمه، و ذو سابقتها

و روى أيضا: أن عليا «عليه السلام» جلس إلى عمر في المسجد، و عنده ناس. فلما قام عرّض واحد بذكره، و نسبه إلى التيه، و العجب، فقال عمر:

حق لمثله أن يتيه، و الله، لو لا سيفه لما قام عمود الإسلام، و هو بعد: أفضى الأمه، و ذو سابقتها و شرفها.

فقال له ذلك القائل: فما منعكم يا أمير المؤمنين عنه!؟

قال: كرهناه على حدائه سنه، و حبه بنى عبد المطلب (١).

و نلاحظ ما يلي

أولا: إن سؤال ذلك المتنقص عليا «عليه السلام» عن سبب عدم

ص: ١٥٣

١ - ١) راجع: بحار الأنوار ج ٣١ ص ٧٦ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص ٤٥١ و الغدير ج ١ ص ٣٨٩ و شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ج ١٢ ص ٨٢ و قاموس الرجال للتستري ج ١١ ص ٢٢٧ و من حياه الخليفه عمر بن الخطاب للبكرى ص ٣٢٤ نهج الحق و كشف الصدق للعلامه الحليص ٢٥٢ و غايه المرام السيد هاشم البحرانى ج ٥ ص ٢٦٦ و منار الهدى فى النص على إمامه الإثنى عشر (ع) للشيخ على البحرانى ص ٥١٥.

توليتهم عليا «عليه السلام»، مع علمهم بفضله، يدلنا على أن وجدان الناس بقي يختزن هذا السؤال المحير لهم، ولا سيما حين يترأى لهم أن الذين أبعدهوا عليا «عليه السلام» عن هذا المقام الجليل، بعد اختياره له من قبل الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله» كانوا يظهرون الورع والزهد والتقوى، رغم مخالفتهم الظاهره لأمر الله تعالى، وكانت تجرى على ألسنتهم فضائل علي «عليه السلام»، و يقرون بفضله و علمه، و سائر مناقبه..

ثانيا: إن العذر الذي جاء به عمر، و هو حدائه سن علي، و حبه لبني عبد المطلب لا يصلح مبررا لاستبعاده و إبعاده عن الحق الذي جعله الله تعالى له.. فإن عمر نفسه قد ساق الامر لعثمان، و دبر الشورى مع علمه بحبه لبني معيط، و انه سيحملهم على رقاب الناس، و قد حذر عثمان من ذلك..

أما حدائه سنه «عليه السلام»، فإن الله تعالى حكى عن عيسى «عليه السلام» أنه قال و هو فى المهد: **إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيًّا (١).**

و قال عن يحيى: **وَ آتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا (٢).**

و قال دحلان: «كان بعض الصحابه استصغروا أسامه بن زيد أمير الجيش، و قالوا لعمر بن الخطاب: إمض إلى أبي بكر، و أبلغه عنا، و اطلب منه أن يولى أمرنا أقدم سنا من أسامه.

ص: ١٥٤

١-١) الآية ٣٠ من سوره مريم. شرح نهج البلاغه ج ٣ ص ١١٥.

٢-٢) الآية ١٢ من سوره مريم.

فلما أبلغه عمر ذلك و ثب أبو بكر-و كان جالسا-و أخذ بلحيه عمر، و قال:ثكلتك أمك يا ابن الخطاب.استعمله رسول الله«صلى الله عليه و آله»و تأمرني أن أعزله؟! (١).

فلماذا رضى أبو بكر نفسه و عمر بالتقدم على على«عليه السلام»مع أن النبي«صلى الله عليه و آله»قد نصبه؟!

ثالثا:لو كان لحدائه السن تأثير فى الوضع و الرفع،لما صحت بعثه رسول الله«صلى الله عليه و آله»،فقد كان عمه أبو طالب،و المئات و الألوف من الناس أكبر منه سنا.و كذلك الحال بالنسبه لسائر الأنبياء«عليهم السلام».

رابعا:أما حبه«عليه السلام»بنى عبد المطلب،فهو أمر مطلوب و محبوب عند الله،لأنه لم يكن يحبهم لاجل النسب،و لذلك تبرأ من أبى لهب،بل كان يحب الصالحين منهم لصلاحهم..

خامسا:يضاف إلى ذلك:أن حبه لم يكن ليخرجه عن جاده العدل و الإنصاف،و التقوى و الورع،كما دل عليه موقفه من عقيل فى قصه

ص: ١٥٥

١- ١) الفتوحات الإسلاميه ج ٢ ص ٣٧٧ و تاريخ الأمم و الملوك ج ٣ ص ٢١٢ و(ط مؤسسه الأعلمى)ج ٢ ص ٤٦٢ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٣٣٤ و السيره الحلبيه ج ٣ ص ٢٢٩ و راجع:كنز العمال ج ١٠ ص ٥٧٨ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٥٠٢ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٧ ص ١٨٣ و تاريخ مدينه دمشق ج ٢ ص ٥٠.

سادسا: إن هذا الأمر لا يعود البت فيه إلى الناس بل الأمر لله يضعه حيث يشاء، فلا معنى لاقتراح آليات و ضوابط لقبول هذا، و استبعاد ذاك.

سابعا: لو صح ذلك فلماذا عاد فجعله في جملة أعضاء الشورى فعلا..

و لكنه «عليه السلام» لم يفعل ذلك بعد توليه للخلافه.

إنه مولاي

جاء إلى عمر أعرابيان يختصمان، فقال لعل «عليه السلام»: اقض بينهما يا أبا الحسن.

فقضى علي بينهما.

ص: ١٥٦

١-١) راجع: نهج البلاغه (بشرح عبده) ج ٢ ص ٢١٦ و رسائل المرتضى ج ٣ ص ١٣٩ و الأمالي للصدوق ص ٧٢٠ و مصباح البلاغه (مستدرك نهج البلاغه) ج ١ ص ٢١٨ و مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٣٧٦ و حليه الأبرار ج ٢ ص ٢٠٠ و ٢٠٢-٢٠٧ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣٤٥-٣٤٨ و ج ٤١ ص ١١٤ و ١٦٢ و ج ٧٢ ص ٣٥٩ و ج ٧٤ ص ٣٩٢-٣٩٥ و مستدرك سفينه البحار ج ٢ ص ٢٤٦ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١١ ص ٢٤٥ و الدرجات الرفيعه ص ١٥٩ و غايه المرام ج ٧ ص ٢٣-٢٥ و المجالس الفاخره للسيد شرف الدين ص ٣١٣ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٥٤٤ عن الصواعق المحرقة (ط الميمنيه بمصر) ص ٧٩ و عن ربيع الأبرار (مخطوط) للزمخشري ص ٣٦٤.

فقال أحدهما: هذا يقضى بيننا؟!!

فوثب إليه عمر، وأخذ بتلابيبه، وقال: ويحك، ما تدرى من هذا؟!!

هذا مولاي و مولى كل مؤمن.

و من لم يكن مولاه فليس بمؤمن (١).

سبب تعظيم عمر لعلى عليه السلام

وقيل لعمر: إنك تصنع بعلى من التعظيم شيئاً لا تصنعه مع أحد من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله».

قال: إنه مولاي (٢).

ص: ١٥٧

١ - ١) ذخائر العقبى ص ٦٧ و الفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٧٠ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٢٤ و مناقب أهل البيت «عليه السلام» للشيرازي ص ١٢٩ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٧ ص ١٧٢ و ج ٩ ص ١٤٧ و ١٤٨ و المناقب للخوارزمي ص ١٦١ ح ١٩١ و كشف الغممه ج ١ ص ٣٠٤ و فلك النجاه لفتح الدين الحنفي ص ١٩١ و جواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ٨٦ و المراجعات ص ٢٨٢ و الغدير ج ١ ص ٣٨٢ و الرياض النضرة ج ٣ ص ١١٥ و الصواعق المحرقة (ط الميمنيه) ص ١٠٧ و (ط محمدية-مصر) ص ١٧٧ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٢١ ص ٦٥ و ٦٦ و وسيله المآل ص ١١٩.

٢ - ٢) الفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٧٠ عن الطبراني، و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٢٣٧ و الصوارم المهترقه ص ١٨٦ و بحار الأنوار ج ٣٧ ص ١٥٩ و ج ٤٠ -

و نقول:

إذا أردنا تبرير موقف عمر هنا، وإخراجه من دائره التناقض، فلا بد أن نقول: إن عمر بن الخطاب، وهو يقر لعلي «عليه السلام» بأنه مولا، ومولى كل مؤمن، ويظهر له من التبجيل والاحترام ما لفت الأنظار، بعضهم لم يكن يجهل أن هذا الإقرار يحتم عليه أن يتنازل لعلي عن المقام الذي اغتصبه منه. ولكنه يريد أن يوهم: أن المراد بمولويته له: هو أن له مقاما ينبغي احترامه وتعظيمه، كمقام الأبوه الذي كان لأبي قحافه بالنسبه لأبي بكر، فإنه من موجبات احترام أبي بكر لأبي قحافه. لكنه لا يوجب أن يتخلى لأبيه عن مقام الخلافه..

و هذا المعنى يعد من التحريف الذكي، وهو بلا شك لا ينسجم مع ما قصده رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين قرر لعلي هذه المولويه، حيث

(٢)

ص ١٢٤ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ١٢٩ و خلاصه عبقات الأنوار ج ٧ ص ١٢٥ و ١٧١ و ٢٠٥ و ٢١١ و ج ٨ ص ٨٢ و ج ٩ ص ٩٧ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و المراجعات ص ٢٨٢ و الغدير ج ١ ص ٣٠٣ و ٣٨٢ و فيض القدير ج ٦ ص ٢٨٢ و تاريخ مدينه دمشق ج ٤٢ ص ٢٣٥ و بشاره المصطفى ص ٣٤٣ و المناقب للخوارزمي ص ١٦٠ و كشف الغمه ج ١ ص ٣٠٤ و جواهر المطالب لابن الدمشقي ج ١ ص ٨٦ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٣٣ و ج ٢١ ص ٨٣ و ج ٣١ ص ٥٠٠ و شرح المواهب اللدنيه للزرقاني ج ٧ ص ١٣.

ص: ١٥٨

قرنها بما لا يدع مجالاً للشك بأنها مولويه شامله للسلطه و الإمامه، و لذلك دعا لمن نصره، و على من خذله. ثم أخذ له البيعه منهم فى نفس ذلك الموقف، فى غدیر خم.

و هذا معناه: أن عمر كان حتى بمدائحه هذه يسعى لإفراغ هذا المقام عن محتواه، و يريد حرفه عن اتجاهه الصحيح، و إعطاءه مضمونا مشوها، و باطلا.

فليلاحظ ذلك بدقه..

على عليه السلام قاض عند عمر

قال الطبرى فى حوادث السنه الثالثه عشره: عن القضاء عند عمر:

«و كان على القضاء-فيما ذكر-على بن أبى طالب» (١).

و نقول:

أولاً: إننا لا نرى مانعا من أن يكون الناس يرجعون باختيارهم إلى على «عليه السلام» ليحكم بينهم فيما يختلفون فيه، فكان يحكم بينهم من دون مراجعه أحد.

لكن من الواضح: أن محبى الخلفاء كانوا يسعون إلى إظهار هيمنه أولئك الخلفاء حتى على «عليه السلام»، صاحب الحق الشرعى و تصويره على أنه فى موقع الخضوع و الإنقياد و الطاعه، و ذلك سعيا منهم

ص: ١٥٩

١-١) تاريخ الأمم و الملوك ج ٣ ص ٤٧٩ و (ط مؤسسه الأعلمى) ج ٢ ص ٦٦٠ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٤٤٩.

لتضييع الحق المغصوب، و تمييع نصوصه، و إثارة الشبهات حولها.

و مما يشهد لرغبتهم هذه: أن عثمان حين أمر بإقامه الحد على الوليد بن عقبه جهرا، و نهى سرا، رأى أمير المؤمنين «عليه السلام» أن عثمان يريد أن يدرأ عنه الحد (١) من حيث أنه سيبتن تهديد من يقدم على ذلك، فتولى «عليه السلام» هو بنفسه جلده لشربه الخمر، و صلاته بالناس فى مسجد الكوفة، و هو سكران و قال:

لتدعونى قريش [بعد هذا] جلادها (٢). و قد حصل هذا بالفعل، فوصفوه بأنه كان يقيم الحدود بين يدي أبى بكر، و عمر و عثمان.. فراجع..

ثانيا: إن الطبرى نفسه يعود فيقول: «و قيل: لم يكن لعمر فى أيامه قاض» (٣).

ثالثا: إن مراجعات عمر، و أبى بكر، و عثمان لعلى فى كثير من مسائل القضاء، التى كانوا يعجزون عن حسم الأمر فيها. و تدخل على «عليه السلام» فى كثير من الموارد لنقض الأحكام الخاطئة و المجحفه، التى أصدروها على الناس، قد يكون هو المبرر لأتباع الخلفاء لإطلاق هذا

ص: ١٦٠

١ - ١) و ذلك لأن الوليد بن عقبه أمه أروى بنت كرز بن ربيعه، فكان أخا عثمان لأمه، و احتشم المسلمون أن يحدوه فحدّه على «عليه السلام».

٢ - ٢) راجع: الغدير ج ٨ ص ١٢٠-١٢١ و مناقب آل أبى طالب ج ١ ص ٤٠٩ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ٩٩.

٣ - ٣) راجع: تاريخ الأمم و الملوك ج ٣ ص ٤٧٩ و (ط مؤسسه الأعلمى) ج ٢ ص ٦٦٠ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٤٤٩.

الإدعاء، و اعتبار علي «عليه السلام» قاضيا عند أبي بكر و عمر، ربما ليعوضوهم عما لحقهم نتيجة عجزهم، أو نتيجة أخطائهم، من وهن و ضعف في أعين الناس.

هل يعمل الحاكم بعلمه؟!

روى: أن عمر كان يعس ليله بالمدينه، فرأى رجلا و امرأه علي فاحشه، فلما أصبح قال للناس: أرأيتم لو أن إماما رأى رجلا و امرأه علي فاحشه فأقام عليهما الحد، ما كنتم فاعلين؟!

قالوا: إنما أنت إمام.

فقال علي بن أبي طالب «عليه السلام»: ليس لك ذلك، إذن يقام عليك الحد. إن الله لم يأمن علي هذا الأمر أقل من أربعة شهود.

ثم تركهم ما شاء الله أن يتركهم، ثم سألهم.

فقال القوم مثل مقالته الأولى، و قال علي «عليه السلام» مثل مقالته الأولى.

فكان عمر مترددا في أن الوالي، هل له أن يقضى بعلمه في حدود الله تعالى؟! فلذلك راجعهم في مقام التقرير، لا- في مقام الإخبار، خيفه من أن يكون في ذلك قاذفا بأخباره.

و قال علي «عليه السلام»: لا، إنه ليس له ذلك. فأخذ عمر بقوله (١).

ص: ١٦١

(١- ١) راجع: الفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٨٢ و إحياء علوم الدين (ط دار الفكر) -

و نقول:

أولاً: إن هذا التأويل قد لا يكون دقيقاً و لا صحيحاً، لأنه تأويل تبرعى، لا شاهد له، و لا دليل عليه.

ثانياً: لماذا لا- يقال: إن عمر كان يريد أن يستصدر من الصحابه تفويضاً يخوله أن يتهم أيا كان من الناس، ثم يقيم عليه الحد المقرر لأمثال الأمر الذى تضمنته تلك التهمه..

و لكننا لا ندرى إن كان عمر يدري: أن ذلك سوف يصبح سنه لمن جاء بعده، و يهيه الفرصه لكل حاكم للتخلص ممن يريد بمثل هذه الطريقه؟!!

و يصبح بذلك مصير صلحاء الأمه، و خيارها و الصفوه فيها، بيد الطواغيت المتسلطين، و تخلو الأجواء لأولئك الفجار من أى اعتراض على ممارساتهم، و تتلاشى من ثم فرص الاصلاح، و ينسد باب النجاح و الفلاح.

ثالثاً: لم يستطع عمر أن يحقق رغبته لما يلي:

ألف: لأن المعترض هو على «عليه السلام»، الذى لا يجرؤ أحد على التشكيك بفضله، و علمه، و تقواه.

ب: لأنه «عليه السلام» أورد اعتراضه بصوره محرجه و أسره، قد حاصرت الخليفه، و أخذت عليه السبل و المذاهب، فاضطر إلى التأجيل، و ارجاء الأمر إلى جلسه أخرى لعله يجد فرجا و مخرجا.. و لو بأن يظهر من

(١)

- ج ٢ ص ١٧٤ و جامع المسانيد و المراسيل للسيوطى (ط دار الفكر) ج ١٤ ص ٤١٩ و ج ١٥ ص ٤٠٢ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٥٧ و الغدير ج ٦ ص ١٢٣.

ص: ١٦٢

يجرؤ على القيام في وجه علي «عليه السلام»، ويشكك في صحه ما استدل به.. أو لعل عليا «عليه السلام» ينكفى و يتراجع عن موقفه، إما لمراجعته لحساباته، و النظر في مصلحته، أو لأى داع آخر..

فلم يجد لدى علي «عليه السلام» سوى الإصرار، و التصميم، و لم يكن لدى غيره ما ينفع أو يجدى في تبديل الوضع عما هو عليه..

رابعاً: قد ذكر أبو القاسم الكوفى أن عامه مشايخه رووا ما ملخصه: أن عمر بن الخطاب بعث العباس إلى علي «عليه السلام»، يسأله أن يزوجه ابنته أم كلثوم، فامتنع.

فقال عمر: أيأنف من تزويجى؟! و الله لئن لم يزوجنى لأقتلنه.

فأعلم العباس عليا بذلك، فأقام علي الامتناع. فأعلم عمر بذلك.

فطلب عمر من العباس أن يحضر يوم الجمعة إلى المسجد، ليسمع ما يدلّه علي قدرته علي قتل علي، فحضر، فقال عمر للناس:

إن ها هنا رجلا من أصحاب محمد و قد زنى، و قد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده، فما أنتم قائلون؟!!

فقال الناس من كل جانب: إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه، فما الحاجه إلى أن يطلع غيره، و ليمض في حكمه.

ثم طلب عمر من العباس أن يعلم عليا «عليه السلام» بما سمع، و قال: و الله، لئن لم يفعل لأفعلن و أعلمه بذلك.

فقال: أنا أعلم أن ذلك يهون عليه. و أقام على الإمتناع، فأقسم عليه العباس أن يجعل أمرها إليه، فوجه إياها العباس (١).

بل لقد ورد فى نص آخر: أن عمر أمر الزبير بأن يضع درعه على سطح بيت على، فوضعه بالرمح، ليرميه بالسرقة (٢). فراجع تفصيل القضية فى كتابنا ظلامه أم كلثوم.

هل يعجل على عليه السلام فى الحكم؟!!

روى عكرمه عن ابن عباس: أن عمر بن الخطاب قال لعلى «عليه السلام»:

يا أبا الحسن، إنك لتعجل فى الحكم و الفصل للشئء إذا سئلت عنه؟!!

قال: فأبرز على كفه و قال له: كم هذا؟!!

فقال عمر: خمسه.

فقال: عجلت يا أبا حفص.

قال: لم يخف على.

و أنا أسرع فيما لا يخفى على (٣).

ص: ١٦٤

١- ١) الإستغاثه (ط النجف-العراق) ص ٩٢-٩٦ و (ط أخرى) ج ١ ص ٧٨. و أشار إلى ذلك فى تلخيص الشافى ج ٢ ص ١٦٠ و

رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الثالثه) ص ١٤٩ و ١٥٠ و مستدرک الوسائل ج ١٤ ص ٤٤٣ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٠

ص ٥٣٨ و راجع: الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠.

٢- ٢) الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣٠.

٣- ٣) مناقب آل أبى طالب (ط الحيدريه) ج ١ ص ٣١١ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٤٧.

و نقول:

أولاً: إن هذا الإتهام العمري ربما يشير إلى أن الهدف منه هو إثارة شبهه حول علم علي «عليه السلام»، و أنه يطلق فتاواه بلا تثبت، مع أن التثبت مطلوب في الأحكام، و هذا الأمر يطرح إمكانيه وقوع الخطأ و الإشتباه في أقواله نتيجة التسرع..

ثانياً: إن جواب أمير المؤمنين «عليه السلام» قد جاء دقيقاً و حاسماً، حيث لم يكتف بالدعوى بالقول، بل شفعها بالتصوير الفعلي، ثم بالتطبيق العملي على نفس المعترض و من خلاله. فأخذه من بين يديه و من خلفه.

ثالثاً: و غنى عن البيان أن عمر و هو يواجه المسائل التي تحتاج إلى تفكير و تأمل طويل، ثم لا يصل فيها إلى نتيجة.. سوف يكون في غايه الدهشه حين يرى علياً «عليه السلام» يفصل فيها بسرعه، لأنها عنده من أبده البديهيات، و أوضح الواضحات.. و قد يصعب على عمر تصورها بهذا المستوى من الوضوح.

علي عليه السلام يحكم علي عمر لصالح الأعرابي

عن أنس بن مالك قال: إن أعرابياً جاء بإبل له يبيعه، فأتاه عمر يساومه بها فجعل عمر ينخس بعيراً بعيراً يضربه برجله، ليعث البعير، لينظر كيف قواده، فجعل الأعرابي يقول: خل إبلي لا أبا لك.

فجعل عمر لا ينهاه قول الأعرابي أن يفعل ذلك ببعير بعير.

فقال الأعرابي لعمر: إنني لأظنك رجل سوء. فلما فرغ منها اشتراها.

ص: ١٦٥

فقال:سقتها،و خذ أثمانها.

فقال الأعرابي:حتى أضع عنها أحلاسها و أقتابها.

فقال عمر:اشتريتها و هي عليها،فهي لى كما اشتريتها.

فقال الأعرابي:أشهد أنك رجل سوء.

فبينما هما يتنازعان،إذ أقبل على،فقال عمر:ترضى بهذا الرجل بينى و بينك!؟

قال الأعرابي:نعم.

فقصا على على قصتهما..

فقال على:يا أمير المؤمنين،إن كنت اشترطت عليه أحلاسها و أقتابها، فهي لك كما اشترطت،و إلا فإن الرجل يزين سلعته بأكثر من ثمنها.

فوضع عنها أحلاسها و أقتابها،فساقها الأعرابي،فدفع إليه عمر الثمن (١).

ص: ١٦٦

١-١) الغدير ج ٦ ص ٢٧٧ و كنز العمال ج ٤ ص ١٤٢ و منتخب كنز العمال (مطبوع مع مسند أحمد) ج ٢ ص ٢٣١ و ميزان الإعتدال ج ١ ص ٥٥٥ و لسان الميزان ج ٢ ص ٣٢٠ و ضعفاء العقيلي ج ١ ص ٢٧٧ و راجع:مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٣ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٥ عن شرح الأخبار للقاضى النعمان،و مستدرک الوسائل ج ١٣ ص ٣٢٤ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣٠٦ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ١٧ ص ٥١٩ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٨٢.

يستوقفنا فى هذه الحادثة عده أمور:

فأولاً: لم نجد مبرراً لتصرف عمر فى ابل ذلك الأعرابى على ذلك النحو المثير، الذى كان الأعرابى يسعى لمنعه، و إيقافه عند حده، فإنه لا يجوز مثل هذا التصرف فى مال الغير إلا بإذنه.

فإن قيل: إن المبرر هو أنه مصمم على شرائها، و ستعود ملكيتها إليه على كل حال..

قيل فى الجواب: إن ذلك لا- يكفى مبرراً لهذا العمل ما دامت على ملكيه الأعرابى، و لا سيما بعد صدور النهى منه، و تأكيده القوى عليه، حتى يقول له. خل إبلى لا أبأ لك.

و يقول: إنى لأظنك رجل سوء. و أشهد أنك رجل سوء.

على أن اراده الشراء غير ظاهره، إذ لو وجدها غير موافقه لمراده، لم يشتريها أصلاً.

ثانياً: إنه لمن المؤسف أن يكون خليفه المسلمين هو المخطئ فى الحكم الشرعى، و المصيب أعرابى من البادية.. و يتضاعف أسفنا و نحن نرى الخليفه يصر على خطيئه حتى صدر الحكم الشرعى ضده من نفس الذى رشحه هو للحكم بينه و بين الأعرابى. مع أن المفروض: أن يكون هو الذى يعلم الناس أحكام دينهم و شرعهم، و أن يعرف منه الناس الصواب و الخطأ. و يكون هو المرجع لهم و المفزع!!

ثالثاً: إن علياً «عليه السلام» قد قدم لعمر الدليل المقنع و الحاسم، حين

قال له: إن الرجل يزين سلعته بأكثر من ثمنها.

و هذه الكلمه أيضا تعطينا قاعده فى التجاره يرضاهما الشارع، و يمارسها الناس، و هى جواز أن يزين البائع سلعته، و يظهر محاسنها بأكثر من ثمنها..

و لا يعد ذلك من الغش أو التدليس.

فزعت من عمر فأسقطت

و قالوا: أرسل عمر إلى إمراه (كان يتحدث عندها الرجال).

و فى نص آخر: إنها مغنيه كان يدخل عليها، فيناهى فى الطريق فزعت، فضربها الطلق، فدخلت داراً، فألقت ولدها. فصاح الصبى صيحتين ثم مات.

(فسأل عمر الصحابه عن ذلك، فقالوا بأجمعهم: نراك مؤدباً، و لم ترد إلا خيراً، و لا شىء عليك فى ذلك).

و فى نص آخر: استشار عمر أصحاب النبى «صلى الله عليه و آله» فى ذلك، فأشار عليه بعضهم: أن ليس عليك شىء، إنما أنت دال و مؤدب.

و صمت على.

فأقبل عليه، فقال: ما تقول؟!!

فقال «عليه السلام»: إن كان القوم قاربوا فقد غشوك، و إن كانوا ارتأوا فقد قصروا: الديه على عاقلتك، لأن القتل الخطأ للصبى يتعلق بك.

و فى نص آخر

قال: إن كانوا قالوا برأيهم، فقد أخطأ رأيهم.

ص: ١٦٨

و إن كانوا قالوا في هواك، فلم ينصحوا لك. أرى أن ديتة عليك، فإنك أنت أفرعتها، وألقت ولدها في سيلك.

فأمر علياً «عليه السلام»: أن يقسم عقله على قريش. أي: أن يأخذ عقله من قريش، لأنه خطأ. أو قال: عليك غره (يعنى عتق رقبه) (١).

و نقول:

ألف: إن المؤدب يجب ان لا يخاف الناس منه إلى هذا الحد، بل ينبغي أن ينتظروا الأمن و السلام و السلامه عنده، و الفرج على يديه، و أن يعيشوا السرور و السعاده بقربه، لأنهم يجدون الإنصاف و الرعايه و العدل لديه.

و حتى هذه المغنيه، فالمفروض هو: أن تتوقع العقوبه التي تناسب

ص: ١٦٩

١ - ١) سيره عمر بن الخطاب لابن الجوزى ص ١٢٥ و جامع بيان العلم ص ٣٠٦ و كنز العمال ج ١٥ ص ٨٤ و المصنف للصنعاني ج ٩ ص ٤٥٨ و السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ١٢٣ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٧٤ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و الإرشاد ج ١ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ و أنساب الأشراف ج ٢ ص ١٧٨ و الكافي ج ٧ ص ٣٧٤ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٣١٢ و بحار الأنوار ج ١٠١ ص ٣٩٤ و المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٢٤ و الغدير ج ٦ ص ١١٩ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٥٢ و ج ٣٢ ص ١٧٠ و جواهر الكلام ج ٤٣ ص ٦١ و وسائل الشيعه (ط مؤسس آل البيت) ج ٢٩ ص ٢٦٧ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٩ ص ٢٠٠ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٦ ص ٣٧٠.

جرمها. و هي لا تصل إلى حد يصبح الخوف منها من موجبات إسقاط الجنين.

إننا لا نظن أن مجرد إجراء الأحكام، وإقامه الحدود يوجب هذا القدر من الخوف الهائل، والرعب القاتل. الذى يسقط الأجنه، لمجرد السماع بأن فلانا يطلب منها الحضور.

و لا سيما قبل أن تجرى المحاكمه، وقبل تحديد الجريمه، و مقدار عقوبتها.

و قد كان رسول الله «صلى الله عليه و آله» يقيم الحدود، و كذلك كان على «عليه السلام»، و لم نجد لهما فى قلوب الناس إلا الحنين، و الحب، و الإحترام، و السرور برؤيتهما، بل كان الناس يبادرون إلى المجيء إليهما، و الإعتراف لهما بالذنب الموجب للقتل و للرجم، و غير ذلك. و يطلبون منهما إجراء الحد عليهم بإلحاح.

ب: إن عليا «عليه السلام» حين ذكر ما أشار به الصحابه على عمر، ذكر خيارين و لم يزد عليهما، و هما أن يكونوا قد قالوا برأيهم.. أو يكونوا قالوا ما قالوه فى هوى الخليفه، و التماسا لرضاه. و كلا الأمرين مدان و مرفوض، و يعتبر خروجا عن جاده الشرع و الدين..

و بما أن هناك خيارا ثالثا لم يذكره الإمام و لم يشر إليه، فإن الحصر فى الخيارين المذكورين يدل على أنه لم يكن يحتمل فى أى منهم أن يكون أراد أن يقول ما سمعه من رسول الله، و لكنه أخطأ بسبب نسيانه للحكم، أو بسبب اختلاط الأمور عليه، أو نحو ذلك من الأعذار..

و هذا يشير إلى نظره بالغه السلبيه لدى على «عليه السلام» إلى أولئك

الصحابه الذين عاش معهم، و عرفهم عن قرب، و من خلال العشره و الممارسه..

ج: لا- شك في أن علياً «عليه السلام» كان أعرف الناس بهذا القرآن، و بأحكامه، و معانيه، و إشاراتِهِ و مراميه. فلو انه وجد فيه ما يلزمه بالحكم بعداله جميع الصحابه، لم يجز له أن يتهمهم بأنهم يقولون بآرائهم في دين الله، أو مراعاة لهوى عمر بن الخطاب..

د: إن خطأ عمر في تعامله مع هذه المرأة يجعل ادعاء صوابيه تصرفاته غير ظاهره الوجه، و لا سيما إذا انضمت هذه الحادثه إلى عشرات أمثالها، ظهرت فيها أخطاؤه في الموارد المختلفه.

ه: إننا لا نرى أن من حق عمر أن يوجه السؤال للصحابه عن حكم هذه الواقعه. بل كان يجب أن يكون عارفاً بحكمها، لا سيما بعد أن حصر الفتوى بالأمر، و كان هو رأس الهرم فيهم.. فكيف يحصر الفتوى بالأمر، ثم يطلب من هذا و ذاك أن يدلّه على حكم هذه الواقعه و تلك؟!!

و: ما أبعد ما بين ما جرى لهذه المرأة من رعب قاتل، و بين لهفه تلك المرأة التي توسلت بعلي «عليه السلام» أن ينقذها من محتتها في وديعه المحتالين الذين أودعوا المال عندها، حين قالت لعمر: أنشدك الله، ارفعنا إلى علي بن أبي طالب.. و كذلك في قضيه رجم التي ولدت لسته أشهر، حيث جاءت أختها لعلي تنشده الله، إن كان يعلم لأختها عذراً، ليخلصها من الرجم.

ص: ١٧١

عن الشعبي، قال: أول جد ورث في الإسلام عمر، حين مات أحد أحفاده فأخذ عمر المال دون أخوته.

فأتاه علي و زيد، فقالا: ليس لك ذلك، إنما كنت كأحد الأخوين (١).

زاد في نص آخر: فقال عمر: لو لا أن رأيكما اجتمع لم أر يكون ابني، و لا أكون أباه (٢).

و في سنن البيهقي: أن زيد بن ثابت، قال له: لا تجعل شجره نبتت، فانشعب منها غصن، فانشعب في الغصن غصن، فما يجعل الغصن الأول أولى من الغصن الثاني، و قد خرج الغصن من الغصن؟!

فأرسل إلى علي «عليه السلام» فسأله، فقال له كما قال زيد إلا- أنه جعل سيلا سال، فانشعب منه شعبه، ثم انشعبت منه شعبتان، فقال: أرأيت لو أن ماء هذه الشعبة الوسطى يبس، أكان يرجع إلى الشعبتين جميعا؟! (٣).

ص: ١٧٢

١-١) راجع: سنن الدارمي ج ٢ ص ٣٥٤ و الغدير ج ٦ ص ١١٥ و ج ٧ ص ١٣٠ و فتح الباري ج ١٢ ص ١٧ و تغليق التعليق ج ٥ ص ٢١٦.

٢-٢) مستدرک الحاكم ج ٤ ص ٣٤٠ و المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٢٦٣ و الغدير ج ٦ ص ١١٥ و السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٤٧ و كنز العمال ج ١١ ص ٦١ و الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٦٩.

٣-٣) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٤٧ و الغدير ج ٦ ص ١١٥ و كنز العمال ج ١١ ص ٥٦.

و نقول:

ألف: عن عبيده قال: إني لأحفظ عن عمر في الجد منه قضيه، كلها ينقض بعضها بعضا (١).

فما هذا التناقض الشديد في فتاوى عمر في قضيه واحده!؟

ب: و الأعجب و الأغرب: أنه يرى أن هذه مجرد آراء، يصح التبديل و التغيير فيها. و لذلك لما طلب من زيد بن ثابت أن يفتي فيها فامتنع، قال عمر: «ليس هو بوحى، حتى لا نزيد فيه و ننقص منه، إنما هو شيء نراه، فإن رأيت و وافقني تبعته، و إلا لم يكن عليك فيه شيء. فأبى زيد.

فخرج مغضبا و قال: قد جئتكم، و ما أظنك ستفرغ من حاجتي» (٢).

و هذا أمر غريب حقا، فإن هذه الفتاوى إنما تؤخذ عن الله و رسوله، لا

ص: ١٧٣

١-١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٤٥ و نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٧ و الفصول المختاره ص ٢٠٥ و فتح الباري ج ١٢ ص ١٧ و عمده القارى ج ٢١ ص ١٧٢ و تغليق التعليق ج ٥ ص ٢١٩ و كنز العمال ج ١١ ص ٥٨ و فيض القدير ج ١ ص ٢٠٥ و قاموس الرجال للتستري ج ٩ ص ٣٢٢ و النص و الإجتهد ص ٢٦٣ و الغدير ج ٦ ص ١١٦ و راجع: من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٢٨٦.

٢-٢) راجع: السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٤٧ و الغدير ج ٦ ص ١١٦ و سنن الدارقطني ج ٤ ص ٥٢ و كنز العمال ج ١١ ص ٦٣ و الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٦٩ و جامع المسانيد و المراسيل للسيوطي (ط دار الفكر ١٩٩٤ م) ج ١٤ ص ٣٢٥.

من آراء الرجال، فإن دين الله لا يصاب بالعقول.. وقد صرح القرآن بذلك في العديد من آياته. و منها قوله تعالى: **اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ** ..

و إذا كان الرأى هو المرجع، و ليس الوحي، فلماذا احتاج إلى الرجوع إلى زيد، و لماذا لا يستقل برأيه؟!

و لماذا لم ينزل يرجع إلى على «عليه السلام» فى كل كبيره و صغيره.

و يكرر على مسامع الناس قوله الشهير: لو لا على لهلك عمر، أو نحو ذلك.

فان مخالفه رأى انسان لرأى انسان آخر لا توجب الهلاك.

و إذا كانت هذه الفتاوى مجرد آراء، و لا ضير بإصدارها، فلماذا يكون اختلافها بل اختلافها من اقتحام جرائم جهنم، فقد روى عنه قوله: «من أراد أن يقتحم جرائم جهنم، فليقل فى الجدل برأيه (1)».

ج: و من الأمور اللافتة أيضا: أنه استدل بالجبر الإلهى لفعل صدر منه هو شخصيا، فحكم بأن الله تعالى لا يريد توريث الجدل، لحصول مانع من كتابه كتاب فى ذلك، فعن طارق بن شهاب قال: أخذ عمر بن الخطاب كتفا، و جمع أصحاب محمد «صلى الله عليه و آله» ليكتب فى الجدل، و هم يرون

ص: ١٧٤

١ - ١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ١٨١ و راجع: كتاب الأربعين للشيرازى ص ٥٤٩ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص ٣٥٠ و الغدير ج ٦ ص ١١٧ و عده الأصول للطوسى (ط.ج) ج ٢ ص ٦٨٨ و ٧٠١ و (ط.ق) ج ٣ ص ١٠٥ و المحصول للرازى ج ٥ ص ٧٧ و مجمع البحرين ج ١ ص ٣٥٨.

أنه يجعله أبا. فخرجت عليه حيه، ففرقوا.

فقال: لو أن الله أراد أن يمضيه لأمضاه (١).

مع أنه قد كان بإمكانه أن يكتب كتابه مره ثانيه، و ثالثه الخ..

د: قال الصادق «عليه السلام» لأبي حنيفه من أين أخذت القياس؟!

قال: من قول علي بن أبي طالب و زيد بن ثابت، حين شاهدهما (لعل الصحيح: شاورهما) عمر في الجد مع الأخوه.

فقال له علي «عليه السلام»: لو أن شجره فيها غصن، و انشعب من الغصن غصنان، أيما أقرب إلى أحد الغصنين؟! أصحابه الذي يخرج معه؟!

أم الشجره؟!

فقال زيد: لو أن جدولا انبعث فيه ساقيه، فانبعث من الساقيه ساقيتان، أيما أقرب أحد الساقيتين إلى صاحبهما أم الجدول؟! (٢).

و نقول:

قد غاب عن بال أبي حنيفه: أن الدليل في هذه المسأله هو النص، لكن

ص: ١٧٥

١- (١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٤٥ و كنز العمال ج ١١ ص ٦١ و النص و الإجهاد ص ٢٦٣ و الغدير ج ٦ ص ١١٦ و جامع المسانيد و المراسيل للسيوطي (ط دار الفكر ١٩٩٤ م) ج ١٤ ص ٣٢٣.

٢- (٢) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤٤ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ١ ص ٣٢٣ عن مسند أبي حنيفه، و الصراط المستقيم ج ١ ص ٢١٩ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٥٩ و نهج الإيمان ص ٢٧٥.

عليه السلام» أراد أن يقنع عمر في المسأله بالطريقه المرضيه عند عمر، و يقربها إلى فهمه.

ديه ما تعطل من اللسان

أتى عمر برجل قد ضربه آخر بشىء، فقطع من لسانه قطعه قد أفسدت بعض كلامه، فلم يدر ما فيه، فحكم على «عليه السلام»: أن ينظر ما أفسد من حروف (أ ب ت ث) وهى ثمانيه و عشرون حرفا، فيؤخذ من الديه بقدرها (1).

و نقول:

١- فى قطع اللسان ديه كامله. فإن قطع منه جزءا لم يوجب عجزه عن النطق التام، فإن الديه تقدر بمقدار عجزه.. و قد حكم «عليه السلام»: أن تقسم ديه اللسان ثمانيه و عشرين جزءا، بعدد حروف الهجاء. ثم ينظر إلى عدد الحروف التى فسد نطقه بها، فيعطى من الديه بقدرها.. و هذه طريقه بالغه الدقه فى التقدير، و ميسوره لكل أحد.

٢- و لا- نريد التعليق على عجز الخليفه الذى وضع نفسه فى موقع رسول الله «صلى الله عليه و آله»، عن إعطاء الجواب، الذى يفترض بخليفه رسول الله «صلى الله عليه و آله» أن يعطيه، فقد تكررت منا الإشاره إلى ذلك..

ص: ١٧٤

١- ١) قضاء أمير المؤمنين على بن أبى طالب «عليه السلام» ص ١٧٨ و الملاحم و الفتن لابن طاووس ص ٣٥٥ و عن مجموع ابن المرزبان.

و قالوا:

جاء رجل إلى عمر بن الخطاب و معه رجل، فقال: إن بقره هذا شقت بطن جملى.

فقال عمر: قضى رسول الله «صلى الله عليه و آله» فيما قتل البهائم: أنه جبار-و الجبار الذى لا ديه له و لا قود.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: قضى النبى «صلى الله عليه و آله»: لا ضرر و لا ضرار، إن كان صاحب البقره ربطها على طريق الجملى، فهو له ضامن.

فنظروا، فإذا تلك البقره جاء بها صاحبها من السواد، و ربطها على طريق الجملى.

فأخذ عمر برأيه «عليه السلام»، و أغرم صاحب البقره ثمن الجملى (١).

و نقول:

١- إن أول ما يلفت النظر هنا: هو استفاده هذا الحكم من قاعده: «لا ضرر و لا ضرار»، حيث إن ربط البقره على طريق الجملى فيه تسبب لما حصل، و التسبب يتبعه الضمان..

ص: ١٧٧

١- (١) المقنع للشيخ الصدوق ص ٥٣٧ و مستدرک الوسائل ج ١٨ ص ٣٢١ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٦ ص ٣٥٦.

و هذا التسبب يأتي من جهتين:

أولاهما: جعلها على طريق الجمل، الذي سينشأ عنها احتكاك بين الجمل و البقره.

الثانيه: إنه ربط البقره على طريق الجمل، فلا محيص لها عن الإحتكاك به، بسبب نفس ربطها هناك. إذ لو كانت مطلقه لم يتعين وجودها في هذه النقطة إلا بحركه منها..

٢- قد ظهر أن قول النبي «صلى الله عليه و آله» فيما قتل البهائم: إنه جبار، قد قصد به صورته ما لو كان القتل مستندا إلى فعل البهيمة نفسها، من دون تدخل من الناس، بالتحريش فيما بينها، أو نحو ذلك.

٣- إن عمر يبادر هنا إلى الأخذ بقول أمير المؤمنين «عليه السلام»، لأنه هو الناقل عن الرسول «صلى الله عليه و آله» قوله: إن عليا «عليه السلام» أفضى الأمة. و قد زاد في تأكيد لزوم الأخذ بقوله: نفس الإستدلال الظاهر صوابيته كما رأينا.

ص: ١٧٨

على عليه السلام و اتهم الأبرياء فى أعراضهم

ص: ١٧٩

و فى عهد عمر تنازعت امرأتان فى طفل، كل منهما تدعى أنه ابنها بغير بينه، فغم على عمر ذلك، و فزع إلى على امير المؤمنين «عليه السلام»، فاستدعى المرأتين، و وعظهما و خوفهما، فأقامتا على التنازع.

فقال «عليه السلام»: ائتونى بمنشار.

فقالتا: ما تصنع به؟

قال: اقدّه بنصفين، لكل واحد منكما نصفه.

فسكتت إحداهما.

و قالت الأخرى: الله، الله، يا أبا الحسن، إن كان لا بد من ذلك فقد سمحت لها به.

فقال: الله أكبر، هذا ابنك دونها. و هذا حكم سليمان فى صغره (١).

ص: ١٨١

١ - ١) مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٧ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٨ و الفضائل لابن شاذن ص ١٥٣ و الإرشاد للمفيد (ط دار المفيد) ج ١ ص ٢٠٥ و ٢٠٦ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٧ ص ٢٨٨ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢١٢ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٥٢ و شجره طوبى -

و نقول:

إننا لا نرى حاجة إلى التعليق على هذه الحادثة، التي استند فيها على «عليه السلام» إلى التأثير النفسى، و اعتبر أن رده الفعل قادره على حسم الأمر فى المسأله، و أنها قابله للاعتماد.

التحليل المخبريه تكشف الجريمه

أتى عمر بن الخطاب بإمرأه قد تعلقت بشاب من الأنصار، كانت تهواه، فلما لم يساعدها احتالت عليه، فأخذت بيضه، فألقت صفرتها، و صببت البياض على ثوبها، و بين فخذيهما. ثم جاءت إلى عمر صارخه، فقالت: هذا الرجل غلبنى على نفسى، و فضحنى فى أهلى، و هذا أثر فعاله.

فسأل عمر النساء، فقلن له: إن بيدنها و ثوبها المنى. فهمم بعقوبه الشاب، فجعل يستغيث، و يقول: يا أمير المؤمنين تثبت فى أمرى. فوالله ما أتيت بفاحشه، و لا هممت بها، فلقد راودتنى عن نفسى، فاعتصمت.

فقال عمر: يا أبا الحسن، ما ترى فى أمرهما؟!!

فنظر على إلى الثوب، ثم دعا بماء حار شديد الغليان، فصب على الثوب، فجمد ذلك البياض، ثم أخذه و اشتم رائحته، و ذاقه، فعرف طعم

(١)

-للحائرى ج ٢ ص ٤١٨ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ١٣٨ و مستدرک سفينه البحار ج ٩ ص ٣٦١ و الدر النظيم ص ٣٩١ و منهاج الكرامه ص ١٠٥ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٥٨.

ص: ١٨٢

البيض. و زجر المرأة، فاعترفت (١).

و فى نص آخر: أن امرأه صبت بياض البيض على فراش ضررتها، و قالت: قد بات عندها رجل.

و فتش ثيابها، فأصاب ذلك البياض. و قص على عمر، فهم أن يعاقبها الخ.. (٢).

و نقول:

أولاً: ذكرنا فى هذا الكتاب روايه مفادها: أن علياً «عليه السلام» ميّز بين أم الصبي، و أم الصبيه بوزن لبنهما، فاعتبر ذات اللبن الثقيل هى أم الغلام.. و الأخرى أم الصبيه. و ها هو «عليه السلام» هنا يعود إلى التحاليل المخبريه ليكتشف تزوير تلك المرأه..

و قد قلنا: إن ذلك التحليل العلمى المخبرى حجه و دليل إذا كان من

ص: ١٨٣

١-١) الطرق الحكيمه ص ٥٧ و الغدير ج ٦ ص ١٢٦ و الكافى ج ٧ ص ٤٢٢ و الوافى ج ٢ ص ١٦٠ و الإرشاد للمفيد، و تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٣٠٤ و النص و الإجتهد ص ٣٧٩ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٤٦ و ج ٣٢ ص ١٣٦ و ١٤٤ و خصائص الأئمه للشريف الرضى ص ٨٢ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٧ ص ٢٨١ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢٠٦ و مستدرک الوسائل ج ١٧ ص ٣٨٧ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣٠٣ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٧ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٥ ص ١٢٦.

٢-٢) مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٧ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٩.

موجبات اليقين، حيث يكون مورده من شؤون الخلقه و لوازمها غير المنفكه عنها.. و لا شك في أنه في هذا المورد كذلك، فإن بياض البيض يتفاعل مع الماء المغلى، بما لا يتفاعل المنى معه لو ألقى عليه..

ثانيا: إنه «عليه السلام» من أجل أن يرى الناس صحه ما توصل إليه، و يقطع شكهم باليقين، و لكي لا يتأول المتأولون، و لا يشكك المشككون.

و يوسوسوا للناس لاتهام ذلك الرجل بما هو منه برىء..-من أجل ذلك كله-زجر تلك المرأه حتى اعترفت بالحقيقه..

ثالثا: صحيح أنه لا يصح انتزاع إقرار تحت و طاه التهديد، و القهر..

و لكن الأمر فيما نحن فيه ليس كذلك، فقد أصبح كذب المرأه أوضح من الشمس، و أبين من الأمس، و صدر الحكم في حقها. و هو «عليه السلام» لا يريد أن يقررها توطئه للحكم لها أو عليها.. بل يريد أن يقررها حفاظا على حق و كرامه الذى اتهمته، و إزالة لآثار عدوانها عليه.

رابعا: لقد لفت نظرنا هنا أيضا تسرع عمر في الأمر، حتى لقد همّ بعقوبه ذلك الشاب، قبل أن يسأله عن الأمر، أو قبل أن يظهر له الحق فيما ادعته تلك المرأه، حتى لقد تحير في أمره بمجرد سماعه استغاثه ذلك الشاب. و لو كان على بينه من الأمر لم يتحير..

خامسا: لم تشر الروايه إلى استحقاق تلك المرأه العقوبه لأجل افترائها على ذلك الشاب..

حدّان على الزوجه

و أتى إلى عمر بن الخطاب برجل و امرأه، فقال الرجل لها: يا زانية.

فقال: أنت أزنى منى.

فأمر بأن يجلدا.

فقال على «عليه السلام»: لا تعجلوا، على المرأة حدان، وليس على الرجل شيء منها: حد لفريتها، و حد لإقرارها على نفسها، لأنها قدفتها، إلا أنها تضرب و لا تضرب بها الغايه (١).

و نقول:

١- إن المرأة حين قالت لزوجها: أنت أزنى منى، تكون قد أقرت على نفسها بالزنى، و لكنها تدعى: أن زوجها أكثر زنا منها، و ذلك يدل على عدم كون زوجها قاذفا لها، فسقط الحد عنه بذلك.

٢- إن قول المرأة هذا قد تضمن إقرارا بالزنا، و قذفا للزوج بأمر لم يقرّ هو به، فاستحقت بذلك حدّين: أحدهما لإقرارها بالزنى، و الثاني لقذفها زوجها.

٣- و لكنه «عليه السلام» أشار إلى التخفيف في ضربها، لأنه إنما أقرت مره واحده، كما أن قذفها زوجها إنما هو بعد استفزاز منه لها.

٤- و مسارعه عمر لإصدار الحكم، كأنه لاعتقاده و ضوح مأخذه، و هو حصول القذف من الطرفين. و قد سمع القذف منهما بأذنيه، و لكن قد فاته أن معرفته بأن القاذف يحد لا تجديه نفعاً، إذا لم يكن قادرا على التمييز

ص: ١٨٥

١- (١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٥٩ و ٣٦٠ و (ط المكتبة الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٢ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ١٢١ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٢.

بين ما هو قذف، وما هو إقرار، وبين ما يثبت الحد، وبين ما يسقط به..

فيا ليته سأل علياً كما هو عادته، ولكن قبل أن يتكلم..

لماذا لم يتعلم من الخطأ؟!

و الجدير بالذكر هنا: أن عمر قد واجه مثل هذا الفشل في العديد من الموارد، التي سارع فيها إلى إصدار الحكم، ظناً منه بأن الأمر فيها واضح، و إذ به يفاجأ بعلي يرد حكمه، و يبين له وجه الخطأ فيه، و يكتشف بداهه هذا الخطأ، و أن لا محيص عما حكم به علي..

فلماذا هذه العجالة؟!

و لما ذا لا يتعلم من المرات الكثيره التي مرت به؟!

هل لأنه يريد أن يظهر حاكميته و سلطته؟!

أم لأنه يريد أن يثبت أن لديه قدرا من المعرفه بالفقه و القضاء؟!

أم ماذا؟!.

طلاق زوجه العنين

و جاءت امرأه إلى عمر، فقالت:

ما ترى أصلحك الل

ه و أترى لك أهلا

فى فتاه ذات بعل

أصبحت تطلب بعلا

بعد إذن من أبيها

أترى ذلك حلا؟!

فأنكر ذلك السامعون.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: احضريني بعلك.

فأحضرتة، فأمره بطلاقها، ففعل، ولم يحتج لنفسه بشيء.

فقال «عليه السلام»: إنه عين.

فأقر الرجل بذلك، فأنكحها رجلاً آخر من غير أن تقضى عده (١).

و نقول:

إنما أنكحها رجلاً آخر من غير أن تقضى عده، لأنه كان عيناً ولم يدخل بها، والطلاق قبل الدخول لا يحتاج إلى عده، وقد أقر الرجل بالعن.

ولو كان العن قد حصل بعد الدخول لا تحتاج إلى العده، وذلك ظاهر لا يخفى.

أسود و سوداء و ولدتهما أحمر

أتى عمر بن الخطاب برجل أسود، وامرأه سوداء، فقال الرجل: إني أغرس غرساً أسوداً. وهذه سوداء علي ما ترى، فقد أتتني بولد أحمر.

فقالت المرأه: والله يا أمير المؤمنين ما خنته، وإنه لولده.

فبقى عمر لا يدري ما يقول.

ص: ١٨٧

١ - ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٠ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٢ و مستدرک الوسائل ج ١٥ ص ٥٧ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٦ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢١ ص ١٧٧ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٣.

فسئل عن ذلك على «عليه السلام»، فقال للأسود: إن سألتك عن شيء أتصدقني؟!!

قال: أجل و الله.

قال: هل وقعت امرأتك و هي حائض؟!!

قال: قد كان ذلك.

قال على: الله أكبر، إن النطفه إذا اختلطت بالدم، فخلق الله منها خلقا كان أحمر، فلا تنكر و لدك، فأنت جنيت على نفسك (١).

و نقول:

إننا لا نريد التوسع في تسجيل الملاحظات حول هذه الحادته بل نكتفى بالإشارة إلى ما يلي

ألف: يستفاد من هذه الروايه: أن الوطء في الحيض قد ينشأ عنه حمل، و إن كانوا يقولون: إن ذلك غير ممكن في العاده، لأن البويضه إنما تتكون بعد الحيض بعده أيام.

لكن ذلك لا- يمنع من حصول الإخصاب أيام الحيض أيضا في حالات نادره جدا، ربما تكون واحده من بين مئات الألوف أو الملايين.

ص: ١٨٨

١- (١) الطرق الحكيمه لابن قيم الجوزيه ص ٤٧ و الغدير ج ٦ ص ١٢٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٤٧ و ج ٣٢ ص ١٣٦ و راجع: مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٣.

و على هذا تحمل الروايات التي تقول: لا يبغض عليا إلا ابن حيضه (١) حيث لا داعي لرد الرواية، إذا كان الحمل في حال الحيض قد يحصل..و إن كان نادرا جدا.

ب: قول علي «عليه السلام» لذلك الأسود: انت جنيت على نفسك إنما هو لأنه فعل حراما، فابتلى بما يثير الشبهه في أعز شيء عنده، و هو ولده طول حياته..

إنكأ الغلام، فعرف أن أباه شيخ

و أتى إلى عمر بامرأه تزوج بها شيخ، فلما أن واقعها مات على بطنها، فجاءت بولد. فأذاعوا بنوه: أنها فجرت، فأمر برجمها.

فرآها أمير المؤمنين «عليه السلام» فقال: هل تعلمون أي يوم تزوجها، و في أي يوم واقعها، و كيف كان جماعه لها؟! قالوا: لا.

قال: ردوا المرأه، فلما أن كان من الغد بعث إليها، فجاءت و معها ولدها. ثم دعا أمير المؤمنين «عليه السلام» بصبيان أتراب، فقال لهم:

العبوا، حتى إذا ألهاهم اللعب صاح بهم أمير المؤمنين.

ص: ١٨٩

١ - ١) بحار الأنوار ج ٣٩ ص ٢٨٧ و مستدرک سفینه البحار ج ٤ ص ٣٣٠ و الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» اللهمداني ص ١٦٢ و النص و الإجتهد ص ١٠٠ و كشف اليقين ص ٤٨٢ و ٤٨٣.

فقام الصبيان، وقام الغلام، فاتكأ على راحتيه. فدعا به أمير المؤمنين، وورثه من أبيه، وجلد إخوته المفترين حدا حدا.

وقال: عرفت ضعف الشيخ باتكاء الغلام على راحتيه حين أراد القيام (١).

و نقول:

نلاحظ هنا ما يلي

١- أن علياً «عليه السلام» عاد ليؤكد في فعله هذا: أن علي الحاكم أن يكون خبيراً في الشريعة، بحيث يحفظ الناس في أنفسهم، وفي أموالهم و أعراضهم. وأن مجرد المعرفة الظاهرية لبعض الأحكام لا تكفي للجلوس في مجلس الحاكم القاضي المتصرف في مستقبل الناس.

٢- إنه «عليه السلام» قد ردّ المرأه التي كانت تساق لكي ترجم، لكي يؤدي واجبه، ويحفظ للناس كرامتهم و حياتهم.

٣- وقد علم «عليه السلام» أن عمر بن الخطاب قد استند إلى ما لا يصح الإستناد إليه في مثل هذا الأمر. فإنها كانت ذات بعل، ولم يشهد أولئك الناس عليها بالزنا، استناداً إلى الرؤيه المباشرة، بل إلى الحدس،

ص: ١٩٠.

١- ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٩ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٩٠ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٧ ص ٢٨٣ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢٠٧ و الكافي ج ٧ ص ٤٢٤ و تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٣٠٦ و من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٢٤ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣٠٧ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ١٢٨ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٧٤.

و التخمين طمعا بالإرث و لغير ذلك من أسباب، و لكنه «عليه السلام» تجاهل شهادتهم، و اتجه نحو اسلوب آخر.

٤- استخرج «عليه السلام» الحكم من عمليه اختبار أجراها على قوى ذلك الغلام، لكي يعطى الضابطه التي ينبغي الإستناد إليها في أمثال هذه الأمور. ليقول لنا: إن الشهاده حين تبقى في دائره الظن و التهمه للشهود احيانا كثيره لأكثر من سبب فان الاختبارات اليقنيه تكون هي الحكم الذي لا بد من اللجوء إليها في هذا الحال.

٥- إن الإختبار الذي أجراه كان واضح النتائج إلى حد اعتبره كافيا ليس لمجرد درء الحد عنها، بل هو قد تجاوز حد الشبهه حتى صار حقيقه ثابتة تكفى للحكم بجلد المفترين على المرأه أيضا..

تبرئه عبد قتل سيده

و قالوا: رفع إلى عمر: أن عبدا قتل مولاه، فأمر بقتله.

فدعاه على «عليه السلام»، فقال له: أقتلت مولاك؟!

قال: نعم.

قال: فلم قتله؟!

قال: غلبني على نفسي، و اتاني في ذاتي.

فقال لأولياء المقتول: أذنتم وليكم؟!

قالوا: نعم.

قال: و متى دفنتموه؟!

ص: ١٩١

قالوا:الساعه.

قال لعمر:احبس هذا الغلام،فلا تحدث فيه حدثا،حتى تمر ثلاثه ايام.

ثم قال لأولياء المقتول:إذا مضت ثلاثه ايام،فاحضرونا.

فلما مضت ثلاثه ايام حضروا،فأخذ على«عليه السلام»بيد عمر، و خرجوا،ثم وقف على قبر الرجل المقتول،فقال على لأولياءه:هذا قبر صاحبكم؟!

قالوا:نعم.

قال:احفروا،فحفروا حتى انتهوا إلى اللحد.

فقال:أخرجوا ميتكم.

فنظروا إلى أكفانه في اللحد،و لم يجدوه،فأخبروه بذلك.

فقال على:الله أكبر،الله أكبر،و الله ما كذبت و لا كذبت:سمعت رسول الله«صلى الله عليه و آله»يقول:من يعمل من أمتى عمل قوم لوط، ثم يموت على ذلك،فهو مؤجل إلى أن يوضع في لحده،فإذا وضع فيه لم يمكث أكثر من ثلاث حتى تقذفه الأرض إلى جملة قوم لوط المهلكين، فيحشر معهم (1).

ص: ١٩٢

١- ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٤ و(ط المكتبة الحيدريه)ج ٢ ص ١٨٦ عن أبي القاسم الكوفى،و القاضى النعمان فى كتابيهما،و مستدرک الوسائل ج ١٤ ص ٣٤٥ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣٢٠ و الصراط المستقيم ج ٢ ص ١٧ و بحار الأنوار-

و نقول:

١- لعل عمر أخذ بإقرار العبد، و لم يلتفت إلى ما ادعاه في حق سيده، بتخيل أنه مجرد دعوى ليس لها ما يثبتها.. أو لعله أمر بقتله بعد إقراره بالقتل من دون أن يسأله عن سبب قتله مولاه.

٢- إنه «عليه السلام» قد نبش القبر، و أرى أولياء المقتول أن صاحبهم غير موجود فيه، لسببين:

أولهما: انه يريد أن يقدم الدليل الحى على صدق الغلام فيما ادعاه على المقتول، فإذا أطلق سراحه عرف أولياء المقتول أنهم لا سبيل لهم عليه..

الثانى: أنه أراد أن يظهر لهم صحه ما ينقله لهم عن رسول الله «صلى الله عليه و آله».. حتى لا يبقى مجال للوسوسه و لا للتأويل، أو إثارة الشبهات.

و ليرى الجميع بما فيهم عمر بن الخطاب بصوره حسيه أنه هو الذى يملك العلم الخاص، الذى هو علم الإمامه، الذى هو هبه من الله لمن يشاء من عباده.

هذا كله عدا ما يتضمن ذلك من عبره لكل من يعرف جزاء من يفعل ذلك الأمر الشنيع.

٣- إن الحديث قد تضمن اشتراط أن يموت اللائط مصرا على ذنبه،

(١)

- ج ٤٠ ص ٢٣٠ و ج ٧٦ ص ٧١ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٠ ص ٣٦٣ و مستدرک سفينه البحار ج ٩ ص ٢٨٥ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٨٥.

ص: ١٩٣

و لا- يتوب منه، فإذا كان ذلك، فإنه ينقل خلال ثلاث ليال، ليكون في جملة قوم لوط. و يبدو: أن العبد قتل سيده و هو يمارس عمله القبيح، و لم يكن قد فكر في التوبه بعد.

٤-ربما يسأل البعض عن حال من عرف عنهم ذلك من المسلمين و غيرهم، فلعلنا نجد: أن أكثرهم في قبورهم.

فيجاب: بأن من تاب منهم يبقى في قبره..و إلا فلا بد من أن يكون قد نقل منه.

و أما من يفعل ذلك من غير المسلمين، فلعلهم يبقون في حفرهم لأن كفرهم أعظم من ذنبهم هذا، و قبورهم هي من حفر النيران، و من حفر قوم لوط؛ و هو يحشر مع قوم لوط، و إن كان في بلاد أخرى، فإنها جميعها من بلاد من يفعل هذا الفعل الشنيع، فيلحقه العذاب الذي أعده الله تعالى لهؤلاء الناس..و هو يحشر معهم، و هم يكونون معه.

زد على ذلك: ان النبي «صلى الله عليه و آله» خص هذا الأمر بمن يفعل ذلك من أمته..

٥-إننا نلاحظ أن عليا «عليه السلام» يخبر الناس عن سر ما فعله بعد أن يفعله، و لم نجده أخيرهم بشيء قبل ذلك.

و قد لوحظ: أنه يسلم الغلام لعمر، و يأمره أن لا يحدث به حدثا (أى لا يقتله) حتى تمضى الأيام الثلاثة.. ليبقى هو الوثيقه التي تفرض اتمام عمله إظهار الحق، و عدم التواني و التساهل فيه، و لكى يبقى الناس بانتظار ما يجرى لذلك الغلام بعد الأيام الثلاثة.

و هنا قصتان تشابهان فى عمق و قسوه المعاناه لبريئتين تشابهت قصتيهما فى الآلام، و شده المعاناه. ثم اختلفتا فى سياق الأحداث، ثم عادتا إلى التوافق فى البراءة و فى فرحتها و لذتها.. و احدى القصتين تحكى مشكله تعرضت لها بريئه، و الأخرى مشكله عانى منها برئ، و نذكر القصتين فيما يلى من مطالب:

١- على عليه السلام يفرق بين الشهود

على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال:

أتى عمر بن الخطاب بجاريه قد شهدوا عليها أنها بغت، و كان من قصتها أنها كانت يتيمه عند رجل، و كان الرجل كثيرا ما يغيب عن أهله، فشببت اليتيمه، فتخوفت المرأه أن يتزوجها زوجها، فدعت بنسوه حتى أمسكنها، فأخذت عذرتها بإصبعها.

فلما قدم زوجها من غيبته رمت المرأه اليتيمه بالفاحشه، فأقامت اليينه من جاراتها اللاتي ساعدنها على ذلك، فرفع ذلك إلى عمر فلم يدر كيف يقضى فيها.

ثم قال للرجل: ائت على بن أبي طالب، و اذهب بنا إليه، فأتوا عليا «عليه السلام»، و قصوا عليه القصة.

فقال لامرأه الرجل: ألك بينه أو برهان؟!

قالت: لى شهود، هؤلاء جاراتى يشهدن عليها بما أقول، وأحضرتهن.

فأخرج على «عليه السلام» السيف من غمده، فطرحه بين يديه، وأمر بكل واحده منهن فأدخلت بيتا.

ثم دعا امرأه الرجل فأدارها بكل وجهه، فأبت أن تزول عن قولها، فردها إلى البيت الذى كانت فيه.

و دعا إحدى الشهود، وجثا على ركبتيه، ثم قال: تعرفينى؟! أنا على بن أبى طالب، وهذا سيفى، وقد قالت امرأه الرجل ما قالت، و رجعت إلى الحق، فأعطيتها الأمان، وإن لم تصدقينى لأمكنن (لأملأن خ.ل) السيف منك.

فالتفت إلى عمر فقالت: يا أمير المؤمنين، الأمان على الصدق.

فقال لها على «عليه السلام»: فاصدقى.

فقالت: لا والله، إنها رأت جمالا و هيئه، فخافت فساد زوجها، فسقتها المسكر، و دعتنا فأمسكناها، فافتضتها بإصبعها.

فقال على «عليه السلام»: الله أكبر، أنا أول من فرق بين الشهود إلا- دانيال النبى «عليه السلام»، و ألزمهن على «عليه السلام» بحد القاذف.

و ألزمهن جميعا العقر، و جعل عقرها أربع مائة درهم، و أمر المرأة أن تنفى من الرجل، و يطلقها زوجها، و زوجته الجارية، و ساق عنه على «عليه السلام» مهرها.

فقال عمر: يا أبا الحسن فحدثنا بحديث دانيال «عليه السلام».

قال: إن دانيال كان يتيما لا أم له و لا أب، و إن امرأه من بنى إسرائيل

عجوزا كبيره ضمته فربته، و إن ملكا من ملوك بنى إسرائيل كان له قاضيان، و كان لهما صديق، و كان رجلا صالحا، و كانت له امرأه ذات هيئه جميله، و كان يأتى الملك فيحدثه، فاحتاج الملك إلى رجل يبعثه فى بعض أموره، فقال للقاضيين: اختارا رجلا أرسله فى بعض أمورى.

فقالا: فلان، فوجهه الملك.

فقال الرجل للقاضيين: أوصيكما بامرأتى خيرا.

فقالا: نعم.

فخرج الرجل، فكان القاضيان يأتيان باب الصديق، فعشقا امرأته، فراوداها عن نفسها، فأبت.

فقالا لها: و الله لئن لم تفعلى لشهدن عليك عند الملك بالزنا، ثم ليرجمنك.

فقلت: افعل ما أحببتما، فأتيا الملك، فأخبراه، و شهدا عنده أنها بغت.

فدخل الملك من ذلك أمر عظيم، و اشتد بها غمه، و كان بها معجبا.

فقال لهما: إن قولكما مقبول، و لكن ارجموها بعد ثلاثه أيام، و نادى فى البلد الذى هو فيه: احضروا قتل فلانه العابده، فإنها قد بغت. و إن القاضيين قد شهدا عليها بذلك، و أكثر الناس فى ذلك.

و قال الملك لوزيره: ما عندك فى هذا من حيله؟!

فقال: ما عندى فى ذلك من شىء.

فخرج الوزير يوم الثالث، و هو آخر أيامها، فإذا هو بغلمان عراه

ص: ١٩٧

يلعبون، وفيهم دانيال و هو لا يعرفه.

فقال دانيال: يا معشر الصبيان، تعالوا حتى أكون أنا الملك، و تكون أنت يا فلان العابده، و يكون فلان و فلان القاضيين الشاهدين عليها، ثم جمع ترابا و جعل سيفا من قصب.

و قال للصبيان: خذوا بيد هذا فنحوه إلى مكان كذا و كذا، و خذوا بيد هذا، فنحوه إلى مكان كذا و كذا.
ثم دعا بأحدهما فقال له: قل حقا، فإنك إن لم تقل حقا قتلتك، بم تشهد؟! - و الوزير قائم يسمع و ينظر -.

فقال: أشهد أنها بغت، قال متى؟!!

قال: يوم كذا و كذا.

[قال: مع من؟!]

قال: مع فلان ابن فلان.

قال: و أين؟!!

قال: موضع كذا و كذا].

قال: ردوه إلى مكانه، و هاتوا الآخر، فردوه إلى مكانه و جاؤوا بالآخر، فقال له: بم تشهد؟!!

قال: أشهد أنها بغت.

قال: متى؟!!

قال: يوم كذا و كذا.

ص: ١٩٨

قال: مع من؟!!

قال: مع فلان ابن فلان.

قال: و أين؟!!

قال: موضع كذا و كذا.

فخالف صاحبه، فقال دانيال: الله أكبر، شهدا بزور، يا فلان ناد في الناس إنما شهدا على فلانه بزور، فاحضروا قتلهما.

فذهب الوزير إلى الملك مبادرا فأخبره الخبر، فبعث الملك إلى القاضيين، فاختلفا كما اختلف الغلامان، فنادى الملك في الناس، و أمر بقتلها (١).

و نقول:

١- إن عليا «عليه السلام» لم يتهدد الشهود، و لا انتزع منهم الإقرار بالقوه.. بل اكتفى بأن جرد سيفه، و وضعه بين يديه.. و هذا أمر يفعله كل أحد، و لا مجال للاعتراض على من يفعل ذلك، بأنك تهددني.. و لو توهم أحد ذلك، فإن صاحب السيف يبادر إلى نفي هذه التهمة، و يقبل الناس منه هذا النفي.

٢- إنه يكره للحاكم أن يعنت الشهود، مثل أن يفرق بينهم، و أن يعظهم، و أن يحذرهم من شهاده الزور، لأن في ذلك نوع امتهان لهم،

ص: ١٩٩

١-١) البحار ج ٤٠ ص ٣٠٩-٣١١ عن التهذيب للطوسي ج ٦ ص ٣٠٨ و الكافي ج ٧ ص ٤٢٦ و ٤٢٧ و عن مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٥٠١ و ٥٠٢ و الوسائل ج ٢٧ ص ٢٧٧ و من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ١٥.

و غرض من مقامهم.

لكن يستحب ذلك كله فى موضع الريبه..ولأن المورد هنا يستبطن ريبه؛بل ما هو اكثر من ذلك فرق«عليه السلام»بين الشهود،و حذرهم من شهاده الزور،فقد ذكرت الروايه المتقدمه:أنه«عليه السلام»لم يشر مع المرأه الأولى،التي هى امرأه الرجل إلى السيف الذى بين يديه،لا من قريب،ولا من بعيد.بل حاول إقناعها بكل طريقه لتتخلى عن تهمتها، فأصرت..

و لكنه حين جاء بالشاهده الأولى اتخذ عده إجراءات و أوضاع،مثل:

ألف-إنه«عليه السلام»غير جلسته من حاله إلى حاله.فجثا على ركبتيه،و هذا لا يعدّ تهديدا لأحد.فلإنسان أن يجلس كيف شاء،و له أن يغير جلسته بالنحو الذى يحب،فلعل هذه الجلسه تريحه أكثر من تلك..

و لو فهم بعض الناس هذه الجلسه بنحو معين فذلك شأنه،و لا يجب على الجالس أن ينفى ذلك أو ان يثبت له..

ب-ثم قال«عليه السلام»لها:تعرفينى؟!..أنا على بن أبى طالب..

و للقاضى أن يعرف الشاهد بنفسه،و لا يعد هذا من التهديد فى شىء أيضا، إلا بقرينه حاله أو مقالیه،و لو اتهم بذلك،فإنه يدفع التهمه عن نفسه،لأن إخبار شخص لآخر باسمه يكون لأكثر من سبب.

ج-ثم أخبرها«عليه السلام»بأن السيف المطروح أمامه يعود إليه، و هو المالك له.و لم يقل لها:إننى سأضربك به..و للإنسان أن يخبر غيره بما شاء.

ص: ٢٠٠

د- ثم أخبرها بأن امرأه الرجل قالت شيئا، ولم يخبرها بما قالت، هل هو إقرار؟! أو إصرار؟! فهو لم يخبرها بغير الحق، ولم يخدعها، بل ذكر لها كلمه مبهمه، تنطبق على أى قول صدر من تلك المرأه، ولو كان كلاما عن الطعام، أو عن الشجر، أو الحجر.

ه- ثم قال لها: إن تلك المرأه رجعت إلى الحق.. وهذه العبارة أيضا لا تدل على أنها قد اعترفت، لاحتمال أن يكون المراد أنها رجعت إلى القاضى الذى يحكم بالحق، أو أنها جعلت الشرع هو الحكم. والشرع هو الحق الذى يرجع إليه الناس فى أمورهم، خصوصا حينما يختلفون.

و- ثم أخبرها «عليه السلام»: بأنه قد أعطى الأمان لتلك المرأه، وهذا صحيح، فإنها كانت فى أمانه إلى تلك اللحظه.

ز- ثم أخبرها «عليه السلام»: بأنها إن كذبت و ظهر كذبها فى شهادتها، فسوف يمكن السيف منها، وهذا صحيح أيضا فى حد نفسه، فإنه إذا ظهر تعمد الكذب فى شهادتها، وكان قد أدى ذلك الكذب إلى رجم المتهم بالزنا و هو برىء، و جلدت الجاربه فإنها تقتل، وهذا هو حكم شاهد الزور إذا أدت شهادته إلى قتل المشهود عليه (1).

ص: ٢٠١

١- ١) راجع: وسائل الشيعه ج ٢٧ ص ٣٢٨ و ٣٣٣ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢٤٠ و ٢٤٣ و الكافى ج ٧ ص ٣٦٦ و تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٢٦٠ و ج ١٠ ص ٣١١ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٥ ص ١٦٧ و الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٧٧ و أضواء البيان ج ٥ ص ٤٤٢.

و أما بالنسبه للحكم الذى أصدره «عليه السلام» بعد ظهور كذب النسوه، فقد تضمن ما يلى:

١- إنه «عليه السلام» قد ألزم أولئك النسوه بحد القاذف، و هو ثمانون جلده، و لم يجر عليهم حد شاهد الزور، لأن شهادتهم لم تؤد إلى شىء بالنسبه للمشهود عليهما..

٢- إنه «عليه السلام» ألزم أولئك النسوه بضمن ما جرى على تلك الفتاه من افتضاض، و هو ما يعبر عنه بالعقر أى الجرح الذى أوردوه عليها.

٣- أما تحديده ذلك العقر بأربع مئه درهم، فلعله هو مهر المثل لتلك الجاربه التى كانت حره.

٤- ثم جازى تلك المرأه بحرمانها من نفس الأمر الذى سعت للحصول عليه، و ارتكبت هذا الجرم من أجله. و هو الإحتفاظ بزوجها.

فأمر أن تنفى من زوجها، و يطلقها.

٥- ثم إنه منح الجاربه ما كانت قد سعت تلك المرأه لحرمانها منه، فزوجها من زوج تلك المرأه بالذات..

٦- ثم إنه «عليه السلام» ساق مهرها عوضا عن ذلك الرجل، لأنه لم يرد لذلك الرجل الذى لا ناقيه له و لا جمل فيما جرى، أن يتضرر بماله، و لو بمهر هذه الجاربه. و ليدل بذلك على أنه يتعمد إكرام تلك الجاربه. و يهتم لا صلاح أمرها.

و لا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن في حديثه «عليه السلام» عن قصه دانيال، إشاره لطيفه إلى أنه لو كان ثمه معرفه بأحوال الماضين من قبل من عرضت عليه المشكله، لأمكن توقع التفاته إلى طريقه الحل.. بأن يجرب نفس الطريقه التي يعرفها عن دانيال «عليه السلام».

و لكن العوامل كلها قد تضافت على إبقاء أولئك المتصددين لمقام ليس لهم في ابهامات الحيره، و عدم المعرفه بالكثير من الأحكام الشرعيه، و لم يكونوا يتدبرون في آيات القرآن، و لا يعرفون سير الأنبياء و الأوصياء، فمن أين تأتيهم المعرفه بحلول ما يواجهونه من مشاكل.. إلا بالأراء و الإستحسانات التي لا يرضاها الله تبارك و تعالى.

٢- فضح المرأه المفترية على المبوب

و قالوا: إنه كان رجل من أهل بيت المقدس ورد إلى مدينه رسول الله «صلى الله عليه و آله»، و هو حسن الشباب، حسن الصوره، فزار حجره النبي «صلى الله عليه و آله»، و قصد المسجد، و لم يزل ملازما له، مشغلا بالعباده، صائم النهار و قائم الليل في زمن خلافه عمر بن الخطاب، حتى كان أعبد الخلق، و الخلق تتمنى أن تكون مثله (١).

و كان عمر يأتي إليه، و يسأله أن يكلفه حاجه، فيقول له المقدسي:

ص: ٢٠٣

١- (١) أعبد الخلق: هم الأئمه «عليهم السلام»، و الخلص من أصحابهم.

الحاجه إلى الله تعالى، و لم يزل على ذلك إلى أن عزم الناس الحج.

فجاء المقدسى إلى عمر بن الخطاب و قال: يا أبا حفص، قد عزمت على الحج، و معى وديعه أحب أن تستودعها منى إلى حين عودى من الحج.

فقال عمر: هات الوديعه.

فأحضر الشاب حقا من عاج، عليه قفل من حديد، مختوم بختام الشاب، فتسلمه منه، و خرج الشاب مع الوفد.

فخرج عمر إلى مقدم الوفد، و قال: أوصيك بهذا الغلام، و جعل عمر يودع الشاب، و قال للمقدم على الوفد: استوص به خيرا.

و كان فى الوفد امرأه من الأنصار، فما زالت تلاحظ المقدسى، و تنزل بقربه حيث نزل، فلما كان فى بعض الأيام دنت منه، و قالت: يا شاب إنى أرق لهذا الجسم الناعم المترف كيف يلبس الصوف؟!

فقال لها: يا هذه، جسم يأكله الدود و مصيره التراب هذا له كثير.

فقلت: إنى أغار على هذا الوجه المضيئ تشعته الشمس.

فقال لها: يا هذه، اتقى الله و كفى، فقد شغلنى كلامك عن عباده ربي.

فقلت له: لى إليك حاجه، فإن قضيتها فلا كلام، و إن لم تقضها فما أنا بتاركتك حتى تقضيها لى.

فقال لها: و ما حاجتك؟!

قالت: حاجتى أن تواقعنى!! فزجرها و خوفها من الله تعالى، فلم يردعها ذلك.

فقال: و الله لئن لم تفعل ما أمرك لأرمينك بداهيه من دواهي النساء و مكرهم لا تنجو منها.

فلم يلتفت إليها و لم يعبا بها.

فلما كان في بعض الليالي، و قد سهر أكثر ليله بالعباده، فرقد في آخر الليل، و غلب عليه النوم، فأثته و تحت رأسه مزاده فيها زاده. فانزعجتها من تحت رأسه، و طرحت فيها كيسا فيه خمسمائه دينار، ثم أعادت المزاده تحت رأسه.

فلما ثور الوفد قامت الملعونه من نومها و قالت: يا لله، و يا للوفد.. يا وفد، أنا امرأه مسكينه، و قد سرقت نفقتي و مالي، و أنا بالله و بكم.

فجلس المقدم على الوفد، و أمر رجلا من المهاجرين و الأنصار أن يفتشوا الوفد، ففتشوا الوفد فلم يجدوا شيئا، و لم يبق في الوفد إلا من فتش رحله، فلم يبق إلا المقدسي، فأخبروا مقدم الوفد بذلك.

فقالت المرأه: يا قوم ما ضركم لو فتشتموا رحله، فله أسوه بالمهاجرين و الأنصار، و ما يدريكم أن ظاهره مليح، و باطنه قبيح، و لم تزل المرأه حتى حملتهم على تفتيش رحله.

فقصده جماعه من الوفد و هو قائم يصلي، فلما رأهم أقبل عليهم، و قال لهم: ما حاجتكم؟!؟

فقالوا له: هذه المرأه الأنصاريه ذكرت أنها سرقت لها نفقه كانت معها، و قد فتشنا رجال الوفد بأسرها و لم يبق منها غيرك، و نحن لا نتقدم إلى رحلك إلا بإذنك، لما سبق من وصيه عمر بن الخطاب فيما يعود إليك.

فقال: يا قوم ما يضرني ذلك، ففتشوا ما أحببتم، و هو واثق من نفسه،

فلما نفذوا المزاذه التي فيها زاده وقع منها الهميان.

فصاحت الملعونه:الله أكبر،هذا والله كيسى و مالى،و هو كذا و كذا دينارا،و فيه عقد لؤلؤ،و وزنه كذا و كذا مثقالا.

فأحضره فوجدوه كما قالت الملعونه،فمالوا عليه بالضرب الموجه، و السب و الشتيم،و هو لا يرد جوابا،فسلسلوه و قادوه راجلا إلى مكه.

فقال لهم:يا وفد بحق الله و بحق هذا البيت إلا تصدقتم على و تركتمونى أقضى الحج،و اشهد الله تعالى و رسوله على بانى إذا قضيت الحج عدت إليكم، و تركت يدى فى أيديكم،فأوقع الله تعالى الرحمه فى قلوبهم له فاطلقوه.

فلما قضى مناسكه و ما وجب عليه من الفرائض عاد إلى القوم و قال لهم:أما إنى قد عدت إليكم،فافعلوا بى ما تريدون.

فقال بعضهم لبعض:لو أراد المفارقه لما عاد إليكم.

فتركوه،و رجع الوفد طالبا مدينة الرسول«صلى الله عليه و آله»،فأعوزت تلك المرأة الملعونه الزاد فى بعض الطريق،فوجدت راعيا فسألته الزاد.

فقال لها:عندى ما تريدن،غير أنى لا أبيع،فإن آثرت أن تمكيني من نفسك أعطيتك.

ففعلت ما طلب،و أخذت منه زادا،فلما انحرفت عنه،اعترض لها إبليس لعنه الله فقال لها:أنت حامل.

قالت:ممن؟!

قال:من الراعى.

ص: ٢٠٦

فصاحت: و افضيحتاه.

فقال: لا تخافى، إذا رجعت إلى الوفد قولى لهم: إنى سمعت قراءه المقدسى فقربت منه، فلما غلب على النوم دنا منى و واقعنى، و لم أتمكن من الدفاع عن نفسى بعد القراءه، و قد حملت منه، و أنا امرأه من الأنصار، و خلفى جماعه من الأهل.

ففعلت الملعونه ما أشار به عليها إبليس لعنه الله، فلم يشكوا فى قولها لما عاينوا أولاً من وجود المال فى رحله.

فعكفوا على الشاب المقدسى و قالوا: يا هذا ما كفاك السرقة حتى فسقت؟! فأوجعوه شتما و ضربا و سبا.

و أعادوه إلى السلسله و هو لا يرد جوابا.

فلما قربوا من المدينه-على ساكنها أفضل الصلاه و السلام-خرج عمر بن الخطاب، و معه جماعه من المسلمين للقاء الوفد، فلما قربوا منه لم يكن له همه إلا- السؤال عن المقدسى، فقالوا: يا أبا حفص، ما أغفلك عن المقدسى! فقد سرق و فسق، و قصوا عليه القصه.

فأمر بإحضاره بين يديه فقال له: يا ويلك يا مقدسى تظهر بخلاف ما تبطن حتى فضحكك الله تعالى؟! لأنك لن بك أشد النكال، و هو لا يرد جوابا.

فاجتمع الخلق، و ازدحم الناس، لينظروا ماذا يفعل به؟!!

و إذا بنور قد سطع، و شعاع قد لمع، فتأملوه و إذا به عيبه علم النبوه على بن أبى طالب «عليه السلام»، فقال: ما هذا الرهج فى مسجد رسول الله؟!!

ص: ٢٠٧

فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن الشاب المقدسى الزاهد قد سرق و فسق.

فقال «عليه السلام»: والله ما سرق، ولا فسق، ولا حج أحد غيره.

فلما سمع عمر كلامه قام قائما على قدميه، وأجلسه موضعه، فنظر إلى الشاب المقدسى، وهو مسلسل، وهو مطرق إلى الأرض، والمرأه جالسه.

فقال لها أمير المؤمنين «عليه السلام»: ويلك قصى قصتك.

قالت: يا أمير المؤمنين، إن هذا الشاب قد سرق مالى. وقد شاهد الوفد مالى فى مزادته. و ما كفاه ذلك حتى كانت ليله من الليالى حيث قربت منه، فاستغرقتنى بقراءته و استنامنى، فوثب إلى و واقعتنى، و ما تمكنت من المدافعه عن نفسى خوفا من الفضيحه، و قد حملت منه.

فقال لها أمير المؤمنين «عليه السلام»: كذبت يا ملعونه فيما ادعيت عليه. يا أبا حفص، إن هذا الشاب محبوب ليس معه إحليل، و إحليله فى حق من عاج، ثم قال: يا مقدسى أين الحق؟!

فرفع رأسه و قال: يا مولاي من علم بذلك يعلم أين الحق.

فالتفت إلى عمر، و قال له: يا أبا حفص، قم فأحضر وديعه الشاب.

فأرسل عمر فأحضر الحق بين يدي أمير المؤمنين «عليه السلام»، ففتحوه و إذا فيه خرقة من حرير و فيها إحليله.

فعند ذلك قال الإمام «عليه السلام»: قم يا مقدسى.

فقام (فقال): فجردوه من ثيابه لينظروه، و ليحقق من اتهمه بالفسق، فجردوه من ثيابه فإذا هو محبوب.

فعند ذلك ضج العالم فقال لهم أمير المؤمنين «عليه السلام»: اسكتوا و اسمعوا منى حكومه أخبرنى بها رسول الله «صلى الله عليه و آله».

ثم قال: يا ملعونه لقد تجرأت على الله تعالى، و يلك أما أتيت إليه و قلت له: كيت و كيت، فلم يجبك إلى ذلك؟!!

فقلت له: و الله لأرمينك بحيله من حيل النساء لا تنجو منها؟!!

فقال: بلى يا أمير المؤمنين كان ذلك.

فقال «عليه السلام»: ثم إنك استنمتيه، و تركت الكيس فى مزادته، أقرى؟!!

فقال: نعم يا أمير المؤمنين.

فقال: اشهدوا عليها.

ثم قال لها: حملك هذا من الراعى الذى طلبت منه الزاد فقال لك: لا- أبيع الزاد و لكن مكينى من نفسك و خذى لحاجتك، ففعلت ذلك، و أخذت الزاد، و هو كذا و كذا.

قالت: صدقت يا أمير المؤمنين.

قال: فضج العالم، فسكتهم على «عليه السلام». و قال لها: فلما خرجت عن الراعى عرض لك شيخ صفته كذا و كذا، و قال لك: يا فلانه، فإنك حامل من الراعى. فصرخت، و قلتى: و افضيحتاه!!

فقال: لا بأس عليك قولى للوفد: استنامنى و واقعنى و قد حملت منه، فصدقك لما ظهر من سرقة، ففعلت ما قال الشيخ.

فقلت: نعم.

فقال الإمام «عليه السلام»: أتعرفين ذلك الشيخ؟!

قلت: لا.

قال: هو إبليس لعنه الله، فتعجب القوم من ذلك.

فقال عمر: يا أبا الحسن ما تريد أن تفعل بها؟!

قال: [اصبروا حتى تضع حملها، و تجدوا من ترضعه] يحفر لها في مقابر اليهود و تدفن إلى نصفها و ترحم بالحجارة.

ففعل بها ما قال مولانا أمير المؤمنين «عليه السلام».

و أما المقدسى فلم يزل ملازما مسجد رسول الله «صلى الله عليه و آله» إلى أن توفى «رحمه الله».

فعند ذلك قام عمر بن الخطاب و هو يقول: «لو لا على لهلك عمر» - قالها: ثلاثا-.

ثم انصرف الناس و قد تعجبوا من حكمه على بن أبي طالب (1).

ص: ٢١٠

١ - ١) بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٧٠-٢٧٤ و الكافي ج ٨ ص ٦ و ٧ و الفضائل لابن شاذان ص ٢٩٧-٣٠٤ و (ط المكتبة الحيدرية) ص ١٠٧-١١١ و الروضة في فضائل أمير المؤمنين ص ٤٩-٥٥ و مدينة المعاجز ج ٢ ص ٤٥٤-٤٦٠ عن مشارق أنوار اليقين و إحقاق الحق ج ٨ ص ١٨٩ عن در بحر المناقب لابن حسويه.

فى هذه الروايه العديده من النقاط التى تحتاج إلى التأمل و التدبر،فلاحظ ما يلى:

١-إذا كانت هذه المرأه مسلمه،فلماذا أمر أن يحفروا لها فى مقابر اليهود،و ترجم،فإن المسلم مهما فعل،فحكّمه أن يقام عليه الحد،و يدفن فى مقابر المسلمين،و لا يجوز دفنه فى مقابر الكفار..

إلا أن يكون«عليه السلام»أراد أن يجرى رجمها فى مقابر اليهود،ثم تدفن فى مقابر المسلمين.

٢-قد تكرر وصف أمير المؤمنين«عليه السلام»لتلك المرأه و خطابه لها بكلمه:«ملعونه»أو نحو ذلك،مع أنه لا- مبرر لوصف العاصى بذلك، و لا لخطابه بمثل هذه التعابير..

إلا أن يقال:إنه«عليه السلام»كان واقفا على استحقاق هذه المرأه لهذه اللعنه،من خلال علم الإمامه..

مما يعطى:أنها وقفه خاصه اقتضت أن يظهر«عليه السلام»علم الإمامه،على النحو الذى ذكرته الروايه.

٣-لماذا يحتفظ ذلك الشاب بإحليله المقطوع؟!و هل من يقطع إحليله يحتفظ به؟!و من الذى قطعه،فإن كان هو الشاب نفسه.فكيف استساغ ذلك؟!و إن كان غيره،فلماذا فعل به ذلك؟!و من الذى سلطه عليه؟!

و ان كان يمكن غض النظر عن ذلك،و القول بأن من الممكن أن يكون هناك ظالم تعدى عليه و قطع احليله..فاحتفظ الشاب به لسبب أو لآخر..

٤- لماذا اختار ذلك الشاب عمر بن الخطاب ليودع عنده احليله؟!.

بل لماذا يحتاج إلى ايداعه، ألم يكن يمكنه أن يجعله في أى مكان آخر؟! مثل بيته الذى يسكنه، أو أن يدفنه فى بعض المواضع التى يختارها، حتى إذا عاد من سفره استخرجه منه إن أحب..

٥- لماذا لم يسارع الشاب إلى دفع المرأة عن نفسه بإخبارها بحاله؟! و مع غض النظر عن ذلك، إذ قد يرغب الانسان بالتستر على مثل هذا الأمر، لماذا حين اتهمته تلك المرأة بمواقعتها و بحملها منه، لم يدفع التهمه عن نفسه أمام الناس الذين أوجعوه شتما و ضربا و سبا بإخبارهم بحاله..

قبل أن يواجه هذا الذل و الهوان؟! او لماذا لم يدافع عن نفسه حين تهدده عمر بن الخطاب؟!.

و ربما يقال: إنه اراد أن يصبر و يحتسب ليكون الله هو الذى يدافع عنه.

٦- تقول الروايه: إن المرأة حين اعوزت من الزاد، وجدت راعيا، فطلبت منه الزاد، فراودها عن نفسها، و كان ما كان.. و لكن ذلك خلاف ما هو المتوقع من مسار الأحداث، فإنها فى طريقها إلى المدينه كانت مع وفد فيه الكثير من الناس. فالمفروض: أن تطلب المساعدة منهم، لا- أن تنفرد عن الوفد، و تطلب راعيا من خارجه. و كانت تستطيع أن تشتري الزاد من بعض اهل القافله ببعض المال الذى معها..

٧- ما معنى أن تخبر الوفد بأنها قد حملت من ذلك الشاب؟! فإن الروايه تدعى: أن هذه المرافعه قد حصلت فى طريق العوده من مكه إلى المدينه، ثم جرت المحاكمه فور وصولهم إليها، فكيف يصدق الناس انها قد

حملت، و كيف يقبلون منها ذلك..و الحال أن المسافه كلها من أولها إلى آخرها لا تحتاج إلى أكثر من عشره أيام لقطعها؟!..و لماذا تقترب من الشاب المقدسى، و تستمع لقراءته،و الحال أنها تتهمه بسرقة أموالها؟!..

ص: ٢١٣

أحكام على عليه السلام فى الزنا و النسب

ص: ٢١٥

لا بد من السؤال عن حال الزانى

عن الأصبغ بن نباته: أن عمر حكم على خمسة نفر فى زنا بالرجم، فخطأه أمير المؤمنين «عليه السلام» فى ذلك، و قدم واحدا فضرب عنقه.

و قدم الثانى فرجمه.

و قدم الثالث فضربه الحد.

و قدم الرابع فضربه نصف الحد خمسين جلده.

و قدم الخامس فعززه.

فقال عمر: كيف ذلك!

فقال «عليه السلام»: أما الأول: فكان ذميا زنى بمسلمه، فخرج عن ذمته.

و أما الثانى: فرجل محصن زنى فرجمناه.

و أما الثالث: فغير محصن فضربناه الحد.

و أما الرابع: فعبد زنى فضربناه نصف الحد.

و أما الخامس: فمغلوب على عقله مجنون فعزرناه.

ص: ٢١٧

فقال عمر: لا عشت في أمه لست فيها يا أبا الحسن (١).

و نقول:

١- قد كان على الخليفة أن يستوضح أحوال هؤلاء الخمسة قبل أن يأمر بـ رجمهم.

٢- إن المجنون، وإن كان القلم قد رفع عنه، و جنونه يسقط عنه الرجم، أو الحد عنه و لكنه لا يمنع من التعزير، لأن الجنون ليس على و تيره واحده، فهناك مرتبه منه يكون التعزير رادعا له عن معاوده الفعل..

و من الواضح: أن نفس حدوث الزنا حتى من المجنون مبعوض للمولى، فلا بد من منعه منه..

٣- و حق لعمر أن يقول لعلي «عليه السلام»: لا عشت في أمه لست فيها، فإنه لم يزل ينقذ ماء وجهه.. و لو انكشف أن ما كان يفتى به مخالف للشريعة، و أن الناس الذين رجمهم و قتلهم كانوا لا يستحقون ذلك، و تكرر ذلك، فإنه سوف يثير أهل أولئك القتلى و غيرهم ممن كان ضحية لتلك الفتاوى، للمطالبه بدماء أولئك الناس، و بحقوقهم المستباحه..

ص: ٢١٨

١- ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٧١ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٣ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٨ و ج ٧٦ ص ٥٣ و مستدرک سفینه البحار ج ٤ ص ٣٢٧ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٦٦ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٣٥٠ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٥٠ و الكافي ج ٧ ص ٢٦٥ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٥ ص ٣٣٨ و ج ٢٥ ص ٤١٠ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٧٢.

كما أن الاستمرار في الخطأ في تطبيق الأحكام سيشتت الخوف بين الرعية على أمنها و على حقوقها.

و قد أظهرت الوقائع أنه لو لا على «عليه السلام» لكثرت أمثال هذه الحوادث، و لربما تؤدي كثرتها و اتساعها إلى زعزعه السلطه، و ضياع الهيبة إلى حد كبير و خطير.

٤- إن نفس هذه الوقائع قد أفسحت المجال لعلى لبيان أحكام و قواعد كثيره كانت الأمه بحاجة إلى بيانها.. و قد أغنت الفقه الإسلامى حتى عند غير شيعه أهل البيت «عليهم السلام»، فليلاحظ ذلك.

٥- إن هذا الحديث يعطى: أن الإمام لا بد أن يكون عارفا بأحوال رعيته، بدقه فائقه، لأن معرفته هذه من شأنها أن تحفظ للناس حقوقهم، و أن تصونهم من كثير من المزالق و المهالك.

إغتصبها فقتلته

عن درر المطالب، عن ابن عباس قال: فى أيام عمر بن الخطاب فى ليله من الليالى دخل عمر المسجد، فلما طلع الصبح رأى عمر شخصا نائما فى وسط المحراب، فقال عمر لمولاه: نبه هذا يصرى.

فذهب إليه و حركه فلم يتحرك، فرأى عليه إزارا فظنه امرأه، فنادى امرأه من الأنصار، فلما تفقدته وجدته رجلا فى زى النساء مخلوق اللحيه، مقطوع الرأس، فأخبرت عمر بذلك.

فقال عمر لمولاه أوفى: ارفعه من المحراب، و اطرحه فى بعض زوايا

المسجد حتى نصلى.

فلما فرغ من الصلاة قال لعلى «عليه السلام»: ما ترى فى هذا الرجل؟!

قال: جهزه و ادفنه. سيعلم أمره بطفل تجدونه بالمحراب.

قال عمر: من أين تقول ذلك؟!

قال: أخى و حبيبي رسول الله أخبرنى بذلك.

فلما مضى من القصة تسعه أشهر، أتى عمر يوماً إلى المسجد لصلاه الصبح، فسمع بكاء الطفل فى المحراب، فقال: صدق الله و رسوله و ابن عم رسوله على بن أبى طالب.

ثم قال لغلامه أوفى: ارفعه عن المحراب.

فلما فرغ من الصلاة وضع الطفل بين يديه و دعا بعلى، فقال أمير المؤمنين «عليه السلام» لأوفى: اطلب مرضعه.

فذهب يدور فى المدينة، إذ أقبلت امرأه من الأنصار و قالت: إن ولدى مات و معى در كثير، فاتى إلى أمير المؤمنين، فأعطها الطفل، و قال لها:

احفظيه، و عتّن لها من بيت المال مبلغاً. و كانت ولاده الطفل فى شهر محرم الحرام، فلما كان العيد استكمل للطفل تسعه أشهر.

قال أمير المؤمنين لأوفى: اذهب إلى المرضعه، فأتنى بها.

فلما حضرت قال لها أمير المؤمنين «عليه السلام»: آتبنى بالطفل. و دفع إليها ثوباً و قال لها: اذهبي به إلى المصلى، و انظري أيما امرأه تأتيك و تأخذه و تقول: يا مظلوم، يا بن المظلومه، يا بن الظالم، آتبنى بها.

فلما أصبحت فعلت ما أمرها به «عليه السلام»، فإذا امرأه تنادىها: يا حره، قفى بحق محمد بن عبد الله. فلما دنت منها رفعت الخمار عن وجهها، وكانت جميله لا نظير لها في الحسن، فأخذت الطفل و قبلته وقالت: يا مظلوم، يا بن المظلومه، يا بن الظالم، ما أشبهك بولدى الذى مات و هى تبكى. ثم ردتته إلى المرضعه و أرادت أن تنصرف، فتشبت المرضعه بها، فضجت المرأه و اضطربت اضطرابا شديدا و قالت: اتق الله، و ارفعى يدك عنى، فإنك إن أتيت بأمر المؤمنين فضحني بين الملأ. و أنا أكون خصمك يوم القيامة.

قالت المرضعه: ما يمكننى أن أفارقك حتى آتى بك أمير المؤمنين.

قالت: إذا أتيت بى أمير المؤمنين لا- يعطيك عطاء، بل اذهبى معى حتى أعطيك هديه تفرحين بها، و هى بردتان يمانيتان، و حله صنعائيه، و ثلاث مائه هجريه، و كوني كأنك ما رأيتنى، و اكنمى أمرى، و إذا أقبل عيد الأضحى يشهد الله على أن أعطيك مثلها إذا رأيت الطفل سالما.

فمضت المرأه معها و أخذت جميع ما ذكرت لها و مضت.

فلما رجع الناس من المصلى أحضرها أمير المؤمنين «عليه السلام» و قال لها: يا عدوه الله، ما صنعت بوصيتى؟!!

قالت: يا ابن عم رسول الله، طفت بالطفل جميع المصلى فما وجدت أحدا أخذه منى.

فقال لها أمير المؤمنين «عليه السلام»: كذبت و حق صاحب هذا القبر، أتتك امرأه، و أخذت منك الطفل، و قبلته و بكت، ثم ردتته إليك، و أنت

تشبثت بها، فأعطتك رشوه، ثم وعدتك بمثلها.

فارتعدت فرائص المرضعه، فقالت في نفسها: إن لم أخبره أهلكني، ثم تعجبت و قالت: يا ابن عم رسول الله، أتعلم الغيب؟!!

قال: معاذ الله، لا يعلم الغيب إلا الله، هذا علم علمنيه رسول الله.

فقالت: يا أمير المؤمنين، الصدق أحسن الكلام، كذلك كان. و إنى بين يديك، مرني مهما تأمرني. و إن أردت مضيت إلى منزل المرأة و أتيتك بها.

فقال «عليه السلام»: هي لما أعطتك المال و التحف انتقلت من ذلك المنزل إلى غيره الآن. عفى الله عنك ما صنعت، فاحفظي الطفل، و إذا رأيتها في عيد الأضحى فأتيني بها.

قالت: سمعا و طاعة يا بن عم رسول الله.

فلما أقبل عيد الأضحى صنعت مثل صنيعتها الأولى، فأتها تلك المرأة و قالت: تعالي معي حتى أوفيك ما وعدتك به.

فقالت المرضعه: لا - حازه لي بعطايك، و لا يمكنني أن أفارقك حتى أحضرك بين يدي ابن عم رسول الله، ثم لزمتم بطرف إزارها.

فلما رأت المرأة ذلك منها حولت وجهها نحو السماء و قالت: يا غياث المستغيثين، و يا جار المستجيرين، و مشيت مع المرضعه إلى مسجد النبي «صلى الله عليه و آله».

فلما رآها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» قال: يا أمه الله، أيما تحبين؟! تحدثيني أم أحدثك بالقصه؟! قد أخبرني بها حبيبي رسول الله من أولها إلى آخرها.

فقلت: أنا أخبرك بقصتي، و لكن تعطيني الأمان منك، و تؤمنني من عقوبه الله.

قال أمير المؤمنين: كذلك أفعّل.

قالت الامراه: اعلم يا أمير المؤمنين، أننى ابنه من بنات الأنصار، قتل أبى بين يدى رسول الله، و اسمه عامر بن سعيد الخزرجى، و ماتت أمى فى خلافه أبى بكر، و بقيت وحيده فريده ليس أحد يتعاهدنى، و كن فى جوارى نساء أقعد معهن، و أغزل بالمغزل، و كانت معهن لى مؤانسه، فبينما أنا ذات يوم جالسه مع نساء المهاجرين و الأنصار، إذ أقبلت علينا عجوز و فى يدها سبحتها و هى تتوكأ على عصاه، فسلمت، فرددنا عليها السلام، ثم سألت اسم كل واحده منا، ثم أتت إلى و قالت: يا صبيه، ما اسمك؟!!

قلت: جميله.

قالت: بنت من؟!!

قلت: بنت عامر الأنصارى.

قالت: ألك أب أو بعل؟!!

قلت: لا.

قالت: فكيف تكونين على هذه الحاله و أنت صبيه جميله؟! و أظهرت التحنن على، ثم بكت و قالت: هل تريدين امرأه تكون معك، تؤنسك و تكون قائمه بما تحتاجيه؟!!

فقلت لها: و أين تلك المرأه؟!!

ص: ٢٢٣

قالت: أنا أكون بمنزله الوالده الشفيقه.

فقلت لها من رغبتى: البيت بيتك، و كان لى بذلك فرح عظيم.

ثم دخلت معى الحجره، فطلبت ماء و توضأت، فلما فرغت قلت لها:

الحمد لله الذى يسر لى، و رحم ضعفى. فقدمت إليها خبزاً و لبناً و تمراً، فنظرت إليه و بكت.

فقلت: مم بكأوك؟!!

قالت: يا بنيه، ليس هذا طعامى.

فقلت: و أى طعام معهودك؟!!

فقلت: قرص من الشعير، معه قليل من الملح.

فأحضرت ذلك، فبكت و قالت: يا بنيه، ما هذا وقت أكلى، و لكن إذا فرغت من صلاه العشاء احضرى لى ذلك حتى أفطر لأنى صائمه.

ثم قامت إلى الصلاه، فلما فرغت من صلاه العشاء قدمت إليها قرصين من الشعير و ملحاً، فقالت: احضرى لى قليلاً من الرماد.

فأحضرتة لها، فمزجت الملح بالرماد، و تناولت قرصاً من الشعير، فمزجت الملح بالرماد، و تناولت قرص الشعير، فأكلت منه ثلاث لقمات مع الملح و الرماد، ثم قامت و شرعت فى الصلاه، فما زالت تصلى حتى أن طلع الفجر، فدعت بدعاء لم اسمع أحسن منه، ثم إنى قمت و قبلت ما بين عينيها و قلت: بخ بخ لمن تكونى عندها دائماً، فأسألك بحق محمد نبي الله «صلى الله عليه و آله» أن تدعى لى بالمغفره، فلا شك أن دعاءك لا يرد.

ثم قالت: أنت صبيه جميله، و أنا أخاف عليك من الوحده، و لا بد لي من الخروج إلى الحاجه، فلا بد أن تكون لك أنيسه تؤنسك.

فقلت لها: أنى يكون لى ما تقولين!؟

قالت: إن لى ابنه هى أصغر سنا منك، عاقله موقره متعبده، آتيك بها كى تؤنسك.

فقلت: افعللى.

و خرجت و مضت زمانا، ثم رجعت وحدها، فقلت لها: أين أختى التى وعدتني بها!؟

فقلت: إن ابنتى وحشيه من الناس، أنسها مع ربها، و أنت صبيه مزوجيه ضحوكه، و نساء المهاجرين و الأنصار يترددن إليك، و أنا أخاف إذا جاءت إليك يحظرن و يكثرن الحديث، و تشتغل عن العباده، فتفارقك و تروح عنك.

فحلفت لها يمينا بأمر المؤمنين «عليه السلام» ما دامت ابنتك عندى لم أدخلهن على.

قالت العجوز: الشرط يكون كذلك، ثم خرجت و عادت بعد ساعه و معها امرأه تامه متغطيه بالإزار، لا بيان منها غير عينيها، فلما وصلت العجوز إلى باب الحجره وقفت، فقلت لها: ما بالك لا تدخلين!؟

قالت: من شده الفرح، حيث بلغت مرادك، و إنى تركت باب حجرتى مفتوحه، و أخاف أن يدخلها أحد، و أنت أغلقى باب حجرتك و لا تفتحها لأحد حتى أرجع إليك.

ص: ٢٢٥

فغلقت الباب ثم توجهت إلى تلك المرأة و كلمتها فلم تجبني، فلححت عليها لترفع إزارها، فلم تفعل حتى أخذت الإزار عن رأسها، فوجدتها رجلا مخلوق اللحية، مخضب اليدين و الرجلين، لابساً ملابس النساء متشبهاً بهن، فلما رأيت ذلك بهت و غشى علي، فلما أفقت قلت له: ما حملك على هذا، فضحنتني و فضحت نفسك، قم فاخرج من حيث أتيت بسترك، و لو علم بك الخليفة لعذبك.

فلزمني، و أنا خفت إن صحت فضحت، و علم بذلك جيرانى، ثم عانقنى و صرعى، و ما كنت تحته إلا كالفرخ بين يدي النسرو، فضنى و هتك ستري، فلما أراد أن يتباعد عنى لم يقدر من شدة السكر، فخر على وجهه مغشياً عليه، فلم أر فيه حركة، فنظرت فى وسطه سكيناً، فجذبتها و قطعت رأسه، ثم رفعت طرفى إلى السماء و قلت: إلهى و سيدى، تعلم أنه ظلمنى، و فضحنى، و هتك ستري، و أنا توكلت عليك، يا من إذا توكل عليه العبد كفاه، يا جميل الستر.

فلما دخل الليل حملته على ظهري، و أتيت به إلى مسجد النبى «صلى الله عليه و آله»، فلما حان وقت الحيض ما رأيت شيئاً مما ترى النساء، فاغتممت لذلك، و أردت (قتله) كى لا افتضح، ثم قلت فى نفسى: أتركه، فإذا خرج قتلته و أخفيت أمرى، حتى ولد هذا الطفل، و ما اطلع عليه أحد، فقلت فى نفسى: هذا طفل، و أى ذنب له حتى أقتله، فللففته و وضعته فى المحراب، و هذا حالى يا بن عم رسول الله.

قال عمر: أشهد أنى سمعت من رسول الله «صلى الله عليه و آله» يقول:

أنا مدينة العلم و على بابها، و سمعته يقول «صلى الله عليه و آله»: أخى على ينطق بلسان الحق. الآن احكم أنت يا أمير المؤمنين هذا الحكم، فإنه لا يحكم فيه سواك.

قال أمير المؤمنين «عليه السلام»: ديه ذلك المقتول ليست على أحد، لأنه ارتكب الحرام، و هتك الحرمه، و باشر بجهله أمرا عظيما، و لا على هذه المرأة شىء من الحد، لأن الرجل دخل عليها من غير علمها، و غلبها على نفسها من غير شهوه منها، و حيث استمكنت منه استوفت حقها.

ثم قال أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنت على كل حال ينبغي أن تحضرى العجوز حتى آخذ حق الله منها، و أقيم عليها حده، فلا تقصرى كى يظهر صدق كلامك.

قالت المرأة: أنا ما أقصر فى طلبها، لكن أمهلنى ثلاثة أيام.

قال «عليه السلام»: أمهلتك. و أمر المرضعه أن ترد الولد إليها، و قالت لها: سميّه مظلوما، و يل لأبيه من الله تعالى يوم تجزى كل نفس بما عملت.

ثم انصرفت إلى بيتها، و دعت ربها بأن يظفرها بالعجوز، ثم إنها خرجت من بيتها و هى متوكله على الله، و إذا بالعجوز فى طريقها، فأخذتها و أتت بها إلى مسجد النبى «صلى الله عليه و آله»، فلما رآها أمير المؤمنين «عليه السلام» قال لها: يا عدوه الله، أما علمت أنا على بن أبى طالب و علمى من علم رسول الله «صلى الله عليه و آله»، اصدقينى عن قصه هذا الرجل الذى أتيت به إلى بيت هذه المرأة.

فقال العجوز: يا أمير المؤمنين، لا أعرف هذه المرأة، و لا رأيتها قط،

و لا أعرف الرجل، و لا أستحل هذه الأمور.

فقال «عليه السلام»: تحلفين على ما قلت.

قالت: نعم.

فقال «عليه السلام»: اذهبي وضعي يدك على قبر رسول الله، و احلفي أنك لا تعرفين هذه المرأة، و لا رأيته قط، فقامت العجوز و وضعت يدها على قبر رسول الله «صلى الله عليه و آله» و حلفت، فاسود وجهها، و هي لا تشعر، فأمر أمير المؤمنين أن يأتوا بمرآه، و ناولها إياها ثم قال: انظري فيها، و إذا وجهها كالفحم الأسود.

فارتفعت الأصوات بالتكبير و الصلاة على محمد و العجوز تنظر و تبكي و تقول: يابن عم رسول الله، تبت و رجعت إلى الله.

فقال «عليه السلام»: اللهم أنت العالم بما فى الضمائر، إن كانت صادقه فى كلامها أنها تابت أرجعها إلى حالها.

فلم يرتفع عنها السواد، فعلم أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنها لم تتب، فقال: يا ملعونه، كيف كانت توبتك لا غفر الله لك.

ثم قال لعمر: مر أصحابك أن يخرجوها إلى خارج المدينة و يرموها، لأنها كانت سبب قتل النفس المحترمه، و هتك حرمة المرأة، و استقرار النطفه من الحرام.

فأمر عمر بذلك، فلما كانت الخلافه إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» كان ذلك الغلام قد كمل فى العمر، ثم قتل فى صفين بين يدي أمير المؤمنين

ص: ٢٢٨

و نقول:

يستوقفنا في هذه الروايه عدّه أمور، نذكرها ضمن العناوين التاليه:

لماذا ظنّها من الأنصار!؟

إننا لم نعرف السبب في أن العبد الذي رأى النائم في المسجد ظن أنه امرأه من الأنصار، فهل عرف نساء الأنصار بدخول المساجد و النوم فيها؟! و هل كان لنساء الأنصار علامه يعرفون بها؟! ألم يكن للأنصار بيوت تكفيهم؟! و لماذا يسمح الأنصار لنسائهم بالنوم في المساجد؟! و أين هي غيرتهم و حميتهم!؟

و لماذا لا تنام نساء المهاجرين في المساجد أيضا!؟

أم أن المطلوب هو تسجيل ما ينقص قدر الأنصار، و لو بهذا المقدار من التلويح و التلميح!؟

من أين تقول هذا!؟

و الالاف هنا: أن عليا «عليه السلام» يقول لعمر: إن النبي «صلى الله عليه و آله» أخبره بما يجري، و بأنه سيوضع طفل في المحراب، ثم يخبر

ص: ٢٢٩

١- (١) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص ٢٣٨-٢٤٢ عن درر المطالب، و عن ابن أبي الحديد، عن الليث بن سعد مختصرا، مقتصرا على وقوع القضية في زمن عمر. و الأنوار العلويه ص ١٠١-١٠٥.

مرضعه الطفل بما تفعله أم الطفل، و برشوتها للمرضعه، و بانتقال الأم من بيتها. و ذلك بصورة تفصيليه و دقيقه.. ثم يعرض «عليه السلام» على أم الطفل أن يخبرها بما جرى لها، إنه «عليه السلام» يخبر بذلك كله، و يصرح:

بأنه سمعه من رسول الله «صلى الله عليه و آله»، مع أنها حادثه جزئيه، و تفاصيل عاديه، لا يظن أحد بأن الأنبياء يخبرون بوقوعها..

و إخبارهم هذا يشير إلى ثلاثة أمور

١- شموليه معارفهم «صلوات الله عليهم» لكل ما يحصل في أمتهم، من صغير الأمور و كبيرها، ربما لأنهم شهداء على هذه الأمة..

٢- إنهم يخبرون أوصياءهم بها أيضا.. لمسؤوليتهم عنها، و شهادتهم عليها أيضا.

٣- إن الأمر بهذا الإخبار يكون قد خرج من دائره الحدس و الإجتهد، ليصبح حقيقه راسخه، لو انتقضت، لأسقطت مقام النبوه أو الإمامه عن الإعتبار.. و إذا تحققت كانت من آيات النبوه.

و لأجل ذلك قال عمر حين وجد الطفل في المسجد بعد تسعه أشهر:

«صدق الله و رسوله، و ابن عم رسوله».

هذا الأسلوب لماذا؟!؟

و قد يسأل سائل: إذا كان على «عليه السلام» يخبر بكل تلكم التفاصيل، فلماذا لا يخبر عمر من أول الأمر باسم القاتل و مكانه فيؤتى به للمساءله و الحساب؟!؟

أو لماذا لا يخبر بالمكان الذى انتقلت إليه أم الطفل بعد رشوتها لمرضعته؟!

أو لماذا لا يقص «عليه السلام» القصة بتمامها على عمر من أول الأمر؟!

و نجيب:

أولاً: بأنه «عليه السلام» أراد أن لا يسلب تلك المرأة القدره على التصرف، و يحرمها من الإختيار، لأنه لو استفاد من عنصر الغيب، و حرمها من ذلك كان ظالماً لها..

ثانياً: لو فعل ذلك، فإن ما سيقصه على عمر أو على غيره، سيبقى فى دائره الإحتمال، و لن يحدث الأثر المطلوب فى إبراز البعد الغيبى لمقام النبوه و الإمامه.. و لن يكون له الأثر الذى يتوخى حدوثه فى تقوية الإيمان، و إظهار أعلام النبوه..

ثالثاً: إن ذلك قد يدفع عمر أو أولياء المقتول للمطالبه بالديه و بالإقتصاص من القاتله، لو لم تظهر المعجزه بأسوداد وجه تلك العجوز حين حلفت اليمين الكاذبه.. و عدم الأخذ بقصه يرويها صحابى لهم خصوصاً إذا كانوا يخالفونه أو يناوئونه، و يسعون فى تصغير شأنه، و تضعيف أمره.

مع أن القاتله لا تستحق هذه العقوبه.. و لا تجب الديه للمقتول كما تقدم.

ادعت عليها، و أتت بها

و يلاحظ هنا: أن المدعيه على العجوز، هى التى تعلقت بالعجوز و جاءت بها، كما أنه «عليه السلام» بعد أن أخبر عمر بالحكم لم يبادر إلى

ص: ٢٣١

تنفيذه، بل ألزم أم الطفل بأن تأتي بالعجوز، ليأخذ حق الله منها، بعد أن يستكمل القرائن المثبتة لصحة ما ذكرته تلك المرأة.

أحكام بالرجم و الصواب الحد

١- عن الرضا «عليه السلام» قال: قضى أمير المؤمنين «عليه السلام» في امرأة محصنه فجر بها غلام صغير، فأمر عمر أن ترحم، فقال «عليه السلام»: لا يجب الرجم، إنما يجب الحد، لأن الذي فجر بها ليس بمدرك (١).

٢- وأمر عمر برجل يمني محصن، فجر بالمدينة أن يرحم.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: لا يجب عليه الرجم، لأنه غائب عن أهله، وأهله في بلد آخر، إنما يجب عليه الحد.

فقال عمر: لا أبقاني الله لمعضله لم يكن لها أبو الحسن (٢).

ص: ٢٣٢

١- ١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٠ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٣ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ٥٢ و مستدرک سفینه البحار ج ٤ ص ٣٢٧ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٤.

٢- ٢) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦٠ و (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١٨٣ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٦ و ج ٧٦ ص ٥٣ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٤.

عن عبد الله بن الحسن قال: دخل على «عليه السلام» على عمر، وإذا امرأه حبلى قد زنت تقاد، ترجم، قال: ما شأن هذه المرأه؟! قالت: يذهبون بي يرموننى.

فقال: يا أمير المؤمنين، لأى شىء ترجم؟! الثن كان لك سلطان عليها، فما لك سلطان على ما فى بطنها. فقال عمر: كل أحد أفقه منى، ثلاث مرات.

فضمنها على حتى ولدت غلاما، ثم ذهب بها إليه، فرجمها (١).

و فى نص آخر: فلما ولدت ماتت.

قال عمر: لو لا على لهلك عمر (٢).

و فى نص آخر: اعتبره الطبرى قضيه أخرى: أن المرأه اعترفت بعد

ص: ٢٣٣

١ - ١) ذخائر العقبى ص ٨١ و الرياض النضرة ج ٣ ص ١٤٤ و كفايه الطالب ص ٢٢٧ و الغدير ج ٦ ص ١١١ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٥٤ و راجع: كتاب الأربعين للشيرازى ص ٤٢٧ و المواقف للإيجى ج ٣ ص ٦٣٦ و الدر و التنظيم ص ٢٦١ و شرح المواقف للجرجانى ج ٨ ص ٣٧٠ و النجاه فى القيامه لابن ميثم البحرانى ص ١٥٣.

٢ - ٢) مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٢ و (ط المكتبة الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٤ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ٥٣ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٥٦.

إخافتها.

فقال له علي «عليه السلام»: «أو ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله» قال: لا حدّ علي معترف بعد بلاء، إنه من قيد، أو حبس، أو تهدد، فلا إقرار له.

فخلى سبيلها وقال: عجزت النساء أن يلدن مثل علي بن أبي طالب.

لو لا علي لهلك عمر (1).

و نقول:

ألف: إنه حتى لو كان عمر لا يعرف حكم الحبلى، فإن نفس ظهور حبلها للناس جميعا يدعو للتساؤل عن جواز رجمها و عدمه، و لا يمكن أن تدعى الغفلة لعمر، و لجميع من حضر ذلك المجلس. فلماذا لم يطرح هذا الأمر، و لو على سبيل التساؤل!؟

ص: ٢٣٤

١-١) ذخائر العقبى ص ٨٠ و راجع: مطالب السؤل ص ١٣ و المناقب للخوارزمي ص ٨١ و الرياض النضرة ج ٣ ص ١٤٣ و الأربعين للفخر الرازي ص ٤٦٦. و راجع: مسند زيد بن علي ص ٣٣٥ و الأحكام ليحيى بن الحسين ج ٢ ص ٢٢٠ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٧٩ و ج ٤٠ ص ٢٧٧ و الغدير ج ٦ ص ١١٠ و مستدرك سفينة البحار ج ٨ ص ٤٩٨ و كشف الغمّة ج ١ ص ١١٠ و كشف اليقين ص ٦٣ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦٠ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٥٦ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٢٠٢ و ج ١٧ ص ٤٥٤ و ج ٣١ ص ٤٧١ و ٤٧٣ و ٤٧٨.

ب: إن علياً «عليه السلام» لم يقل لعمر: لك سلطان عليها، ولا سلطان لك علي ما في بطنها، كما أنه لم يقل: إذا كان لك سلطان الخ..

بل قال: إن كان لك سلطان عليها.

و من المعلوم: أن كلمه «إن» إنما تستعمل في مقام الشك، و كلمه إذا تستعمل في مقام اليقين..

مما يعنى: أن علياً «عليه السلام» يريد أن يسجل هذا الشك في أن تكون لعمر أية سلطه على الناس، و منها سلطه إجراء الحدود.

ج: إن الروايه الثانيه تصرح بأن عمر قد سمع النبي «صلى الله عليه و آله» يقول ذلك، فكيف ساغ له أن يخالف ما كان يسمعه من رسول الله «صلى الله عليه و آله»؟!

د: إن النصوص المتقدمه هي نصوص لأكثر من قضيه واحده، فليلاحظ ذلك.

علي عليه السلام و رجم المجنون

و عن أبي ظبيان، عن ابن عباس قال: شهدت عمر بن الخطاب أتى بامرأه قد زنت، فأمر عمر برجمها؛ فانتزعها على من أيديهم، فردهم.

فرجعوا إلى عمر، فقالوا: ردنا على.

قال: ما فعل هذا علي إلا لشيء. فأرسل إليه فجاءه، فقال: ما لك رددت هؤلاء؟!

قال: أما سمعت النبي «صلى الله عليه و آله» يقول: رفع القلم عن

ثلاثه: عن النائم حتى يستيقظ، و عن الصغير حتى يكبر، و عن المبلى حتى يعقل؟!!

فقال: بلى.

فقال: هذه متبلاه بنى فلان، فلعله أتاها، و هو بها (١).

فقال عمر: لا أدري.

فقال علي: أنا أدري.

فترك رجمها (٢).

ص: ٢٣٦

(١-١) أى و الحال أن البلاء كان بها فى ذلك الوقت.

(٢-٢) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٦٥١ و جامع الأصول، و تيسر الوصول ج ٢ ص ٥ و إرشاد السارى ج ١٠ ص ٩ و ذخائر العقبى ص ٨١ و ٨٢ و تذكره الخواص ج ١ ص ٥٦٠ و مسند أحمد ج ١ ص ١٥٤ و سنن أبى دواد ج ٤ ص ١٤٠ و سنن الدارقطنى ج ٣ ص ١٣٨ و ١٣٩ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٦٤ و السنن الكبرى للنسائى ج ٤ ص ٣٢٣ و مستدرک الحاكم ج ١ ص ٢٥٨ و ج ٢ ص ٥٩ و ج ٤ ص ٣٨٩ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٦ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٨ و الإرشاد للمفيد ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٥٠ و ج ٧٦ ص ٨٨ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٣٠٤ و مسند أبى يعلى ج ١ ص ٤٤٠ و سنن سعيد بن منصور ج ٢ ص ٦٧ و المغنى لابن قدامه ج ١٠ ص ١٦٩ و الرياض النضره ج ٢ ص ١٤٤ و ينابيع الموده ص ٢١١ و (ط أخرى) ج ٢ ص ١٧٢ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٢٣-

و قال المناوى فى فىض القدير: و اتفق له (لعلى «عليه السلام») مع أبى بكر نحوه (١).

و نقول

يلاحظ هنا:

ألف: أن اعتذار عمر عن الخطأ الذى وقع فيه، و كاد أن يودى بنفس محترمه بأنه لا يدري، لا يعفيه من المسؤليه، حيث إن على الحاكم أن يستقصى فى بحثه عن حيثيات الحكم الذى يصدره، و ليس له أن يبادر إلى إصدار أى حكم قبل الوقوف على مختلف الوسائل و الجهات و الحثيات المؤثره فى حكمه بنحو أو بآخر.

و من الواضح: أن المرأه المبتلاه ليس أمرها بالذى يخفى على الناظر البصير، فكان ينبغى أن يدرك أن ثمه خلا- يظهر فى كلماتها أو حر كاتها، أو

(٢)

و(ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٣١٦ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٥١ و الغدير ج ٦ ص ١٠١ و ١٠٢ عن بعض من تقدم، و عن فىض القدير ج ٤ ص ٣٥٧ و(ط دار الكتب العلميه) ج ٤ ص ٤٧٠ و حاشيه شرح العزيزى على الجامع الصغير ج ٢ ص ٤١٧ و فتح البارى ج ١٢ ص ١٠١ و عن عمدته القارى ج ١٠ ص ١٥١ و النص و الإجتهد ص ٣٧٥ و جواهر المطالب لابن الدمشقى ج ١ ص ١٩٨ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٩٢ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٥٤.

ص: ٢٣٧

١-١) فىض القدير ج ٤ ص ٣٥٧ و(ط دار الكتب العلميه) ج ٤ ص ٤٧٠ و الغدير ج ٦ ص ١٠٢.

ما إلى ذلك. إلا إذا كان جنونها أدواريا.. كما يدل عليه قوله «عليه السلام»:

لعله أتاها و هو بها. و لكنها حتى فى هذه الحالة تكون فى حال إفاقتها قادره على الدفاع عن نفسها، و إخباره بحالها.

فإذا أخبرته، و لم يصدقها، لم يجر له المبادره إلى إقامه الحد عليها إلا بعد أن يتحقق من الأمر، بسؤال من يعرفها..

على أنه قد كان من الممكن أن يسأل عن هذه المرأه من يعرفها. و أن يتعرف عن هويتها قبل أن يقدم على أى فعل تجاهها.

فإن كانت حاملا، لم يجر له رجمها قبل وضع حملها..

و إن كانت متزوجه و زنت فإنها لا- ترجم قبل أن يعرف أنها ليست حاملا من زوجها، لأن حملها يفرض عليه التريث فى إجراء الحكم فى حقها إلى أن تضع، و عليه أن يسأل عن زوجها إن كان حاضرا أو غائبا، و متى غاب. كما لا بد من معرفه ورثتها، و غير ذلك مما يرتبط بها.

و لكن عمر لم يفعل شيئا من ذلك فيما يظهر، و لو فعل ذلك لظهر له حالها فى أغلب الظن، بل بادر إلى الأمر برجمها بدون تثبت.

ب: أخرج البخارى هذا الحديث فى صحيحه، بعد أن حذف منه معظمه، فقال: «قال على لعمر: أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق، و عن الصبى حتى يدرك، و عن النائم حتى يستيقظ؟^(١)».

ص: ٢٣٨

(١- ١) صحيح البخارى، باب لا يريج المجنون و المجنونه (ط دار إحياء التراث) ج ١٤ ص ٧٩ و (ط دار الفكر) ج ٨ ص ٢١.

فلماذا يتصرف البخارى فى الأحاديث، و يحذف منها مثل هذه الأمور الحساسه. و لكنه لا يتصرف فى الأحاديث الأخرى التى تتضمن تفاصيل من الرواه غير مفيده؟!

ج: و اللافت هنا أن تعرف أن البخارى لم يكن قادرا على اخفاء الحقيقه بتمامها، فان نفس عباره التى أوردتها تدل على وجود حذف، يحتاج فهم عباره التى ابقاها إلى مراجعه المحذوف حيث قال: ام علمت ان القلم الخ.. فدل على أنه «عليه السلام» فى مقام لومه على عدم عمله بعلمه.

تشبهت بجاريتنه فواقعا

عن أبى روح: أن امرأه فى عهد عمر تشبهت بأمه لرجل -و ذلك ليلا- فواقعا، و هو يرى أنها جاريتنه، فرفع إلى عمر، فأرسل إلى على «عليه السلام»، فقال: اضرب الرجل حدا فى السر، و اضرب المرأه حدا فى العلانيه (1).

و نقول:

ص: ٢٣٩

١- ١) تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٤٧ و الكافى ج ٧ ص ٢٦٢ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ١٤٣ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٠٩ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣١٣ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٥ ص ٣٩٠ و المصنف لابن أبى شيبه ج ٦ ص ٤٩٤ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٧٣ و التاريخ الكبير للبخارى ج ٤ ص ٢٣١، و فى كتاب: المقنع للمفيد ص ١٢٤ و (ط مركز النشر الإسلامى) ص ٧٨٤ و مستدرک الوسائل ج ١٨ ص ٧٠ و السرائر لابن إدريس ج ٣ ص ٤٤٨ و مختلف الشيعه ج ٩ ص ١٤٩: فوطأها من غير تحرز.

المشهور بين الأصحاب اختصاص الحد بالمرأه، و لكن قد عمل بمضمون هذه الروايه القاضى.

و قال الشيخ الحر العاملى «رحمه الله»: «حمله أكثر الأصحاب على شك الرجل أو ظنه، و تفریطه فى التأمل، و أنه حينئذ يعزّر، لما تقدم فى تزويج امرأه لها زوج، و غير ذلك» (١).

غير أن ذلك لا يكفى لرفع الإشكال. فإن الإمام «عليه السلام» لم يأمر بتعزير الرجل، بل أمر بجلده الحد فى السر. و هذا معناه: أن القضية كانت أكثر من تفریط فى التأمل.

فإنه إذا كان غافلاً عن هذا الأمر، فذلك يكفى لدرء الحد و التعزير عنه، فإن الحدود تدرأ بالشبهات. و إن كان متعمدا فلماذا يجلد فى السر؟!

و ربما يكون السبب فى أمره بجلد الرجل الحد كاملاً فى السر، أنه قد بدأ و طأها و هو غافل، ثم شك، أو علم بالأمر فى أثناء الفعل، فغلبته شهوته، و أكمل ما بدأه، فاستحق الحد. و لكنه خفف عنه، لأنه أصبح فى وضع يصعب عليه فيه التوقف، و إن كان ممكناً لغير المتهاون فى أمر الشرع و الدين. و استكشاف هذا الأمر ربما تيسر من خلال اقرارهما و قرائن أحوالهما.

و قال المجلسى «رحمه الله»: «يمكن حملها على أنه «عليه السلام» كان

ص: ٢٤٠

١- ١) وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ١٤٣ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٠٩.

يعلم: أنه إنما فعل ذلك عمدا، و ادعى الشبهه لدرء الحد. فعمل «عليه السلام» في ذلك بعلمه (١).

غير أننا نعلم: أنه «عليه السلام» إنما يعامل الناس وفق الإيمان و البيئات، و لا يأخذهم بما علمه عنهم بطرق غير عاديه.

غير أن ما يهون الخطب هنا: أن الروايه ضعيفه سندا أيضا.

حكم من يعمل عمل قوم لوط

١- محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن سيف بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن العزمي، عن أبيه عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، عن أبيه «عليهما السلام» قال: أتى عمر برجل قد نكح في دبره، فهم أن يجلده، فقال للشهود: رأيتموه يدخله كما يدخل الميل في المكحله؟! المييل في المكحله؟!

فقالوا: نعم.

فقال لعلي «عليه السلام»: ما ترى في هذا؟!

فطلب الفحل الذي نكحه فلم يجده.

فقال علي «عليه السلام»: أرى فيه أن تضرب عنقه.

قال: فأمر به فضربت عنقه.

ثم قال: خذوه، فقد بقيت له عقوبه أخرى.

قال: و ما هي؟!

ص: ٢٤١

قال: ادع بطنَ (أى حزمه) من حطب.

فدعا بطن من حطب، فلف فيه، ثم أخرجَه فأحرقه بالنار.

قال: ثم قال: إن لله عبادا لهم فى أصلابهم أرحام كأرحام النساء.

قال: فما لهم لا يحملون فيها؟!

قال: لأنها منكوسة، فى أدبارهم غده كغده البعير، فإذا هاجت هاجوا، و إذا سكنت سکنوا.

٢- و روى أبو على الأشعري، عن الحسن بن على الكوفى، عن العباس بن عامر، عن سيف بن عميره، عن عبد الرحمن العزمى قال:

سمعت أبا عبد الله «عليه السلام» يقول: وجد رجل مع رجل فى إماره عمر، فهرب أحدهما و أخذ الآخر فجىء به إلى عمر، فقال للناس: ما ترون؟!

قال: فقال هذا: اصنع كذا. و قال هذا: اصنع كذا.

قال: فما تقول يا أبا الحسن؟!

قال: اضرب عنقه.

فضرب عنقه.

قال: ثم أراد أن يحمله، فقال: مه، إنه قد بقى من حدوده شىء.

قال: أى شىء بقى؟!

قال: ادع بحطب.

قال: فدعا عمر بحطب، فأمر به أمير المؤمنين «عليه السلام» فأحرق

به (١) و سند هذه الروايه صحيح.

و نقول:

١- إن هذه القضية من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى أى تعليق، غير أن من الغريب جدا أن لا يكون الخليفة عارفا بحد من يعمل عمل قوم لوط، بل هو يبادر إلى الأمر بجلده. وهذا لا يتوافق مع أحكام الشرع الشريف.

٢- والأغرب من ذلك: أن يكون سائر الناس من حوله يجهلون حكم هذه الواقعة أيضا، فيشير كل منهم عليه برأى، مع علمه و علمهم بأن دين الله لا يصاب بالعقول -و أن الآراء لا قيمه لها فى قبال حكم الله تعالى..

ثم نجد فريقا من الناس يدعى لهؤلاء الإجتهد، و يعطيهم حق الفتوى!؟

٣- و قد لفت نظرنا أيضا: أن عليا «عليه السلام» قد ذكر لهم حكم اللائط بصورة تدريجيه، ظهر من خلالها: أن ثمة جهلا مطبقا بهذه الأحكام، و أن هذا لا يختص بعمر، بل هو شامل لجميع من حضر، و قد ظهر ذلك بصورة جليه من خلال المسارعه إلى حمله، قبل أن يجرى عليه بقيه حدوده.

مع احتمال أنه «عليه السلام» لم يذكر لهم تلك الأحكام دفعه واحده،

ص: ٢٤٣

١- ١) بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٩٤ و ٢٩٥ و الكافي ج ٧ ص ١٩٩ و ٢٠٠ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ١٥٨ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٢٠ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٥٢ و الإستبصار ج ٤ ص ٢١٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٤٣٧ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٧٠.

خوفا من أن يستثقلوها، و يبادروا إلى رفضها، استنادا إلى بعض الذرائع الواهيه.

وقد ذكر المعتزلى: أن الصحابه رفضوا العمل بكثير من النصوص، و لجأوا إلى آرائهم كما ذكرناه فى موضع آخر من هذا الكتاب.

٤- قد يقال: إن ما ذكره «عليه السلام»، من وجود غده لدى من يفعل به ذلك العمل الشنيع، إذا هاجت هاج، و إذا سكنت سكن. لعله يشير إلى زياده الهرمونات الأثويه لدى هذا النوع من الناس، فيميلون إلى هذا العمل الشنيع..

غير أننا نرى: أن هذا تمحل غير مقبول، إذ لماذا لا يكون الإمام يتحدث عن حاله نادره، تكون لدى أشخاص بهذا النحو الذى ذكره «عليه السلام»، و كان ذلك الذى كان صاحب المشكله منهم؟!!

و يرى بعض الأخوه الأكارم: أن ذلك قد يحصل لبعض الناس على سبيل العقوبه لهم على ذنب اقترفوه، أو اقترفه آباؤهم.. فيصير ذلك من موجبات ميلهم إلى هذا الأمر، و إن كان لا يفقدهم عنصر الإختيار، و القدره على مقاومه تلك الرغبه..

و للأعمال آثارها كما دلت عليه الآيات و الروايات، و قد عاقب الله الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله.. و نقضوا ما عاهدوا الله عليه بما ذكره بقوله: فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ.. (١).

ص: ٢٤٤

(١ - ١) الآية ٧٧ من سوره التوبه.

و ورد: إن من فعل كذا ألقى الله عليه شهوه النساء، أو من فعل كذا، جاء ولده مخثنا.. أو نحو ذلك.

لا- مانع من تكرار الحدث وفق ما ورد في الروايتين المتقدمتين، ولعل احدهما تكفلت ببيان عقوبه المفعول به، والأخرى ببيان عقوبه الفاعل..

٦- و يبقى هنا سؤال: إن هذه القضية قد حدث نظيرها في عهد أبي بكر، فهل لم يكن عمر عارفا بتلك الحادثة؟! أم أنه نسي ما أشار به علي «عليه السلام» في عهد أبي بكر؟! ربما يكون الاحتمال الأول هو الأقرب، بأن يكون كتاب خالد قد وصل إلى أبي بكر، فقرأه، و اكتفى باستشاره علي «عليه السلام»، ثم أجاب علي الكتاب، و تستر علي الموضوع، لأنه رأى أن من المصلحة التستر علي موضوع كهذا.

التي ولدت لسته أشهر

عن أبي الأسود: رفع إلى عمر امرأه ولدت لسته أشهر، فسأل عنها أصحاب النبي «صلى الله عليه و آله»، فقال علي «عليه السلام»: لا رجم عليها؛ ألا ترى أن الله يقول: وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (١). فسته للحمل، و سنتان لمن أراد أن يتم الرضاعه. و قال: ثم بلغنا: أنها ولدت آخر لسته أشهر (٢).

ص: ٢٤٥

١- (١) الآية ١٥ من سورة الأحقاف.

٢- (٢) الدر المنثور ج ١ ص ٢٨٨ و ج ٦ ص ٤٠ و تذكره الخواص ج ١ ص ٥٦٢ و الإرشاد للمفيد ج ١ ص ٢٠٦ و السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٤٤٢ و المناقب-

و فى بعض الروايات: أن عمر أراد أن يرجم تلك المرأة، فجاءت أختها إلى على «عليه السلام»، فسألته إن كان يعلم لأختها عذرا، فأجابها «عليه السلام» بالإيجاب، فكبرت تكبيره سمعها عمر، و من عنده، ثم أخبرته بقول على «عليه السلام»، فأرسل إليه فسأله الخ.. (١).

(٢)

-للخوارزمى ص ٩٥ و كفايه الطالب ص ٢٢٦ و الرياض النضرة ج ٢ ص ١٤٢ و ذخائر العقبى ص ٨٢ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٥٢ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٥ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٥٧ و ج ٦ ص ٢٠٥ و الميزان ج ١٨ ص ٢٠٧ و سبل الهدى و الرشاد ج ١١ ص ٢٨٩ و تفسير الرازى ج ٢٨ ص ١٥ و ينابيع الموده ص ٢١١ و (ط دار الأسوه) ج ١ ص ٢٢٦ (ط أخرى) ج ٢ ص ١٧٢ و سنن سعيد بن منصور ج ٢ ص ٦٦ و عن مختصر جامع بيان العلم ص ١٥٠ و أربعين الرازى ص ٤٦٦ و عن تفسير النيسابورى فى تفسير سوره الأحقاف، و نور الثقلين ج ٥ ص ١٤. و المجموع للنووى ج ١٨ ص ١٢٩ و المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ١١٥ و الشرح الكبير لابن قدامة ج ٩ ص ٨٦ و كشاف القناع للبهوتى ج ٥ ص ٤٨٤ و كتاب الأربعين للماحوزى ص ٤٧٠ و الغدير ج ٦ ص ٩٣ و المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٣٤٩ و معرفه السنن و الآثار ج ٦ ص ٦٥ و جامع بيان العلم و فضله ج ٢ ص ٨٨ و نظم درر السمطين ص ١٣١ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦٠.

ص: ٢٤٦

١- (١) راجع: المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٣٥٠ و الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠ و ٤١ عن عبد الرزاق، و عن عبد بن حميد، و ابن المنذر، و الغدير ج ٦ ص ٩٣ و الإمام على بن -

و عن مسروق: أتى عمر بإمرأه قد نكحت في عدتها، ففرق بينهما، و عاقبهما، و جعل مهرها في بيت المال. و قال: لا يجتمعان أبدا.
فبلغ ذلك عليا، فقال: ما بال الصداق و بيت المال؟! إن كانا جهلا- فلها المهر بما استحل من فرجها، و يفرق بينهما، و لا جلد عليهما، فإذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب.

فخطب عمر، و قال: رد الجهالات إلى السنه. فرجع إلى قول علي (1).

(1)

-أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص ٦٨٢ و الإستذكار لابن عبد البر ج ٧ ص ٤٩٢ و كنز العمال ج ٦ ص ٢٠٥ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٥٠٣.

ص: ٢٤٧

١- ١) راجع: ذخائر العقبى ص ٨١ و أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٠٤ و (ط دار الكتب العلميه) ج ١ ص ٥١٥ و المناقب للخوارزمي ص ٩٥ و تذكره الخواص ج ١ ص ٥٦١ و جامع بيان العلم لأبي عمر ج ٢ ص ١٨٧ و الرياض النضرة ج ٢ ص ١٩٦ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٢٧ و ج ١٠١ ص ٣ و كفايه طالب ص ٣٣٤ و مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٦١ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٣ عن عمرن، و ابن شعيب، و أبي الضحى، و الأعمش، و القاضي أبي يوسف، و السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٤٤١ و ٤٤٢ و الغدير ج ٦ ص ١١٣ و ١١٤ و المحرر الوجيز ج ١ ص ٣١٧ و الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ١٩٤ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٤٨٢ و مستدرک الوسائل ج ١٤ ص ٣٩٦ و كتاب-

١- بالنسبة للمرأة التي ولدت لسته أشهر، نلاحظ

ألف: هناك مسائل يواجهها الخلفاء تضطربهم إلى الإفصاح عن أنهم لا يملكون أى حل لها.. ولا يكون أمامهم أى مخرج منها إلا بسؤال العارفين.

و منها هذه المسألة بالذات، لأن الإقدام على أى إجراء فيها سوف ينقل و يذاع فى جميع الأصقاع، فإن ظهر الخطأ فيه، فسوف يوجب الفضيحة لذلك المخطئ. و سيلحق به ضررا بالغا، من حيث تضمنه للجراه على الفتوى بغير علم، الأمر الذى يشير إلى قله الورع لديه.

فالسؤال عنها هو أقل الضررين، و أهون الشرين، لإمكان جبر بعض الكسر فيه بالتظاهر بالانصاف، و بالورع و التقوى.

ب: تميزت هذه المسألة بأن الواقع الموضوعى قد أيد صحة الإستدلال بالآيه الكريمة فسد بذلك الباب أمام أى متأول، أو متمحل للأعدار الواهيه. حيث تضمنت بلاغا عن أن نفس تلك المرأة قد ولدت ولدا آخر لسته أشهر أيضا.

ج: قد جرى نظير هذه الحادثه فى زمن عثمان، فبلغ ذلك عليا، فأتاه، فقال: ما تصنع؟! اليس ذلك عليها، ثم قرأ عليه الآيات و بينها.

(١)

-الأربعين للماحوزى ص ٤٧١ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٠ ص ٤٥٠ و المصنف لابن أبى شيبة ج ٣ ص ٤٠٦ و ج ٤ ص ١٢٢ و الإستذكار ج ٥ ص ٤٧٥ و نظم درر السمطين ص ١٣١.

فقال عثمان: والله ما فطنت لهذا، فأمر بها عثمان أن ترد، فوجدت قد رجمت.. فشب الغلام، فاعترف به الرجل. وكان أشبه الناس به إلخ.. (١).

٢- بالنسبة للتي نكحت في عدتها نلاحظ

ألف: هنا سؤال يحتاج إلى الإجابة، وهو أن من تزوج امرأة في عدتها جاهلاً، ثم فارقها قبل الدخول، فإنها لا تحرم عليه مؤبداً.

ولكن إذا كان هناك دخول، فإنها تحرم عليه، سواء أكانا جاهلين أو

ص: ٢٤٩

١- (١) الغدير ج ٦ ص ٩٤ و ج ٨ ص ٩٧ عن الموطأ ج ٢ ص ١٧٦ و أبي عمر في العلم ص ١٥٠ و تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٥٧ و (ط دار المعرفة) ج ٤ ص ١٦٩ و السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٤٤٢ و أضواء البيان ج ٥ ص ٣٩١ و ج ٧ ص ١٤٩ و تاريخ المدينة لابن شبة ج ٣ ص ٩٧٩ و تاريخ يعقوبى ج ٢ ص ١٧٤ و تيسير الوصول ج ٢ ص ٩ و الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠ عن ابن المنذر، و ابن أبي حاتم، و الميزان ج ١٨ ص ٢٠٧ و تفسير ابن أبي حاتم ج ١٠ ص ٣٢٩٣ و سبل الهدى و الرشاد ج ١١ ص ٢٨٩ و راجع: الطرائف لابن طاووس ص ٤٨٧ و بحار الأنوار ج ٣١ ص ٢٤٦ و ج ٤٠ ص ٢٣٦ و عمده القارى ج ٢١ ص ١٨ و المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٣٥١ و الإستذكار ج ٧ ص ٤٩١ و كنز العمال ج ٥ ص ٤١٩ و جامع البيان ج ٢ ص ٦٦٦ و معانى القرآن للنحاس ج ١ ص ٢١٥ و أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٥١٧ و تفسير السمعانى ج ١ ص ٢٣٦ و الجامع لأحكام القرآن ج ١٦ ص ١٢٠ و ١٩٣ و سبل الهدى و الرشاد ج ١١ ص ٢٨٩ و نهج الحق ص ٣٠٢.

عالمين. وهذا لا خلاف فيه، بل عليه الاجماع بقسميه: المحصل، و المنقول.

لكن هذا الحديث يخالف ذلك، و يقول: إذا كان هناك دخول، و كانا جاهلين، فإنها لا تحرم عليه، بل يكون بعد انقضاء العده خاطبا من الخطاب.

و يمكن أن يجاب

أولا: إن بعض نصوص الروايه ليس فيها عبارته: ثم يكون خاطبا من الخطاب.. فراجع (1).

ثانيا: قد يكون المراد: أنه استحل من فرجها ما دون الدخول، فيثبت لها من المهر ما يناسب ذلك. و هو نصف المهر. و ليس المراد الدخول التام ليثبت تمام المهر، و ليوجب ذلك التحريم المؤبد.

و لكن هذا التوجيه غير وجيه، لأنه «عليه السلام» قال: يثبت لها المهر، و الظاهر هو: ثبوت جميعه، و ذلك يكون مع الدخول التام..

نعم، هو يصح لو كان قد قال: يثبت لها من المهر الخ..

ب: يؤخذ على الخليفه: أنه ليس له أن يجعل المهر فى بيت المال.

و لا أن يجعله صدقه فى سبيل الله.

و ليس له أن يجلدھا، لفرض أنهما فعلا ذلك عن جهاله..

ص: ٢٥٠

١-١) السنن الكبرى للبيهقى ج ٧ ص ٤٤١ و ٤٤٢ باب اجتماع العدين، و الحديث الرابع فى الباب الذى بعده، و الغدير ج ٦ ص

.١١٤

و إذا كانت المفارقة قبل الدخول، فلا معنى لحكمه بتحريمها مؤبداً..

نوبيه تزنى و لا ترجم

عن يحيى بن حاطب قال: توفي حاطب، فاعتق من صلى من رقيقه و صام. و كانت له أمه نوبيه قد صلت و صامت، و هى أعجميه لم تفقه. فلم ترعه إلا بحبلها. و كانت ثيباً.

فذهب إلى عمر فحدثه، فقال: لأنت الرجل لا تأتى بخير.

فأفزره ذلك.

فأرسل إليها عمر، فقال: أحبلت؟!!

فقال: نعم، من مرغوش بدر همين. فإذا هى تستهل بذلك، لا تكتمه.

قال: و صادف علياً، و عثمان، و عبد الرحمن بن عوف.

فقال: أشيروا علىّ، و كان عثمان جالساً فاضطجع.

فقال على و عبد الرحمن: قد وقع عليها الحد.

فقال: أشر على يا عثمان؟!!

فقال: قد أشار عليك أخواك.

قال: أشر على أنت.

قال: أراها تستهل به كأنها لا تعلمه، و ليس الحد إلا على من علمه.

فقال: صدقت، صدقت. و الذى نفسى بيده ما الحد إلا على من علمه.

فجلدها عمر مائه، و غربها عاما (١).

قال ابن القيم: وهذا من دقيق الفراسه (٢).

و نقول:

أولاً: إن مجرد جهر النوبيه بما فعلت لا يثبت أنها لا تعرف أن الزنا حرام، لا سيما و أنها قد صلت و صامت.. فلعل هذه النوبيه لم تكتم هذا الحرام فى الإسلام، لأنه فى قومها، أو فى من هم على شاكلتها من الإمام مما لا يتحاشى منه، فعدم كتمانها لهذا الأمر لا يلازم عدم معرفتها بحكم الله فيه.

ص: ٢٥٢

١- ١) الغدير ج ٦ ص ١٧٤ و ج ٨ ص ٢٢٧ عن كتاب الأم للشافعى ج ١ ص ١٣٥ و (ط دار الفكر) ج ١ ص ١٧٨ و (ط أخرى) ج ١ ص ١٥٧ و ج ٩ ص ٣ و اختلاف الحديث للشافعى (مطبوع بهامش كتاب الأم) ج ٧ ص ١٤٤ (ج ٧ ص ٥٠٧) و السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٣٨ و ذكر أبو عمر شرطاً منه فى العلم ص ١٤٨ (ص ٣٠٨ ح ١٥٤٨). و المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٤٠٣ و ٤٠٤ و معرفه السنن و الآثار ج ٦ ص ٣٥٦ و المسند للشافعى (ط دار الكتب العلميه) ص ١٦٨ و (ط دار الفكر) ج ١ ص ٣٠١ و المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٨٤ و ٤٠٢ و كنز العمال ج ٥ ص ٤١٦ و الإحكام لابن حزم ج ٤ ص ٥٣٦ و تاريخ المدينه لابن شبه ج ٣ ص ٨٥١.

٢- ٢) الطرق الحكيمه ص ٦٥ و النص و الإجتهد ص ٣٧٧ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٥٥.

بل لعلها أرادت أن تتجاهل هذا الأمر، لكي لا تعرض نفسها للعقوبه الأقصى و الأشد. و قد عرفنا أن عليا لم يرض بادعاء بعضهم الجهل بتحريم الخمر، حتى تحقق من ذلك، فأرسله إلى الصحابه، ليرى إن كان أحد منهم قرأ عليه آيه تحريم الخمر أم لا..

فلما ظهر له صدقه استتابه، و أطلقه.

ثانيا: قول عثمان «أراها تستهل به كأنها لا تعلمه» يدل على أن عثمان لم يتيقن من عدم علمها، بل هو احتمال ذلك.

و لا- يكفي إصدار الحكم فى أمر ما لم يعرف الوجه فيه على سبيل القطع. و هو يحتمل جهلها، و لكنه يصدر الحكم الثابت للجاهل على نحو القطع و اليقين. و لذلك قال عثمان: و ليس الحد إلا على من علمه.

ثالثا: قول عثمان ليس الحد إلا- على من علمه. إن المراد أن الحد لا- يثبت إلا- على من علم بثبوت الحد فهو غير صحيح لأن المطلوب هو العلم بحرمة الزنا، أما العلم بثبوت الحد فليس شرطا فى ثبوت الحد، بل يقام على الزانى سواء علم به أو جهله.

و إن كان المراد هو العلم بحرمة الزنا.. فإن الحد لا يسقط بمجرد ادعاء الجهل بحرمة الزنا، بل لا بد من التثبت من ذلك، كما فعل على «عليه السلام» فى قصه شرب قدامه بن مظعون للخمر و ادعائه عدم العلم بحرمتها، حيث أمر على «عليه السلام» بأن يطاف به على الصحابه ليعلم إن كان أحد قرأ عليه آيه تحريم الخمر أم لا. و لو قبل من المذنبين ذلك بمجرد ادعائه لعطلت الحدود.

رابعاً: إذا فرضنا: أنه لا حد عليها، و أنها كانت تجهل، فلماذا جلدتها عمر مئة؟! فإن المئه حد من حدود الله.

و لو قلنا: لم يكن عليها حد، بسبب جهلها. فهذا تعزير.. فإنه يقال:

ألف: لا تعزير عليها أيضا للسبب نفسه، و هو الجهل.

ب: إذا كان عمر قد قال لعثمان: صدقت، فلما يعزرها، أو يحدها.. فإن المفروض ان الجهل عذر لها.

خامساً: لم نعرف وجهها لإضافه تغريب عام إلى جلد المئه..

سادساً: لو سلمنا: أن جلد المئه ليس حداً، و هو من التعزيرات..

و سلمنا جدلاً: أن التعزير ثابت في حقها.. فإننا نقول:

التعزيرات يجب أن لا تبلغ الحد، فقد روى حماد بسند صحيح عن أبي عبد الله الصادق «عليه السلام» قال: قلت: كم التعزير؟! فقال: دون الحد.

فقال: دون الحد.

قال: قلت: دون ثمانين؟! قال: لا، و لكن دون أربعين، فإنها حد المملوك.

قلت: و كم ذاك؟! قال: على قدر ما يراه الوالى من ذنب الرجل، و قوه بدنه (١).

قلت: و كم ذاك؟! قال: على قدر ما يراه الوالى من ذنب الرجل، و قوه بدنه (١).

قال: على قدر ما يراه الوالى من ذنب الرجل، و قوه بدنه (١).

ص: ٢٥٤

١- (١) الكافي ج ٧ ص ٢٤١ و علل الشرائع ج ٢ ص ٥٣٨ و الإستبصار ج ٤ ص ٢٣٧ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٩٢ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ -

و فى معتبره إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم «عليه السلام» عن التعزير: كم هو؟!

فقال: بضعة عشر سوطاً. ما بين العشرة إلى العشرين (1).

و الظاهر: أنه لا منافاه بين هاتين الروايتين، إذ لعل الأولى قد نظرت إلى الحد الأقصى فى التعزير للرجل القوى، المذنب ذنباً غير عادى.. و الثانية ناظره إلى الذنوب التى لا تصل إلى الحدود القصوى، إذا صدرت من أشخاص عاديين فى درجه تحملهم.

أما المروى عند أهل السنه، فقد ذكر العلامة الأمينى «رحمه الله» روايات عندهم تحدد التعزير بعشره أسواط.

فقد رووا عن النبى «صلى الله عليه و آله» أنه قال: لا يحل لأحد أن يضرب أحداً فوق عشره أسواط إلا فى حد من حدود الله. و بمعناه

(1)

-ص ٢٢٨ و ٣٧٥ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٤٧٢ و ٥٨٤ و رياض المسائل ج ١٣ ص ٥٤١ و جواهر الكلام ج ٤١ ص ٢٥٧ و بحار الأنوار ج ٧٦ ص ١٠٢ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٥١٠ و ج ٢٦ ص ٨٨.

ص: ٢٥٥

١- ١) تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ١٤٤ و تحرير الأحكام للعلامة الحلى ج ٥ ص ٤١١ و جواهر الكلام ج ٤١ ص ٣٩٢ و وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٣٧٤ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٥٨٣ و راجع: الكافى ج ٧ ص ٢٤٠ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٦ ص ٨٨.

١-١) سنن الدارمي ج ٢ ص ١٧٦ و الغدير ج ٦ ص ١٧٥ عنه، و عن المصادر التاليه: صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٥١٢ و (ط دار الفكر) ج ٨ ص ٣٢ باب كم التعزير و الأدب، و سنن أبى داود ج ٤ ص ١٦٧ و عن صحيح مسلم ج ٣ ص ٥٤٠ و (ط دار الفكر) ج ٥ ص ١٢٦ و مستدرک الحاكم ج ٤ ص ٣٨٢ و (تحقيق المرعشلى) ج ٤ ص ٣٧٠ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٣٢٧ و ٣٢٨. و المجموع للنووى ج ٢٠ ص ١٢٣ و روضه الطالبين ج ٧ ص ٣٨٢ و مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٩٣ و المغنى لابن قدامه ج ٨ ص ١٦٣ و ج ١٠ ص ٣٤٧ و المحلى لابن حزم ج ٨ ص ١٧٢ و ج ١١ ص ١٧٣ و سبل السلام ج ٤ ص ٣٧ و نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٢٨ و من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٧٣ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ٣٧٥ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٥٨٤ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٥ ص ٢٧٨ و ج ٢٦ ص ٨٨ و مسند أحمد ج ٤ ص ٤٥ و شرح مسلم للنووى ج ١١ ص ٢٢١ و فتح البارى ج ١٢ ص ١٥٧ و عمده القارى ج ٢٤ ص ٢٤ و المصنف لابن أبى شيبه ج ٦ ص ٥٦٧ و منتخب مسند عبد بن حميد ص ١٤٣ و بغيه الباحث ص ١٨١ و الأحاد و المثنائى ج ٣ ص ٤٦٦ و السنن الكبرى للنسائى ج ٤ ص ٣٢٠ و صحيح ابن حبان ج ١٠ ص ٣٠٧ و المعجم الكبير للطبرانى ج ٢٢ ص ١٩٦ و سنن الدارقطنى ج ٣ ص ١٤٤ و معرفه السنن و الآثار ج ٦ ص ٤٧٠ و الإستيعاب ج ٤ ص ١٦١٠ و نصب الرايه ج ٤ ص ١٧٥ و الدرأيه فى تخريج أحاديث الهدايه ج ٢ ص ١٠٧ و كتر العمال ج ٥ ص ٣٠٤ و ٣٩٦-

و روى أيضا عنه قوله: لا تعزروا فوق عشرة أسواط (١).

سابعاً: ما ذنب حاطب حتى يفزعه عمر بقوله: «لأنت الرجل لا تأتي بخير»!؟

و هل صحيح: أن ذلك الرجل كان كذلك!؟

ثامناً: و يبقى سؤال: كيف يجلدّها و هي حامل. و هل بقى ولدها في بطنها بعد هذا الجلد!؟ أم أنه انتظر بها حتى تضع، ثم أمر بجلدها!؟

لا رجم على المضطّره لشربه ماء

أتى عمر بامرأه زنت، فأفرت، فأمر برجمها.

فقال على «عليه السلام»: لعل بها عذرا.

ثم سأله عن ذلك، فذكرت: أنها عطشت فاستسقت راعياً، فأبى أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها. فأبت عليه ثلاثاً، فلما ظمئت، و ظنت أن نفسها ستخرج أعطته الذي أراد، فسقاها.

فقال على «عليه السلام»: الله أكبر، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا

(١)

و علل الدارقطني ج ٦ ص ٢٢ و أسد الغابه ج ٣ ص ٣٢٦ و ج ٥ ص ١٤٥ و الإصابه ج ٤ ص ٣٠٥ و ج ٢ ص ٤٢٣ و سبل الهدى و الرشاد ج ٩ ص ١٩٨.

ص: ٢٥٧

١- ١) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٦٧ و الغدير ج ٦ ص ١٧٥ و فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٧ و الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٧٤١ و كنز العمال ج ٥ ص ٣٩٠ و ٣٩٥ و سبل الهدى و الرشاد ج ٩ ص ١٩٨.

فخلى سبيلها (٢).

و نقول:

يبدو أن هذه المرأة قد سلمت نفسها في مكان حسبه ذلك الراعى خاليا، ثم تبين ان هناك من ينظر إليهما، دون أن يعلم بوجوده، فلما أخذت اعترفت المرأة بصدور الفعل منها.

ص: ٢٥٨

١- ١) الآية ١٧٣ من سورة البقره.

٢- ٢) راجع: الطرق الحكيمه لابن قيم الجوزيه ص ٦٣ و ٦٤ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٥٦ عن البغوى. و راجع: السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٣٦ و ٤١١ و الرياض النضرة ج ٣ ص ١٤٤ و ذخائر العقبى ص ٨١ و الغدير ج ٦ ص ١١٩ و ١٢٠ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٩ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٩٠ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٨ ص ١١٢ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٣٨٤ و من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٢٥ و الإرشاد ج ١ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٤٩ و تفسير العياشى ج ١ ص ٧٤ و النص و الإجتهد ص ٣٧٦ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٥ ص ٣٧٠ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٥٣ و ج ٧٦ ص ٥٠ و المغنى لابن قدامه ج ١٠ ص ١٥٩ و مستدرک سفينه البحار ج ٤ ص ٣٢٨ و ج ٦ ص ٤٥٨ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ١٧ ص ٤٥٦ و ج ٣٢ ص ١٣٧ و ١٦٧ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦١ و الشرح الكبير لابن قدامه ج ١٠ ص ١٨٥.

ولا ندرى.. كيف يمكن أن نتصور حاكما، أو قاضيا يبادر إلى رجم امرأة لمجرد أنها اعترفت بالزنا، قبل أن يسألها عن سبب فعلها. ولو لحب الاستطلاع، فإن الرجم لا يثبت على كل من ابتلى بهذا الأمر كيفما اتفق، فلو أن امرأة اضطرت إلى ذلك لحفظ حياتها من الهلاك، ولم يكن لها طريق لذلك سوى التمكين من نفسها، فإن الحكم ليس هو الرجم في هذه الحالات.

فإذا كان هذا الحكم ليس ثابتا على كل حال، بل هو ثابت في بعض الأحوال دون بعضها الآخر، فلا بد من إحراز تحقق موضوع الحكم بجميع حيثياته و خصوصياته.

فهل عدم التحقيق و التدقيق في هذا الأمر ناشئ عن الإستهانه بكرامات الناس، و بحياتهم؟! أم أن هناك ثقة فائقة للحاكم بالذين كانوا يعملون لمساعدته في مثل هذه الشؤون؟! فيكون التهاون منهم في متابعه الأمور؟! أم أنهم كانوا يجهلون بما يجب عليهم عمله في أمثال هذه القضايا؟!!

لا ندرى. و لعل تكرار هذه الحوادث يثبت لنا أن التهاون، و إن كان حاصلا، و لكن ذلك لا يعفى القاضى من التثبت و السؤال و لو في بعض المرات، فلا يمكن الرمي بالمسؤوليه على عاتق الاعوان، و تبرئه المتصدى نفسه.

هل تنكر الأم أولادها؟!

ص: ٢٤١

هناك قصتان تشابهان في بعض الجهات، فإن الولد عزيز، ولا يمكن التخلي عنه في الظروف العادية: وخصوصا من قبل الأم.. وفي هاتين القصتين جاءت الأمور على خلاف هذه القاعده، إذ في إحداهما تنكر الأم ولدها طمعا في الميراث.. وفي الأخرى تنكره و تتخلي عنه لأجل أن تتبنى ولدا آخر.

و الفرق بين الولدين أن هذا أنثى، وهي تريد أن يكون لها الولد الذكر.. فتتخلي عن ابنتها و تنكرها، وتسعى للإستئثار بالولد الآخر لنفسها، وليس هو لها.. بل هو لرفيقتها الأخرى.. وفي هذا الفصل بعض ما يرتبط بهما بين القصتين، فلاحظ ما يلي:

إنّ يوم الفصل كان ميقاتا

قال المعتزلي: «حدثني الحسين بن محمد السيني، قال: قرأت على ظهر كتاب: أن عمر نزلت به نازله، فقام لها و قعد، و ترنج لها و تقطر، و قال لمن عنده: معشر الحاضرين، ما تقولون في هذا الأمر.

فقالوا: يا أمير المؤمنين، أنت المفزع و المنزع.

فغضب و قال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ قُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (١) أما و الله أنى و إياكم لنعلم ابن بجدتها، و الخبير بها.

قالوا: كأنك أردت ابن أبى طالب؟!

قال: و أنى يعدل بى عنه! و هل طفحت حره بمثله.

قالوا: فلو دعوت به يا أمير المؤمنين!

قال: هيهات، إن هناك شمخا من هاشم، و أثره من علم، و لحمه من رسول الله «صلى الله عليه و آله»، يؤتى و لا يأتى، فامضوا بنا إليه.

فانقصفوا (أى اجتمعوا) نحوه، و أفضوا إليه، فألفوه فى حائط له، عليه تبان، و هو يتركل على مسحاته (أى يضرب مسحاته برجله لتغيب فى التراب)، و يقرأ: أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى إِلَى آخِرِ السُّورَةِ (٢)، و دموعه تهمى على خديه، فأجهش الناس لبكائه فبكوا، ثم سكت و سكتوا، فسأله عمر عن تلك الواقعة، فأصدر جوابها.

فقال عمر: أما و الله، لقد أراذك الحق، و لكن أبى قومك.

فقال: يا أبا حفص، خفض عليك من هنا، و من هناك، إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتًا (٣).

فوضع عمر إحدى يديه على الأخرى، و أطرق إلى الأرض، و خرج،

ص: ٢٦٤

١- ١) الآية ٧٠ من سورة الأحزاب.

٢- ٢) الآية ٣٦-٤٠ من سورة القيامة.

٣- ٣) الآية ١٧ من سورة النبأ.

كأنما ينظر في رماد» (١).

و نقول:

الذى يبدو لنا هو أن هذه الروايه هي نفس الروايه التى وزن فيها «عليه السلام» لبين الرضيعين، و هي الروايه التى نوردها فيما يلى ثم نعلق على الروايتين إن شاء الله بما يقتضيه المقام، مع العلم بأن روايه أخرى تقدمت فى هذا الكتاب. و قد المحنا إلى بعض ما فيها.. و الروايه التى نريد أن نتحدث عنها هنا هي التاليه:

علي عليه السلام يزن لبن الرضيعين

عن شريح، قال: كنت أقضى لعمر بن الخطاب، فأتاني يوما رجل، فقال لى:

يا أبا أميه، إن رجلا أودعنى امرأتين: إحداهما حره مهيره، و الأخرى

ص: ٢٦٥

١- ١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٧٩ و ٨٠ و راجع: المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٣١ و حياه الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشى ج ١ ص ٢٩٩ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦٧ و راجع: كنز العمال ج ٥ ص ٨٣٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣١ ص ٤٩٤ و الروضه فى فضائل أمير المؤمنين ص ١٢٧. و راجع: الفضائل لابن شاذان ص ٣٨٠ و ٣٨١ و (ط المطبعه الحيدريه- النجف) ص ١٣٦ عن كتاب أعلام النبوه، و فى هامشه عن: الروضه، و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٢٢ و ج ٣ ص ١١٢ و عدّه الداعى ص ١١١ و منار الهدى للبحراني ص ٥١٠.

سريه، فجعلتهما في دار، و أصبحت اليوم، فإذا هما قد ولدتا غلاما و جاريه.

و كلتا هما تدعى الغلام لنفسها، و تنتفى من الجاريه. و قد جئتك أيها القاضي أطلب قضاءك.

فلم يحضرني شيء فيهما أفضى به، فأتيت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فقصت عليه القصة، فقال: فما الذي قضيت بينهما؟

قلت: لو كان عندي قضاء فيهما ما أتيتك.

فجمع عمر من حضره من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه و آله»، ثم أمرني أن أقص عليهم ما جئت به، و جعل عمر يشاور أصحاب رسول الله «صلى الله عليه و آله»، و كلهم يرد الرأي إليه.

فقال عمر: لكني أعرف مفرع القضية و منتزعاها.

قالوا: كأنك أردت ابن أبي طالب.

قال: نعم، و أين المذهب عنه.

قالوا: فابعث إليه يأتيتك.

قال: إن له شمخه من هاشم، و أثره من علم تقتضينا أن نسعى إليه، و لا تأذن له أن يسعى هو إلينا، فقوموا بنا إليه.

فلما جئناه وجدناه في حائط له يركل فيه على مسحاه، و يقرأ قول الله تعالى: **أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى** (١). ثم يبكي بكاء شديدا.

ص: ٢٦٦

١- (١) الآية ٣٦ من سورة القيامة.

و لم يجد القوم بدا من أن يمهلوه حتى تسكن نفسه، و يرقأ دمه. ثم استأذنوا عليه، فخرج إليهم (١) و عليه قميص قدت أكمامه إلى النصف منها، ثم قال «عليه السلام»: ما الذي جاء بك يا شريح؟!

قلت: أمر عرض جئنا نسأل عنه.

فأمرني فقصصت عليه القصة، فقال: فبم حكمت فيهما؟!

قلت: لم يحضرني حكم فيهما.

فأخذ بيده من الأرض شيئاً، ثم قال: الحكم فيها أهون من هذا. ثم أمر بإحضار المرأتين، و أحضر قدحا، ثم دفعه إلى إحداهما قائلاً لها: احلبى فيه.

فامتثلت المرأة فحلبت..

(فوزنه. ثم حلبت المرأة الأخرى) ثم وزنه أيضاً.

ثم قال لصاحبه اللبن الخفيف: خذى ابنتك. و قال لصاحبه اللبن الثقيل خذى ابنتك.

ثم التفت «عليه السلام» إلى عمر قائلاً: أما علمت أن الله تعالى حط المرأة عن الرجل في ميراثها؟! أو كذلك كان لبنها دون لبنه.

زاد في نص آخر: و أن عقلها نصف عقله، و شهادتها نصف شهادته، و أن ديته نصف ديته. و هي على النصف في كل شيء، فأعجب به عمر إعجاباً شديداً.

ص: ٢٦٧

(١-١) أى أنهم استأذنوه فى أن يكلموه فى حاجتهم، فترك مسحاته، و خرج من الموضع الذى هو فيه إليهم، و اقترب منهم.

فقال الإمام: خفض عليك أبا حفص إنَّ يَوْمَ الْفَضْلِ كَانَ مِيقَاتًا (١) «(٢)».

و نقول:

أشارت هذه الرواية إلى عده أمور نذكر منها ما يلي:

لماذا يغضب عمر!؟

ذكرت الرواية: أن عمر بن الخطاب استشار أصحابه في الأمر الذي نزل به، فقالوا له: أنت المفزع و المنتزع، فغضب.. و أمرهم بتقوى الله،

ص: ٢٦٨:

١- (١) الآية ١٧ من سورة النبأ.

٢- (٢) راجع: الملا-حم و الفتن لابن طاووس ص ٣٥٦ و على إمام الأئمة للشيخ أحمد حسن الباقوري ص ٢١٦ و ٢١٧ و كنز العمال ج ٥ ص ٨٣٠ و مصباح الظلام للجرداني ج ٢ ص ١٣٦ و مستدرک سفینه البحار ج ٨ ص ٥٤٤ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٣٢ ص ١٦١ و راجع: وسائل الشيعة (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٧ ص ٢٨٦ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢١٠ و تهذيب الكمال (ط سنه ١٤١٢ هـ) ج ٦ ص ٢٦٧ و (ط دار الكتب الإسلاميه) ج ٦ ص ٣١٥ الحديث رقم ٨٧٣ و من لا يحضره الفقيه (ط مركز النشر الإسلامى) ج ٣ ص ١٩ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣١٧ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ١٣٥ و الإمام على بن أبى طالب «عليه السلام» للهمداني ص ٦٨١ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ١٢ و مستدرک الوسائل ج ١٧ ص ٣٩٢ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٧ و (ط المكتبه الحيدريه) ج ٢ ص ١٨٨ و قال: و قد أشار الغزالي إلى ذلك فى الإحياء عند قوله: و جوب الغرم على الإمام إلخ..

و بالقول السديد. ثم ذكر لهم من هو المرجع فى هذه القضية..

و نقول:

أولاً: إن جواب القوم لعمر، و أرجاعهم الأمر إليه قد جاء وفق ما هو متوقع من أمثاله، و ما هو المفروض فى مثله، حيث إن الناس يفترضون فى من يتصدى لمقام خلافة النبوه، أن يقوم مقام النبى «صلى الله عليه و آله»، و لا سيما فيما هو أبرز خصائصه و هو بيان الأحكام، و حل معضلات المسائل، فكيف إذا كانت المسألة المعروضة هى من السهولة، بحيث كانت أهون من شىء التقطه على «عليه السلام» من الأرض، و لعله تبته، أو عود يابس، أو نحو ذلك؟!

كما أن من يضع نفسه فى مقام خلافة النبوه، لا بد أن يكون قد استعد لمثل هذه المسائل، و يعتبر نفسه أنه هو المرجع و المنزع لها. إذ لا- يصح منه أن يجعل نفسه فى هذا الموقع، ثم يقول: لست مسؤلاً- عن أمثال هذه الأمور.. و لذلك لم يتنصل عمر من المسئولية عن ذلك فى مختلف المسائل التى واجهته.

ثانياً: لقد دل كلام عمر مع أصحابه على أنه كان يعرف بالمفزع و المنزع، فلماذا سألهم؟! و لماذا لم يبادر هو إلى الرجوع إليه، و الطلب منه؟! أم أنه يريد أن يأخذ منهم المبرر لرجوعه إلى على، لكى لا- يعتبر أخذه برأيه مأخذاً عليه، و دليلاً- على رضاه به، و موافقته له؟! اليتمكن من أن يتخلص و يتخلص من تبعه ذلك، و ليكون قادراً على الطعن بصحته، ثم يجعل تبعه الرجوع إليه على عاتق غيره.

فيكون بذلك قد أصاب عصفورين بحجر واحد.. فهو قد حل مشكلته،

ص: ٢٦٩

و خرج منها..و هو أيضا قادر على الطعن فى صحه الحل،و قادر أيضا على جعل قبوله مرهونا بعدم الميل إلى مخالفه رغبه الجماعه.أى أن عمر يريد أن يأخذ من على،ولا يريد أن يعطيه شيئا.

بل هو يريد أن يجعل من أخذه هذا وسيله ابتزاز لما هو أعلى و أعلى قيمه.و هو الطعن بالعلم و بالخلق الرضى لعلى«عليه السلام»..إلا- أن موقفهم الغامض قد أغضب الخليفه،لأنه اضطره إلى تحمل مسؤوليه الرجوع إلى على،و الخضوع و البخوح له،دون أن تكون لديه فرصه للتخفيف من وقع ذلك..

إن فيه شمخا من هاشم

و لكن نفس عمر أبت إلا الانتقاص من شخصيه على باتجاهين:

حيث نسب إليه«عليه السلام»:

ألف:أن فيه شمخه من هاشم.

ب:إن فيه أثره من علم..

لكننا نقول:

ان عمر نفسه قد قال لبعض ما نسب التيه إلى على«عليه السلام»:إن من حقه أن يكون فيه هذا التيه لكن كلامه هنا جاء فى سياق المعيب له،و نحن لا ندرى ما هى الحالات التى ظهرت له فيها هذه الشمخه فى على«عليه السلام»،فعلى«عليه السلام»هو القرآن الناطق،و هو نفس رسول الله«صلى الله عليه و آله»بنص القرآن.فهل يستطيع عمر أن يجد فى رسول الله شمخه من هاشم،ما دام أن رسول الله«صلى الله عليه و آله»هو ابن هاشم أيضا.

ص :٢٧٠

أم أن التهمه بالشمخه لا- يعرفها أحد من الناس فى بنى هاشم سوى عمر،فهى تبقى حكرا عليه،تماما كما كانت تهمه دعابه على«عليه السلام» حكرا على عمر أيضا،حيث صرح المعتزلى:بأن أحدا فى الأمه لا يستطيع أن يأتى بخبر واحد ظهرت فيه هذه الدعابه التى ادعاها عمر..لا قبل عمر ولا بعده.

على أننا قد وجدنا:أن عليا«عليه السلام»كان فى بعض الموارد هو الذى يعرض على عمر إذا عرض له أمر أن يرسل إليه لكى يأتيه،و يحل له ما أشكل عليه.فراجع قصه الذين أصابوا بيض نعام،و هم محرمون.فقد قال له على«عليه السلام»:«ألا أرسلت إلى؟! قال:أنا أحق بإتيانك (١).

فلماذا أذنت له شمخته،و أثره العلم التى لديه«عليه السلام»بأن يأتى

ص: ٢٧١

١- (١) راجع:ذخائر العقبى ص ٨٢ و الغدير ج ٦ ص ١٠٣ عنه،و عن الرياض النضرة ج ٢ ص ٥٠ و ١٩٤ و عن كفايه الشنقيطى ص ٥٧ و مناقب آل أبى طالب ج ٢ ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و(ط المكتبه الحيدريه)ج ٢ ص ١٨٦ و نظم درر السمطين ص ١٣٠ و تاريخ مدينه دمشق ج ٥٣ ص ٣٤ و غايه المرام ج ٥ ص ٢٦٥ و مستدرک الوسائل ج ٩ ص ٢٦٥ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣٠٤ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٣١ و ج ٩٦ ص ١٥٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ١١ ص ٢٤١ و جواهر المطالب لابن الدمشقى ج ١ ص ١٩٥ و شرح إحقاق الحق(الملحقات) ج ٨ ص ٢٠٧ و ج ١٧ ص ٤٤١.

فى مسأله بىض النعام، و لم تأذن له بذلك فى مسأله الاختلاف فى المولودين هنا؟! أم يعقل أن تكون هذه الشمخه قد ظهرت هنا، و زالت فى قصه بىض النعام؟!

فإن قال قائل: إن عمر خاف من ان لا يستجيب على «عليه السلام» لدعوته حين يرسل إليه من يدعوه، كما جرى له مع أبى بكر فى بعض المناسبات..

فجوابه: ان تلك المناسبه كانت فى أجواء التحدى، و اظهار السلطه، بهدف افهام الناس امورا باطله. أما حين يكون الهدف هو حل المشكلات و الإستفاده من العلم.. فعلى «عليه السلام» لا يمتنع عن المجىء لو دعوه إليهم، و قد حصل ذلك اكثر من مره..

و قد قرر عمر أخيرا: أن الحق قد أراد عليا «عليه السلام» خليفه و إماما، لكن قومه أبوه.

و السؤال هو: هل يريد الحق، و هو الله تعالى أن يكون إمام الرحمه و خليفه رسول الله «صلى الله عليه و آله» فى الأمه فيه شمخه، و تكبر، و استعلاء؟!

أليست هذه الصفه من الصفات الذميه. التى لا يمكن أن تكون لدى الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا.

كما أن من الصفات المعروفه عن على «عليه السلام» هو شده تواضعه، و سجاحه أخلاقه.

و قد قال صعصعه: كان فينا كأحدنا، لين جانب، و شده تواضع،

و سهوله قياد (1).و من كان كذلك،هل يقال عنه:إن فيه شمهه؟

و إذا كان على«عليه السلام»هو نفس الرسول بنص القرآن،و كان خلق الرسول هو القرآن (2)و هو على خلق عظيم..فهل تجد في أخلاق

ص: ٢٧٣

١-١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١ ص ٢٥ و الصراط المستقيم ج ١ ص ١٦٢ و كتاب الأربعين للشيرازى ص ٤٢٠ و بحار الأنوار ج ٤١ ص ١٤٧ و الإمام على بن أبى طالب«عليه السلام»للهمدانى ص ٥٥٥ و ينابيع الموده ج ١ ص ٤٥٢ و شرح إحقاق الحق(الملحقات)ج ١٨ ص ١٥٢.

٢-٢) راجع:مسند أحمد ج ٦ ص ٩١ و ١٦٣ و ٢١٦ و فتح البارى ج ٦ ص ٤١٩ و عمدته القارى ج ١٦ ص ١١٢ و الأدب المفرد للبخارى ص ٧٤ و خلق أفعال العباد ص ٧٣ و المعجم الأوسط للطبرانى ج ١ ص ٣٠ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ٦ ص ٣٤٠ و تخريج الأحاديث و الآثار ج ٤ ص ٧٥ و كنز العمال ج ٧ ص ١٣٧ و ٢٢٢ و الفتح السماوى ج ٣ ص ١٠٥٣ و فيض القدير ج ٢ ص ١٥٢ و جامع البيان ج ٢٩ ص ٢٤ و تفسير الثعلبى ج ١٠ ص ٩ و تفسير السمعانى ج ٦ ص ١٨ و تفسير البغوى ج ٤ ص ٣٧٥ و تفسير النسفى ج ٤ ص ٢٦٨ و المحرر الوجيز ج ٥ ص ٣٤٦ و زاد المسير ج ٨ ص ٦٦ و التفسير الكبير للرازى ج ٣٠ ص ٨١ و تفسير ابن عربى ج ١ ص ١١٥ و ٤٠٦ و تفسير البيضاوى ج ٥ ص ٣٦٩ و تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ٤٢٩ و تفسير الثعالبى ج ٣ ص ٣٣٣ و ج ٥ ص ٤٦٤ و الدر المنثور ج ٥ ص ٢ و ج ٦ ص ٢٥٠ و ٢٥١ و تفسير أبى السعود ج ٩ ص ١٢ و فتح القدير ج ٣ ص ٤٧٥ و ج ٥ ص ٢٦٧ و ٢٧٠ و تفسير آلوسى ج ١ ص ٣٣٣-

و لكن قومك أبوك!؟

أما قول عمر: أرادك الحق، و لكن قومك أبوك، فلا ندرى ما نقول فيه، و نحن نرى أن عمر و أبا بكر هما اللذان منعا عليا عليه السلام من الوصول إلى ما جعله الله تعالى له فى يوم الغدير. و تهدده عمر بالقتل، و هاجم بيته، و ضرب زوجته، إلى آخر ما هو معروف..

و كان عامه المسلمين من المهاجرين و الأنصار لا يشكون فى أن عليا «عليه السلام» هو صاحب الأمر بعد رسول الله «صلى الله عليه و آله» (١)، و هتفوا يوم السقيفه باسمه، و قالوا: لا نبايع إلا عليا (٢).

(٢)

و ج ٥ ص ١٥٥ و ج ٢٩ ص ٢٥ و أضواء البيان ج ٣ ص ٤٩ و ٢٤٨ و ٥٦٠ و أبو هريره للسيد شرف الدين ص ٩٣ و الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ ص ٣٦٤ و التعديل و التجريح للباغى ج ١ ص ١٦ و تاريخ مدينه دمشق ج ٣ ص ٣٨٢ و تهذيب الكمال ج ١ ص ٢٣٢ و ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤٢٠ و الوافى بالوفيات ج ١ ص ٧١.

ص: ٢٧٤

-
- ١- (١) راجع: الموفقيات للزبير بن بكار ص ٥٨٠ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ٦ ص ٢١ و بحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٥٢ و كتاب الأربعين للشيرازى ص ١٨٦ و الدرجات الرفيعه ص ١٤٣ و غايه المرام ج ٥ ص ٣٠٤ و الغدير ج ٧ ص ٩٣.
- ٢- (٢) راجع: تاريخ الأمم و الملوك (ط دار المعارف) ج ٣ ص ٢٠٢ و (ط الإستقامه) ج ٢ ص ٤٤٣ و بحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣١١ و ٣٣٨ و الكامل فى التاريخ ج ٢ -

وقال زيد بن أرقم في السقيفة في جوابه لابن عوف: «إنا لنعلم أن من بين من سميت من قريش من لو طلب هذا الأمر، لا ينازعه فيها أحد، وهو علي بن أبي طالب» (١).

الجواب الحاسم و الحازم

و كان الجواب الحاسم و الحازم. و الذى يحمل فى طياته الإشارات و الدلائل، التى كان عمر من أعرف الناس بها هو قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: «إِنَّ يَوْمَ الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتًا، فَقَدْ فَهِمَ عَمْرُ الرَّسَالَةِ، فَلَا غَرَّوَ إِذَا أَطْرَقَ إِلَى الْأَرْضِ، وَ خَرَجَ، وَ كَأَنَّمَا يَنْظُرُ فِي رَمَادٍ.

و أثره من علم

و الأنكى من ذلك كله، و الأدهى هو أن عمر يريد أن يشرب من البئر، ثم يلقى فيها حجرا، و ذلك حين أراد أن يستفيد من علم علي «عليه السلام» لحل معضلته، ثم يطعن فى قيمه نفس هذا العلم، و يعمل على

(٢)

- ص ٣٢٥ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ٢ ص ٢٢ و الإكمال فى أسماء الرجال ص ٨٢ و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص ٤٠١ و السقيفة للمظفر ص ٧٣ و ٩٨ و ١٤٢ و الغدير ج ٥ ص ٣٧٠ و ج ٧ ص ٧٨ و غايه المرام ج ٥ ص ٣٢٢ و ج ٦ ص ٢٠.

ص: ٢٧٥

١- ١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ٦ ص ٢٠ و تاريخ يعقوبى ج ٢ ص ١٢٣ الموفقيات ص ٥٧٩ و غايه المرام ج ٥ ص ٣٠٦ و ج ٦ ص ١٣٠.

تصغير شأنه، و توهين أمره، حين زعم أن لدى علي «عليه السلام» أثره من علم.

في حين أن النبي «صلى الله عليه و آله» يقول: أنا مدينة العلم و علي بابها.

و علي «عليه السلام» يقول: علمني رسول الله «صلى الله عليه و آله» ألف باب من العلم يفتح لي من كل باب ألف باب.

و علي «عليه السلام» هو الذي عنده علم الكتاب (1)..إلى غير ذلك مما

ص: ٢٧٦

١ - ١) الأمالى للصدوق ص ٦٥٩ و بصائر الدرجات ص ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و الكافي ج ١ ص ٢٢٩ و دعائم الإسلام ج ١ ص ٢٢ و روضه الواعظين ص ١٠٥ و ١١١ و مختصر بصائر الدرجات ص ٤٠ و ١٠٩ و شرح أصول الكافي ج ٥ ص ٣١٥ و وسائل الشيعة (ط مؤسس آل البيت) ج ٢٧ ص ١٨١ و ١٨٨ و ٢٠٠ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ١٣٤ و ١٣٩ و ١٤٧ و ٣٣٤ و كتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصاري) ص ١٣٠ و ٤٢٢ و مناقب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ج ١ ص ١٩١ و شرح الأخبار ج ٢ ص ٣١١ و نوادر المعجزات ص ٤٧ و عيون المعجزات ص ٣١ و الإحتجاج ج ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢ و الخرائج و الجرائح ج ٢ ص ٧٩٩ و مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج ١ ص ٣٠٩ و ٣١٠ و ج ٣ ص ٣٨ و العمده لابن البطريق ص ١٢٤ و ٢٩٠ و ٢٩١ و الطرائف لابن طاووس ص ٤٩ و ٩٩ و وصول الأخيار إلى أصول الأخبار ص ٥٧ و كتاب الأربعين للشيرازي ص ٤٤٣ و مدينة المعاجز ج ١ ص ٤٧٧ و ينابيع المعاجز ص ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ -

يدل على عظمه و شموليه و سعه علم على «عليه السلام».

فهل يقال لمن هذا حاله: ان عنده اثره من علم؟!..

و لماذا هذا الإيحاء بوهن شأن هذا العلم، و بصغره و محدوديته.

دلالات وزن اللب

و قد دل وزن لبن المرأتين على جواز استعمال الوسائل العلميه الصحيحه، و الثابته نتائجها بصورة يقينيه، كتلك التي تكون من شؤون

(١)

و- ١٩ و ٢٠ و بحار الأنوار ج ٩ ص ١١١ و ج ٢٣ ص ١٩١ و ج ٢٦ ص ١٦٠ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٩٩ و ج ٣٥ ص ١٩٩ و ٣٩١ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ج ٣٧ ص ١٧١ و ج ٣٩ ص ٤٩ و ٩١ و ج ٤٠ ص ١ و ١٤٦ و ٢١٢ و تفسير أبي حمزه الثمالي ص ٢٢٠ و تفسير العياشي ج ٢ ص ٢٢٠ و ٢٢١ و تفسير القمي ج ١ ص ٣٦٧ و تفسير فرات ص ١٢٤ و خصائص الوحي المبين ص ٢١٣ و ٢١٤ و التفسير الأصفى ج ١ ص ٦١٠ و الصافي ج ٣ ص ٧٧ و نور الثقلين ج ١ ص ٧٢٣ و ج ٢ ص ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ج ٤ ص ٨٧ و ٤٥٨ و تنبيه الغافلين لابن كرامه ص ٩٧ و بشاره المصطفى ص ٢٩٩ و كشف الغمه ج ١ ص ٣١٩ و ٣٣١ و نهج الإيمان ص ١٣٩ و تفسير الثعلبي ج ٥ ص ٣٠٣ و شواهد التنزيل ج ١ ص ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ٨٦ و زاد المسير ج ٤ ص ٢٥٢ و الجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٣٣٦ و البحر المحيط ج ٥ ص ٣٩٠.

ص: ٢٧٧

الخلقه، أو من حالاتها التي لا- تنفك عنها..مما يعطى: أنه إذا ثبت أن فحص الحمض النووي مثلا- يحدد بصوره يقينيه العلاقة النسبيه بين شخصين، فإنه يصح الإعتماد عليه في ذلك..ما دام أن ذلك من شؤون الخلقه الثابته،التي لا تنفك عنها.

و الدليل على ذلك:فعل علي«عليه السلام»في هذا المورد،حيث وزن لبني المرأتين،و حدد العلاقة النسبيه بينهما و بين المولودين.

و لهذا الأمر شواهد عديده في قضاء علي«عليه السلام».و قد ورد، و سيرد في هذا الكتاب بعض من ذلك إن شاء الله تعالى.

تحقيقات المعتزلي غير موفقه

قال المعتزلي عن هذا الحديث الذي نحن بصدد الحديث عنه:«أجدر بهذا الخبر أن يكون موضوعا.

و فيه ما يدل على ذلك،من كونه عمر أتى عليا يستفتيه في المسأله، و الأخبار كثيره بأنه ما زال يدعوه إلى منزله،و إلى المسجد.

و أيضا:فإن عليا لم يخاطب عمر منذ ولى عمر الخلافه بالكنيه،و إنما خاطبه بإمره المؤمنين.هكذا تنطق كتب الحديث،و كتب السير و التواريخ كلها.

و أيضا:فإن هذا الخبر لم يسند إلى كتاب معين،و لا إلى راو معين.بل ذكر ذلك (1)أنه قرأه علي ظهر كتاب،فيكون مجهولا،و الحديث المجهول

ص: ٢٧٨

١-١) حق العبارة أن تكون هكذا:ذكر ذلك(الرجل)أنه قرأه الخ..

غير الصحيح» (١).

و نقول:

إن جميع ما ذكره المعتزلى هنا غير مقبول..و ذلك لما يلى:

أولاً: إن الحديث المجهول..و إن كان غير صحيح سندا،و لكن ذلك لا يعنى أنه مكذوب و لا أصل له..

و قد ذكرنا فيما سبق أن هذا الحديث قد روى فى مصادر أخرى لا جهاله فى سنده،فقد رواه الشيخ الطوسى «رحمه الله» بسنده عن عاصم بن حميده عن محمد بن قيس،عن أبى جعفر «عليه السلام».

و رواه الشيخ الصدوق بنفس السند الذى عند الشيخ الطوسى.

و رواه ابن شهر آشوب «رحمه الله» عن قيس بن الربيع،عن جابر الجعفى،عن تميم بن حزام الأسدى.

ثانياً: إن سائر الاشكالات التى أوردها المعتزلى لا تضر فى أصل القضية،و لا تثبت وضعها،بل غاية ما تشته -لو صحت- هو احتمال التصرف فى الروايه من قبل الراوى.

ثالثاً: بالنسبه لذهاب عمر إلى على «عليه السلام» نقول:

ألف: إن بعض نصوص الروايه ذكرت: أن علياً «عليه السلام» قد دعى له.

ب: ما ذكره من أن الأخبار كثيره بأن عمر ما زال يدعو علياً إلى بيته،

ص: ٢٧٩

(١-١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٨٠.

أو إلى المسجد، وإن كان صحيحا في نفسه، لكن هناك أخبار كثيرة أيضا تقول: إن عمر كان يقصد عليا إلى بيته و إلى محل عمله كثير من الأحيان..

و تصرفات عمر لم تكن على و تيره واحده في كثير من القضايا..

بل لعل عمر كان يخشى من امتناع علي «عليه السلام» من اجابه دعوته و لو مره واحده، فتسقط بذلك هيئته.. فلا يدعوه إلا حين يكون علي ثقه من إجابته «عليه السلام».

و المعتزلى لم يقف على جميع كتب الحديث و التاريخ ليصح منه أن يصدر حكمه على هذا النحو. و في هذا الكتاب طائفه من الروايات التي تذكر أن عمر كان يقصد بيت علي أو محل عمله أحيانا.. كما كان يرسل إليه ليأتي إليه أحيانا أخرى.

رابعا: قوله: إن جميع كتب السير و التواريخ تنطق بأن عليا كان يخاطب عمر بإمره المؤمنين غير صحيح، فقد ذكرنا في نفس كتابنا هذا موارد كثيرة كان يخاطبه فيها ب: «يا عمر» تاره، و ب: «يا أبا حفص» أخرى.

تنكر ولدها لأجل الميراث

روى الواقدي، عن جابر، عن سلمان الفارسي «رضى الله عنه» قيل:

جاء إلى عمر بن الخطاب غلام يافع، فقال له: إن أمي جحدت حقى من ميراث أبى و أنكرتنى، و قالت: لست بولدى.

فأحضرها، و قال لها: لم جحدت ولدك هذا الغلام و أنكرتیه؟!!

فقال له: إنه كاذب فى زعمه، و لى شهود بأنى بكر عاتق ما عرفت بعلا.

و كانت قد رشت سبعة نفر كل واحد بعشره دنانير(و قالت لهم:

اشهدوا)بأنى بكر لم أتزوج،ولا عرفت بعلا.

فقال لها عمر:أين شهودك؟!

فأحضرتهم بين يديه،فقال:بم تشهدون؟!

فقالوا له:نشهد انها بكر لم يمسه ذكر ولا بعلا.

فقال الغلام:بينى و بينها علامه أذكرها لها عسى تعرف ذلك.

فقال له:قل ما بدا لك.

فقال الغلام:فإنه كان والدى شيخ سعد بن مالك.يقال له الحارث المزنى.و إنى رزقت فى عام شديد المحل،و بقيت عامين كاملين أرضع شاه.

ثم اننى كبرت،و سافر والدى مع جماعه فى تجاره،فعادوا و لم يعد والدى معهم،فسألتهم عنه؛و ذكروا:أنه درج(أى مات).

فلما عرفت والدى الخبر أنكرتنى و أبعدتنى و قد أخرجتنى الحاجه.

(الصحيح:أضرت بى الحاجه..كما فى مستدرک الوسائل و غيره).

فقال عمر:هذا مشكل لا ينحل،و لا يحله إلا نبى أو وصى نبى،قوموا بنا إلى أبى الحسن على«عليه السلام».

فمضى الغلام و هو يقول:أين كاشف الكرب؟!أين خليفه هذه الأمه حقا؟!

فجاؤوا به إلى منزل على بن أبى طالب«عليه السلام»كاشف الكرب، و محل المشكلات،فوقف هناك يقول:يا كاشف الكرب عن هذه الأمه.

فقال له على بن أبي طالب «عليه السلام»: مالك يا غلام!؟

فقال: يا مولاي!! أمى جحدتنى حقى و أنكرتنى، و زعمت أنى لم أكن ولدها.

فقال الإمام «عليه السلام»: أين قنبر!؟

فأجابه: لبيك، لبيك يا مولاي.

فقال له: امض و احضر الإمراه إلى مسجد رسول الله «صلى الله عليه و آله».

فمضى قنبر و أحضرها بين يدي الامام، فقال لها: و يلك لم جحدت ولدك!؟

فقالت: يا أمير المؤمنين، أنا بكر ليس لى بعل، و لم يمسنى بشر.

فقال لها: لا تطيلي الكلام أنا ابن عم بدر التمام، و مصباح الظلام.

(فقال: و إن جبرائيل أخبرنى بقصتك).

قالت: يا مولاي احضر قابله تنظرنى، أنا بكر أم عاتق أم لا!!.

فأحضرها قابله أهل الكوفه، فلما خلت بها أعطتها سوارا كان فى عضدها، و قالت لها: اشهدى بأنى بكر.

فلما خرجت من عندها قالت له: يا مولاي، إنها بكر.

فقال: كذبت. يا قنبر، عزّينّ العجوز، و خذ منها السوار.

قال قنبر: فأخرجته من كتفها، فعند ذلك ضج الخلائق.

فقال الإمام «عليه السلام»: اسكتوا، فأنا عيبه علم النبوه.

ثم أحضر الجارية و قال لها: يا جارية، أنا زين الدين، أنا قاضى الدين، أنا أبو الحسن و الحسين «عليهما السلام»، انى أريد أن أزوجك من هذا الغلام المدعى عليك فتقبله منى زوجا؟!

فقال: لا، يا مولاي، أتبطل شرائع الإسلام؟!

فقال لها: بماذا؟!

فقال: تزوجنى من ولدى؟! كيف يكون ذلك؟!

فقال الامام: **جَاءَ الْحَقُّ وَ زَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا (١)**، لم لا يكون هذا منك قبل هذه الفضيحة؟!

فقال: يا مولاي، خشيت على الميراث.

فقال لها «عليه السلام»: استغفرى الله تعالى و توبى إليه.

ثم إنه «عليه السلام» أصلح بينهما، و ألحق الولد بوالدته، و يارث أبيه، و صلى الله على محمد و آله (٢).

ص: ٢٨٣

١- (١) الآية ٨١ من سورة الإسراء.

٢- (٢) الفضائل لابن شاذان ص ٢٨٩-٢٩٢ و (ط المكتبة الحيدرية) ص ١٠٦ و مدينة المعاجز ج ٢ ص ٤٥٢ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٦٨ و الروضة فى فضائل أمير المؤمنين ص ٤٥ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ١٤١ و نفس الرحمن فى فضائل سلمان ص ٤١٦ و إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٧٧ عن در بحر المناقب لابن حسنويه، و الصواعق المحرقة، و مستدرک الوسائل ج ١٧ ص ٣٩٢.

و هناك نص آخر لهذه القضية، يختلف فى بعض عناصره عن هذا النص، و ملخصه: أن غلاما شكى إلى عمر أمه التى أنكرت أمومتها له..

فسألها عمر عن ذلك، فحلفت أنها لا- تعرف ذلك الغلام، و أنها لا تزال بكر لم تتزوج، و أنه يريد أن يفضحها فى عشيرتها، و شهد لها أخوتها الأربعة، و أربعون قسامه على ذلك.

فأمر عمر بالغلام بإقامه الحد عليه.

و فى نص آخر: أمر به إلى السجن حتى يسأل، فلقبهم أمير المؤمنين على «عليه السلام»، فقص عليه الغلام قصته، فأمرهم برده إلى عمر، فردوه إليه.

فقال لهم عمر: لقد أمرت به إلى السجن، فلماذا رددتموه إلى؟!!

فقالوا: لقد سمعناك تقول: لا تعصوا لعلى أمرا. و قد أمرنا أن نرده إليك.

ثم جاء على «عليه السلام»، فقال: لأقضى اليوم بقضاء يرضى رب العالمين.

و فى بعض نصوص الرواية: أنه «عليه السلام» قال لعمر: أتأذن لى أن أفضى بينهم.

فقال عمر: سبحان الله كيف لا، و قد سمعت رسول الله «صلى الله عليه و آله» يقول: أعلمكم على بن أبى طالب.

ثم جعل «عليه السلام» يسأل المرأة: ألك شهود؟!

قالت: نعم.

ثم تقدم الشهود فشهدوا بأن المرأة ليست أما للغلام، وأنه إنما يريد أن يفضحها في عشيرتها، (و الشهود: أربعون قسامه، كما في بعض نصوص الروايه).

و في بعض نصوص الروايه أيضا: أنه «عليه السلام» سأل أخوتها:

أمرى فيكم و في أختكم جائز؟!

قالوا: نعم.

فقال الإمام على «عليه السلام»: أشهد الله، و أشهد من حضر من المسلمين إنى قد زوجت هذا الغلام من هذه الجارية بأربعمائه درهم، أدفعها من مالى الخاص.

ثم نادى قنبرا مولاه أن يحضر الدراهم، فأتاه بها، فصبها في يد الغلام قائلا له: صب هذا المال في حجر امرأتك، و لا أراك بعد ذلك إلا و بك أثر العرس.

فقام الغلام، فصب الدراهم في حجر المرأة، فقال لها: قومى معى إلى بيت الزوجيه.

فصاحت المرأة: النار، النار يا ابن عم رسول الله، أ تريد أن تزوجنى من ولدى؟!

هذا- و الله ولدى- و قد زوجنى أخى هجينا، فولدت منه هذا الغلام، فلما كبر أمرونى أن أنتفى منه، و أطرده، مع أنه ولدى. و فوادى يحترق أسفا

ص: ٢٨٥

على ولدى، ثم أخذت بيد الغلام فانطلقت به.

فنادى عمر بأعلى صوته: وا عمراه، لو لا على لهلك عمر (١).

و نقول:

و يستوقفنا هنا الأمور التاليه:

اختلافات بين الروايتين

ان المقارنه بين الروايتين تعطى وجود اختلافات هامه فيما بينهما، لعل ابرزها ما ذكر فيهما عن سبب انكار تلك المرأه لولدها، ففي أحدهما أن

ص: ٢٨٦

١ - ١) راجع: تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي (ط سنه ١٤١٢ هـ) ج ٦ ص ٢٥٩ و ٢٦٠ و (ط دار الكتب الإسلاميه) ص ٣٠٤ و الروضه لابن شاذان ص ٤٥ و الكافي ج ٧ ص ٤٢٣ و مستدرک الوسائل ج ١٧ ص ٣٨٨ و ٣٩٠ و راجع ص ٣٩٢-٣٩٤ و الفضائل شاذان ص ١٠٥ و بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٢٦٨ و ٣٠٤ و وسائل الشيعه (ط مؤسسه آل البيت) ج ٢٧ ص ٢٨٢ و (ط دار الإسلاميه) ج ١٨ ص ٢٠٧ و مدينه المعاجز ج ٢ ص ٤٥٢ و خصائص الأئمه للشريف الرضى ص ٨٣ و جامع أحاديث الشيعه ج ٢٠ ص ١٢٥ و ج ٢٥ ص ١٣٨ و ١٤١ و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص ٦٨ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٧٧ و ج ٣١ ص ٤٨٠ و نفس الرحمن فى فضائل سلمان ص ٤١٦ و الطرق الحكيمه ص ٤٥ و المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٣٦١ و ٣٦٢ عن حدائق أبى تراب الخطيب، و كافي الكليني، و تهذيب أبى جعفر.

السبب هو إصرار اخوتها.. وفي الأخرى إن السبب هو الرغبة في حيازه الميراث.. وربما تكون قد ذكرت كلا الأمرين، بأن ادعت أولاً أن اخوتها هم السبب ثم لما واجهت بعض المشكلات معهم، أو خافت منهم، ادعت أن السبب هو الميراث نفسه.

اختلاف الدواعي و تكرر الحدث

بل قد يقال: لا مانع من تكرر مثل هذه الأمور لدوافع مختلفة، فيكون الداعي للإنكار بنوه الإبن تاره هو التعرض لضغوطات من قبل الإخوة أو غيرهم، لأجل إبعاد ما يرونه عارا عن ساحتهم، ثم يكون الداعي للإنكار مره أخرى هو الطمع في الدنيا، و حيازه ميراث أو غيره..

هل هذا معقول

قد تمر على الانسان أمور كثيرة يشعر بصعوبتها أو بغرابتها.. لكن من الصعب على الإنسان أن يتصور أما تنكر ولدها طمعا بالميراث، فإن ما نعهده من شدة تعلق الأم بولدها يمنع من تقبل و استساغه حدوث مثل هذا الأمر ببساطه.

قوموا بنا إلى أبي الحسن

و قول عمر للناس هنا أيضا: قوموا بنا إلى أبي الحسن «عليه السلام»، شاهد آخر على عدم صحه ما زعمه ابن أبي الحديد من أن عمر لم يأت بنفسه إلى علي «عليه السلام» قط، بل كان علي «عليه السلام» هو الذى يأتى إلى المسجد ليحل لهم المشكلات، و معضلات المسائل.

و يدل أيضا على ما ألمحنا إليه أكثر من مره،من أنه كان قد استقر فى وجدان الناس أن عليا«عليه السلام»هو الملقب لهم فى كل أمر ينوبهم،و أنه «عليه السلام»قد صاغ العلاقه معهم بحيث يصبح تعاملهم معه فى كل ما يرتبط بالدين و أحكامه أمرا سهلا،لا يشكل لهم حرجا.

و دل ذلك أيضا على أنه«عليه السلام»قد فرض مرجعيته فى قضايا العلم و المعرفه و الدين عليهم و على كل أحد..

بل أصبح اعترافهم له بأنه وصى نبي لا يشكل لهم مشكله،بعد أن خيل لهم:أنه قد تم لهم الفصل بين الحاكميه و السلطه،و بين الشريعه و الدين،و قضايا الإيمان و الإسلام.

و لأجل ذلك نرى:أن ما كان ذلك الغلام يردده:أين منزل كاشف الكروب؟!أين خليفه هذه الأمه حقا؟!إلخ..لم يواجه بأيه رده فعل،لا من عمر،و لا من غيره،تجعل منه مشكله لذلك الغلام،و تعقد عليه الأمور.

جبرئيل أخبرنى بقصتك!

و ذكرت الروايه المتقدمه:أنه«عليه السلام»أخبر تلك المرأه بأن جبرئيل قد أخبره بقصتها،مما يعنى أنه يريد أن يتعامل معها على هذا الأساس..

و من الواضح:أن ذلك يضيق عليها مجال المناوره،إلا إن كانت تتهم عليا فى صدقه،أو تتهم جبرئيل فى صحه معرفته..و كلاهما يتضمن جراه و مجازفه كبيره تمس جوهر عقيدتها بالقرآن الذى طهر عليا و شهد له

بالصدق، و تخدش عقيدتها بالنبي و النبوه،التي تستند إلى جبرئيل في حقيقه النبوه و صدقيتها.

و بذلك يكون«عليه السلام»قد حمل تلك المرأه مسؤوليه أى تصرف يجعل الأمور تسير فى الإتجاه الذى يضر بحالها..فقد اعذر من أنذر.

قابله أهل الكوفه

و قد صرحت الروايه أيضا بأنهم أحضروا قابله أهل الكوفه.

و لكننا لا نرى ذلك صحيحا،فإن عمر لم يكن بالكوفه،و كان الحكم و القضاء فى أمر هذه المرأه فى مسجد رسول الله«صلى الله عليه و آله»كما صرحت به الروايه،فالمناسب هو الإتيان بقابله المدينه،لا- قابله الكوفه،فلا بد من الحكم على هذه الفقره بالخطأ و الوهم.

إلا- أن تكون قابله أهل الكوفه كانت فى زياره لها إلى المدينه،و كانت قابله أهل المدينه غائبه أو لم ترض بالحضور فى ذلك الوقت.و هو احتمال لا يعول عليه،و لا يلتفت إليه،إلا إذا صرحت الروايه نفسها به..

جبرئيل هو الذى أخبر عليا عليه السلام

تقول الروايه المتقدمه:إن عليا«عليه السلام»حين قال للمرأة:لم جحدت ولدك،لم يكن يريد أن يوقعها فى فخ الغفله و الإسترسال،بأن تجيب بما يدل على اعترافها بوالديتها له،ليلزمها به.

و لكنه كان يتعامل معها على أساس أنه عالم بتفاصيل هذه القضيه بعينها،ياخبار جبرئيل الذى لا يحتمل فى حقه الكذب أو الغلط.

١- إن هذا لا يعنى ادعاء النبوه لعلى «عليه السلام»، فلعل جبرئيل كان يحدث عليا «عليه السلام»، بما عرفه بطرقه الخاصه به مما قرأه فى لوح المحو و الإثبات، أو رؤيته المباشره لبعض الأحداث، أو سماعه ممن رأى و عاين، سواء أكان من الملائكه، أو البشر أو غير ذلك..

و هذا النوع من الحديث لا- يكون من الوحي، بل هو من حديث الملائكه للناس، تماما كما كان سلمان محدثا، و كما كانت الزهراء «عليها السلام» محدثه، يحدثها الملك بما عرفه مما يجرى على ذريتها..

أما إذا كان يخبره عن الله تعالى، فتلك هى النبوه، و حيث قد دل الدليل على أنه لا نبوه لأحد بعد رسول الله «صلى الله عليه و آله»، فلا بد من أن يكون جبرئيل قد حدث عليا «عليه السلام» بها من عند نفسه، على النحو الأول.. أو أن يكون جبرئيل قد أخبر النبى «صلى الله عليه و آله»، ثم أخبر النبى «صلى الله عليه و آله» عليا بما أخبره به جبرئيل.

٢- إنه «عليه السلام» بالرغم من علمه بصحة ما علمه من أمر هذه المرأه. و رغم تصريحه لها بذلك، لم يحكم عليها بعلمه هذا، بل استمر فى العمل على كشف الخفايا بالوسائل العاديه الميسوره للناس.

و لعل مبرر ذلك: أنه «عليه السلام» كان يملك من المعرفه بأحاييل و ممارسات تلك المرأه ما يجعله يظن بوقوع ذلك الشاب بخديعه منها.

و لعله كان يعرف تلك القابله العجوز، و أنها ليست أهلا للثقه، و أنها لا مانع من أن ترتشى، و تشهد بغير الحق.

٣- صحيح أنه «عليه السلام» لم يقض بعلمه هنا لأجل أنه علم وصل إليه من طريق غير عادى، لا يقع تحت اختيار المكلفين، ولكن ذلك لا يدل على أن القاضى لا يحق له القضاء بعلمه، لأن المقصود بالعلم الذى يحكم به القاضى هو العلم الواصل إليه بالوسائل العاديه، مثل رؤيته أو سماعه بنفسه، أو بالإقرار، أو شهاده الشهود، أو غير ذلك من الوسائل العاديه الموجهه للعلم.

أما العلوم غير العاديه التى لا يقدر عليها البشر عاده كعلم الشاهديه للنبي، أو الإمام أو علم النبي «صلى الله عليه و آله» بواسطه الوحي، أو ما إلى ذلك..فليست هى المقصوده فى قولهم:القاضى يعرض بعلمه أولا.

الإصرار على تفتيش القابله

وقد أصر «عليه السلام» على تفتيش القابله، وإظهار كذبها، لأنه يريد أن يعرّف الناس بصدق الخبر الذى حدثه جبرئيل، ليكون ذلك من دلائل إمامته، و اعلاما منه لهم بشده يقينه بما حباه الله تعالى به، ولكى يحصن الناس من الوقوع فى الشبهه فى أمر عقائدى، لو شكوا فيه لتعرضوا لأعظم خساره فى دينهم و دنياهم.

و يشبه حاله «عليه السلام» فى مضيه على يقينه هنا ما جرى له فى أمر المرأه التى أرسلها حاطب بن أبى بلتعه بكتاب إلى المشركين، يخبرهم فيه بمسير رسول الله «صلى الله عليه و آله» إليهم، ليستعدوا له..فقد أخبرهم النبي «صلى الله عليه و آله» بأمر تلك المرأه و أرسله هو و الزبير بن العوام ليأخذ الكتاب منها، ففتشها، فلم يجدا معها شيئا، فقال الزبير: ما نرى

معها شيئاً..

و لكن عليا«عليه السلام»أصر على صحه ما أخبره به رسول الله «صلى الله عليه و آله»فتهددها،فأخرجت الكتاب لهما من قرونها.

الهجين

الولد عند العرب إن كان من أب عربي،و أم عربيه فهو الصريح أو من أب عربي و أم أعجميه،و هو الهجين المحتقر عند العرب.

أو من أم عربيه و أب أعجمى،فهو المقرف.

و هذه المرأه تزوجت من شاب أبوه عربي،و أمه أعجميه.فهو هجين محتقر،فولده مثله.

مره أخرى لا تعصوا لعلى أمرا

إن هذا الأمر الذى أصدره عمر بأن لا يعصوا لعلى أمرا..يشير إلى أن طريقه تعامل على«عليه السلام»مع الخليفه قد طمأنته إلى أنه«عليه السلام»لا- يريد إلا- إجراء أحكام الشريعه،و بيان حقائقها و دقائقها،و أنه لم يكن ليجعل من ذلك ذريعه لإثاره أجواء احتقان،أو تشهير غير مسؤول، يستبطن التشفى،و الإنتقام..فإنه«عليه السلام»لا يتعامل بهذه الطريقه غير المسؤوله.

و رأى عمر أيضا:أنه«عليه السلام»يحل مشكلات ربما لو لم يجد له حلها لوقع فى المحذور،من حيث أنه قد يؤدى إلى إضعاف موقعه،و ذهاب هيئته،و تحريك الناس ضده حين يظهر أنه قد خالف النصوص الصريحه،

ص: ٢٩٢

و الصحيحه فى كثير من الأحيان.

ثم إنه كان يعلم: أن علياً «عليه السلام» إن اعترض على شىء أو أمر بأمر، فإنه يستند فيه إلى حجه بالغه و قاطعه، و هو قادر و لديه الجراء الكافيه على الإعلان بالاعتراض فيه، و على الإقناع بحيثياته، و موجباته.. و لا يستطيع أحد أن يواجهه بما يبطلها أو يضعفها.

فلماذا يعرض نفسه لاعتراضات على «عليه السلام» التى سوف تترك آثارها البالغه على نفوذ كلمته، و ربما تؤدى -لو ازدادت- إلى يقظه وجدان و ضمير، لربما تطيح بالبقية الباقية من حيويه النظام القائم، و تستنزف قدراته حتى النهايه.

فكان لا بد من تلافى ذلك كله، بإظهار شىء من المرونه مع على «عليه السلام»، إلى الحد الذى لا يؤدى إلى تميع السلطه، و سقوط هيبتها.

على عليه السلام يزوج المرأه بالغلام

و قد استعمل على «عليه السلام» هنا ولايته، من حيث هو إمام، حين زوج تلك المرأه بدون رضا منها لذلك الغلام. من دون أن يستأذن فى ذلك أحدا..

و قد يقول قائل: لعله استأذن أخوه المرأه فى ذلك.

و نجيب: بأن أخوتها لا ولايه لهم عليها فى ذلك.

و قد يقول البعض: إن عمر بإرجاعه القضييه إلى على، يكون قد أذن له فى إجراء هذا التزويج.

أولاً: إن الإذن بالقضاء إنما هو لأجل فصل الخصومه.. وقد كان يكفي أن يأخذ «عليه السلام» بشهاده الشهود، و بغير ذلك من وسائل الاثبات فى القضاء..

و أما التعدى عن ذلك إلى الترويج للعاقل البالغ من غير إذنه. فلا دليل على الإذن به.

ثانياً: إن فاقده الشىء لا يعطيه، إذ لا دليل على ثبوت هذا الحق لعمر، حتى لو كان خليفه و حاكماً. ما دام أن حاكميته لم تأت من خلال اختيار إلهى، جسده رسول الله «صلى الله عليه و آله» فى تنصيب عملى، و بيعه عامه من الناس له على رؤوس الأشهاد، كما جرى يوم الغدير، فإن ذلك لو حصل بالنسبه لعمر بن الخطاب، فمن الطبيعى اعتباره ولياً و متصرفاً، و يستطيع أن ينصب غيره للتصرف أيضاً..

لكن ذلك لم يكن، فمن أين تأتية الولاية ليتمكن أن ينقلها لغيره..

ثالثاً: إن عمر لم يأذن لعلى «عليه السلام» بالقضاء، بل كان على «عليه السلام» هو الذى بادر لنقض قضاء عمر، و إلغائه، ثم كان عمر أحد الذين شهدوا قضاء على، بعد أن بادر هو «عليه السلام» إلى الإعلان بأنه سوف يقضى فيه بقضاء يرضى رب العالمين.

المؤثرات النفسيه

و يلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» قد سلم المهر أولاً للغلام، ثم أمره بأن يصبه فى حجر المرأة، ثم طلب منه أثر العرس، ثم دعا الغلام المرأة إلى بيت

و بذلك يكون قد حاصر المرأه بنحو لا- يبقى لها مجالاً لأى تعلل او تأجيل فى اتخاذ القرار،فجعلها أمام نارين.نار التمرد على إخوتها فى أمر ليس لهم فيه حق،بل هم يمارسون ضغوطهم عليها بصوره عدوانيه و ظالمه، و نار الغضب الالهى،التي لا يمكن لعاقل أن يرجح الدخول فيها،تجنباً لنار موهومه،تقوم على أساس تعدى الأخوه على من لا حق لهم بالتعدى عليه.

الإصرار على المهر الحاضر

و قد رأينا:أنه«عليه السلام»قد ضمن المهر فى ماله،ربما لكى لا يتعلل الغلام بالفقر،و عدم وجود المال،او عدم القدره على الوفاء به،لو كان ديناً عليه..

و لو أنه جعله مؤجلاً- فقد يمكن أن تمتنع تلك المرأه عن التمكين من نفسها قبل استلامها المهر،لأن ذلك من حقها..فإذا استطاعت أن تجد الفرصه للتأجيل،فقد تبادر إلى ذلك أملاً بالخلاص من هذه الورطه آنيا،ثم تدبر لعدم الوقوع فى مثل هذا الفخ مره أخرى.

الفصل السابع

اشاره

زنا المغيره

ص: ٢٩٧

نذكر هنا النص الذى يتحدث عن زنا المغيره، و درء الحد عنه وفقا لما ذكره ابن خلکان و غيره..فنقول:

قالوا:إن هذه القضية حدثت فى السنه السابعه عشره للهجره.

و ذلك أن عمر بن الخطاب كان قد رتب المغيره أميرا على البصره، و كان يخرج من دار الإمارة نصف النهار، و كان أبو بكره يلقاه فيقول: أين يذهب الأمير؟!

فيقول: فى حاجه.

فيقول:إن الأمير يزار و لا يزور.

[قال]:و كان يذهب إلى امرأه يقال لها: أم جميل بنت عمرو، و زوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن وهب الجشمى.

(فبلغ ذلك أهل البصره، فأعظموه، فوضعوا عليهما الرصد).

ثم روى: أن أبا بكره بينما هو فى غرفته مع إخوته، و هم نافع، و زياد، و شبلى بن معبد أولاد سمييه فهم إخوه لأم، و كانت أم جميل المذكوره فى غرفه أخرى قبالة هذه الغرفه، فضرب الريح باب غرفه أم جميل ففتحه.

(و فى نص آخر: أنهم كشفوا الستر)، و نظر القوم، فإذا هم بالمغيره مع

المرأه على هيئة الجماع.

فقال أبو بكره: بليه قد ابتليتيم بها فانظروا، فنظروا حتى أثبتوا، فنزل أبو بكره، فجلس حتى خرج عليه المغيره، فقال له: إنه كان من أمرك ما قد علمت، فاعتزلنا.

(قال:) و ذهب المغيره ليصلى بالناس الظهر، و مضى أبو بكره.

فقال أبو بكره: لا و الله، لا تصلى بنا و قد فعلت ما فعلت.

فقال الناس: دعوه فليصل فإنه الأمير، و اكتبوا بذلك إلى عمر، فكتبوا إليه، فأمرهم أن يقدموا عليه جميعا: المغيره و الشهود.

فلما قدموا عليه جلس عمر، فدعا بالشهود و المغيره، فتقدم أبو بكره فقال له: رأيتك بين فخذيهما؟!!

قال: نعم و الله لكأني أنظر إلى تشريم جدرى بفخذيهما.

فقال له المغيره: ألطفت النظر؟!!

فقال أبو بكره: لم آل أن أثبت ما يخزيك الله به.

فقال عمر: لا و الله حتى تشهد لقد رأيتك يلج فيه إيلاج المروود فى المكحله.

فقال: نعم أشهد على ذلك.

فقال: اذهب مغيره ذهب ربعك.

(قال أبو الفرج: و قيل: إن عليا «عليه السلام» هو قائل هذا القول).

ثم دعا نافعاً فقال له: على م تشهد؟!!

قال:على مثل ما شهد أبو بكره.

قال:لا،حتى تشهد أنه ولج فيها ولوج الميل فى المكحله.

قال:نعم حتى بلغ قدذه.

فقال له عمر:اذهب مغيره،قد ذهب نصفك.

ثم دعا الثالث فقال له:على من (م)تشهد!؟

فقال:على مثل شهاده صاحبى.

فقال له عمر:اذهب مغيره فقد ذهب ثلاثه أرباعك.

(فجعل المغيره يبكى إلى المهاجرين،و بكى إلى امهات المؤمنين حتى بكين معه،كما قال أبو الفرج.

و قال أيضا:و لم يكن زياد حضر ذلك المجلس،فأمر عمر أن ينحى الشهود الثلاثة،و ألا يجالسهم أحد من أهل المدينة،و انتظر قدوم زياد).

ثم كتب إلى زياد،و كان غائبا،و قدم.فلما رآه جلس له فى المسجد، و اجتمع عنده رؤوس المهاجرين و الأنصار،فلما رآه مقبلا قال:إنى أرى رجلا لا يخزى الله على لسانه رجلا من المهاجرين،ثم إن عمر رفع رأسه إليه،فقال:ما عندك يا سلح الحبارى!؟

فقيل:إن المغيره قام إلى زياد،فقال:لا مخبأ لعطر بعد عروس.

فقال له المغيره:يا زياد،اذكر الله تعالى،و اذكر موقف يوم القيامة،فإن الله تعالى،و كتابه و رسوله،و أمير المؤمنين قد حقنوا دمي،إلا أن تتجاوز إلى ما لم تر مما رأيت،فلا يحملنك سوء منظر رأيت،على أن تتجاوز إلى ما لم تر،

فو الله لو كنت بين بطنى و بطنها ما رأيت أن يسلك ذكرى فيها.

قال: فدمعت عينا زياد، و احمر وجهه، و قال: يا أمير المؤمنين، أما إن أحق ما حقق القوم فليس عندى، و لكن رأيت مجلسا، و سمعت نفسا حثيثا و انتهازا، و رأيتته مستبطنها.

و قيل: قال زياد: رأيتته رافعا رجليها، فرأيت خصيتيه تردد ما بين فخذيها، و رأيت حفزا شديدا و سمعت نفسا عاليا.

فقال عمر: رأيتته يدخله و يولجه كالميل فى المكحله.

فقال: لا.

فقال عمر: الله أكبر، قم يا مغيره إليهم فاضربهم.

فقام إلى أبى بكره فضربه ثمانين. و ضرب الباقيين. و أعجبه قول زياد، و درأ الحد عن المغيره.

فقال أبو بكره بعد أن ضرب: أشهد أن المغيره فعل كذا و كذا.

فهّم عمر أن يضربه حدا ثانيا.

قال له على بن أبى طالب «عليه السلام»: إن ضربته فارجم صاحبك. فتركه.

و استتاب عمر أبا بكره، فقال: إنما تستينى لتقبل شهادتى.

فقال: أجل.

فقال: لا أشهد بين اثنين ما بقيت فى الدنيا.

فلما ضربوا الحد قال المغيره: الله أكبر، الحمد لله الذى أخزاكم.

فقال عمر: أخزى الله مكانا رأوك فيه.

(قال:) و ذكر عمر بن شبه فى كتاب أخبار البصره: أن أبابكره لما جلد أمرت أمه بشاه فذبحت، و جعل جلدھا على ظهره.

فكان يقال: ما كان ذاك إلا من ضرب شديد.

(قال:) و حكى عبد الرحمن بن أبى بكره: أن أباه حلف لا يكلم زيادا ما عاش، فلما مات أبو بكره كان قد أوصى أن لا يصلى عليه إلا أبو برزه الأسلمى. و كان النبى «صلى الله عليه و آله» آخى بينهما. و بلغ ذلك زيادا، فخرج إلى الكوفه.

و حفظ المغيره بن شعبه ذلك لزياد، و شكره.

ثم إن أم جميل وافت عمر بن الخطاب بالموسم و المغيره هناك، فقال له عمر: أتعرف هذه المرأه يا مغيره؟!!

فقال: نعم هذه أم كلثوم بنت على.

فقال عمر: أتجاهل على؟! و الله، ما أظن أبابكره كذب فيما شهد عليك، و ما رأيتك إلا خفت أن أرمى بحجاره من السماء.

(قال:) ذكر الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى أول باب عدد الشهور فى كتابه المهدب: و شهد على المغيره ثلاثه: أبو بكره، و نافع، و شبل بن معبد.

(قال:) و قال زياد: رأيت إستا تنبو، و نفسا يعلو، و رجلين كأنهما أذنا حمار. و لا أدرى ما وراء ذلك، فجلد عمر الثلاثه، و لم يحد المغيره (1).

ص: ٣٠٣

١- ١) الغدير ج ٦ ص ١٩٦-١٩٨ و (ط أخرى) ج ١٣٨-١٣٩ و النص و الإجتهد ص ٣٥٤ المورد رقم ٥٧. و أشارا فى الهامش إلى المصادر التالیه: و فیات الأعیان-

و نقول:

إننا لنا مع النصوص المتقدمه وقفات عديده، لا بد لنا من الإقتصار منها على ما يلي:

صلاه المغيره

إن أبا بكره منع المغيره من الصلاه بالناس جماعه، استنادا إلى أن ما فعله أسقطه عن الصلاحيه لهذا المقام.. وهذا يؤيد ما هو ثابت من مذهب أهل البيت «عليهم السلام» من اشتراط العداله و التقوى في إمام الجماعه..

و لم نجد أحدا يقول لأبي بكره بأن ما فعله المغيره، لا يسقط صلاحيته لإمامتهم في صلاتهم..

بل طلبوا منه أن يسمح له بالصلاه لأنه أمير، وهذا موافق لسياسه

(١)

-ج ٦ ص ٣٦٤ الرقم ٨٢١ و فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٣٩ و عمدته القارى ج ١٣ ص ٢٠٨ و المستدرك على الصحيحين ج ٤ ص ٥٦٠ و ٥٦١ ح ٥٩٤٨ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٣٤ و ٢٣٥ و تلخيص المستدرك (ضمن المستدرك للحاكم) ج ٣ ص ٤٤٨ و تاريخ ابن كثير ج ٧ ص ٨١. و راجع: الكامل فى التاريخ ج ٣ ص ٥٤٠-٥٤٢ حوادث سنه ١٧ و تاريخ الأمم و الملوك ج ٤ ص ٦٩-٧٢ حوادث سنه ١٧ و نهايه الأرب ج ١٩ ص ٣٤٥-٣٤٧ و الأغانى ج ١٦ ص ٩٤-٩٨ أخبار المغيره بن شعبه و نسبه، و سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٢٨ الرقم ٧ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٣١-٢٣٩ و الإيضاح لابن شاذان ص ٥٥٢.

ص: ٣٠٤

عمر في الناس،القاضييه بأن للأمير حقوقا ليس سواه مهما فعل..

الأمير إمام الجماعة

إن الناس حين طلبوا من أبي بكره أن يتخلى عن موقفه،استندوا في ذلك إلى أن المغيره كان هو الأمير،فكان المفروض بنظرهم هو أن يفسح له المجال لإمامه الجماعة من أجل ذلك.

و لعل فهم الأمور بهذه الطريقه قد نشأ عن أحد أمرين،أو كليهما

الأول:المرسوم الذي أصدره الخليفه عمر بن الخطاب حول الفتوى، حيث قرر أنها من شؤون و صلاحيات الأمراء دون سواهم..

الثاني:أنهم اعتادوا أن تكون إمامه الصلاه للأمراء،حتى منذ عهد رسول الله«صلى الله عليه و آله»،حيث كان أمراء السرايا يتصدون للصلاه بحسب العاده،رغم أنه لم يكن هناك نص يوجب ذلك عليهم..بل النص الثابت هو اشتراط العداله في إمام الجماعة،و لكنهم كانوا يخطئون في مقام التطبيق،إذ إن المكلف نفسه هو الذي يفترض فيه أن يطمئن إلى إجتماع الشرائط في الإمام..ليقرر إن كان يصلى خلفه أو لا يصلى..

و مجرد نصبه لقياده السريه لا يعنى إلا أنه صالح(بحسب الظاهر) لتحقيق الأهداف من إرسال تلك السريه..و ربما كان صلاحهم لذلك نسبيا أيضا.أى أن هذا الشخص هو أصلح الموجودين المستعدين لقبول هذه المهمه.و إن لم يكن صالحا لهذا الأمر في نفسه،و قد يفشل فيه.

و في جميع الأحوال نقول:

إن تأميره على سريه لا يعنى:أنه جامع لشرائط الفتوى أو الجماعة،أو

غيرها، و لا- يدل على ذلك.. إذ لعله لا- يحسن النطق ببعض الحروف، لتصح إمامته للجماعه، أو لعله لا- يملك المعرفه الكافيه بالفتوى.. أو لعله.. أو لعله..

قم إليهم فاضربهم

و لا- تفوتنا الإشاره هنا إلى أن المغيره كان موتورا من هؤلاء الشهود، و كان يرى: أن حياته قد تعرضت إلى خطر أكيد بسببهم.. فلا معنى للطلب إليه أن يتولى هو ضربهم الحد.. فإن المتوقع منه- في هذه الحال- أن يمعن في الشده عليهم. و أن يكون أذاهم الجسدى منه مضاعفا إذ قد يتجاوز فيه المغيره الحدود المسموح بها شرعا، و هو أيضا أذى للروح لما يتضمنه من تشف و شماته، من هذا الرجل بالذات..

و قد ظهرت آثار هذا التشفى على أجساد هؤلاء الشهود، مما ذكره عمر بن شيبه فى كتاب أخبار البصره، من أن أبا بكره لما جلد أمرت أمه بشاه، فذبحت، و جعل جلد لها على ظهره. فكان يقال: ما كان ذلك إلا من ضرب شديد (1).

ص: ٣٠٦

١- (١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٣٨ و الإيضاح لابن شاذان ص ٥٥٤ و النص و الإجتهد ص ٣٥٧ و وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٦٦ و راجع: السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٣٢٦ و التمهيد لابن عبد البر ج ٥ ص ٣٣٢.

بكاء المغيره

و تقدم: أن المغيره صار يبكى إلى المهاجرين. و بكى إلى أمهات المؤمنين حتى بكين معه.

و نقول:

أولاً- لماذا بكى المغيره لخصوص المهاجرين، و لم يشرك الأنصار معهم في بكائه؟! هل لأنه يرى الأنصار أكثر تمسكا بأحكام الشرع و الدين، فلن يجد عندهم ما يجدى فى الدفع عنه؟! و هل بكى لأمثال عمار، و أبى ذر، و المقداد و على «عليه السلام» و هم من المهاجرين؟! ثانياً: لا- ندرى لماذا تبكى أمهات المؤمنين لبكاء المغيره؟!.. أليس قد أمر الله تعالى بجلد الزانى و الزانيه، و نهى عن الرأفه بهما، فقال تعالى:

الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ! (١).

إستدلال المغيره

و اللافت هنا: إستدلال المغيره لزياد على أن من المستحيل على زياد أن يرى ما يطلبه منه عمر، فإنه حتى لو كان زياد بين بطن المغيره و بطن تلك

ص: ٣٠٧

المراه لم ير ذكره يسلك فى فرجها.

و لا ريب فى كذب هذا الإدعاء، إذ لو صح ذلك لم يمكن للشارع أن يطلبه من الشهود أبداً، لأنه لا يطلب أمراً لا يمكن وقوعه.

و لكن نفس قول المغيره هذا لزياد، يوهمه بأنه إن شهد به، فسيرى الناس أنه كاذب فى شهادته..

و نحن نرى: أن كلمات عمر لزياد، كانت هى الفيصل، و الأشد تأثيراً على زياد..

عزل الشهود عن الناس

و لا ندرى ما هى الحكمه فى الإجراء القاسى الذى اتخذه عمر بحق الشهود بعد إقامتهم الشهاده. فهل كان منع أهل المدينه من

مجالستهم عقوبه لهم لشهادتهم؟!!

و هل يعاقب الشاهد إذا أقام الشهاده و لم يكتمها؟!.

أم أنه خاف من تلقينهم، الذى قد يؤدى إلى تراجعهم عن الشهاده.

و إدعاء خطأهما فى التطبيق؟!!

إن الإحتمال الأول هو الأقرب الأصوب، فإن عمر كان يسعى إلى درء الحد عن المغيره. كما ظهر من تلقينه للشاهد الرابع. و كما

دلت عليه حاله، و صيخته الهائله بوجه زياد، فلاحظ العنوان التالى.

صيحه عمر الهائله!!

و مما رواه لنا أبو الفرج، عن أبى زيد بن عمر بن شبه، عن السرى، عن

عبد الكريم بن رشيد، عن أبي عثمان النهدي: «أنه لما شهد الشاهد الأول عند عمر، تغير لذلك لون عمر.

ثم جاء الثاني فشهد، فانكسر لذلك انكسارا شديدا، ثم جاء الثالث، فشهد، فكأن الرماد نثر على وجه عمر.

فلما جاء زياد، جاء شاب يخطر بيديه، فرفع عمر رأسه إليه، وقال: ما عندك أنت يا سلح العقاب؟! - وصاح أبو عثمان النهدي صيحه تحكى صيحه عمر - قال عبد الكريم بن رشيد: لقد كدت أن يغشى على لصيحته» (١).

و يشهد لمضمون هذه الرواية ما رواه البيهقي، عن أسامة بن زهير، من أنه شهد أبو بكره، و شهد ابن معبد، و نافع، «فشق على عمر حين شهد هؤلاء الثلاثة، فلما قام زياد قال عمر: أرى كيسا لن يشهد إن شاء الله إلا بحق الخ..» (٢).

ص: ٣٠٩

١- ١) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٣٧ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٤٥ و السقيفه و فدك للجوهري ص ٩٤ و شرح معانى الآثار ج ٤ ص ١٥٣ و المجموع للنووى ج ٢٠ ص ٢٣٦ و المغنى لابن قدامه ج ١٠ ص ١٨٠ و قاموس الرجال للتستري ج ١٠ ص ١٩٧ و الشرح الكبير لابن قدامه ج ١٠ ص ١٩٩ و ج ١٢ ص ٦.
٢- ٢) الغدير ج ٦ ص ١٤٠ و المصنف لابن أبى شيبة ج ٦ ص ٥٦٠ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٢٣ و ج ٧ ص ٢٠ و جامع المسانيد و المراسيل (ط دار الفكر) ج ١٤ ص ٤١٤ و ج ١٥ ص ٣٩٨ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٣٤.

و الذى ظهر من سلوك عمر مع زياد أمران:

الأول: ما أشار إليه العلامة الأمينى «رحمه الله»، من أن عمر قد أفهم زيادا: أن رغبته قويه فى تبرئه المغيره، و لو بكتمان الشهاده، حيث قال لما جاء زياد: إنى لأرى رجلا لن يخزى الله على لسانه رجلا من المهاجرين (١).

أو بقوله: أما إنى أرى وجه رجل أرجو أن لا- يرجم رجل من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه و آله» على يده، و لا- يخزى بشهادته (٢).

أو بقوله: إنى لأرى غلاما كيسا لا يقول إلا حقا، و لم يكن ليكتمنى شيئا (٣).

أو بقوله: إنى أرى غلاما كيسا، لن يشهد إن شاء الله إلا بحق (٤).

ص: ٣١٠

١- ١) شرح نهج البلاغه ج ١٢ ص ٢٣٦ و الإيضاح لابن شاذان ص ٥٥٣ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٤٤ و النص و الإجتهد ص ٣٥٦ و الغدير ج ٦ ص ١٣٩ و السقيفه و فدك للجوهري ص ٩٤ و عن الأغانى ج ١٤ ص ١٤٦ و قاموس الرجال للتستري ج ١٠ ص ١٩٦ و وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٦٥ و الكنى و الألقاب ج ١ ص ٤٢٠.

٢- ٢) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٥٣ و (ط مكتبه النهضه) ج ٢ ص ٤٢٣ و (ط دار الكتب العلميه) ج ١ ص ٥٤٠ و الغدير ج ٦ ص ١٣٩.

٣- ٣) السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٣٥ و تاريخ مدينه دمشق ج ٦٠ ص ٣٣.

٤- ٤) الغدير ج ٦ ص ١٤٠ و المصنف لابن أبى شيبه ج ٦ ص ٥٦٠ و كنز العمال ج ٥ ص ٤٢٣ و ج ٧ ص ٢٠ و جامع المسانيد و المراسيل (ط دار الفكر) ج ١٤ ص ٤١٤ و ج ١٥ ص ٣٩٨ و السنن الكبرى للبيهقى ج ٨ ص ٢٣٤.

و هو يؤشر إلى أن الذين تقدموه قد شهدوا بالباطل.

الثانى: إنه لوح له بالعصا، حيث أظهر له الإستهانته بشأنه، حيث وصفه بسلاح الجبارى، أو العقاب، ليعرف أنه إن لم يحقق له رغبته هذه، فلن يجد عنده سوى الغلظة و الخشونة، و لن يرى شيئاً من الكرامه.

و لذلك نلاحظ: أن زيادا قارب مراد الخليفه بذكاء، حيث جاء بجمل تضمنت حصول ما يقرب من الزنا، و لكنها ليست صريحه فيه. بل هو نفى أن يكون قد رآه كالميل فى المكحله.

يقين على عليه السلام

و لعله لأجل هذا السعى الحثيث من عمر لتبرئه المغيره، و تدخله غير المشروع فى شهاده الشهود، و ظلمه لهم و تخويفهم تاره و تطميعهم أخرى.

و لأجل أن شهاده زياد لم تكن قاصره الدلاله، على أنه قد شاهد الميل فى المكحله، نعم، لأجل هذا و ذاك اتخذ على «عليه السلام» موقفه الصارم من المغيره، حيث قال: لئن لم ينته المغيره لأتبعنه أحجاره. أو قال: لئن أخذ المغيره لأتبعنه أحجاره. أو إن ظفرت بالمغيره لأتبعته أحجاره (١).

و يعرب عن أن زيادا قد دلس و كذب فى شهادته، و أنه إنما حضر ليشهد بما شهد به أصحابه. و قد صرح بذلك كما صرح به أصحابه قبل حضورهم.

ص: ٣١١

(١-١) الأغاني ج ١٦ ص ١٠٩ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٤٧ و الغدير ج ٦ ص ١٤٠ و المصنف لابن أبى شيبة ج ٧ ص ٢٥٦.

و لو لم يكن هذا لما شهدوا قبله، وهم لا يعلمون حاله. ولا سيما مع تصريحه: بأنه رأى إستها مكشوفات، وخصيتين مترددتين بين فخذى أم جميل، و قدمين مخضوبتين، و سمع حفرا شديدا، و نفسا عاليا، و رآه متبطنا لها.

أو قال رأيت إستا تنبو، و نفسا يعلو، و رجلين كأنهما أذنا حمار.

و قد قال عمر للمغيره حول هذه الحادته: ما رأيتك إلا خفت أن أرمى بحجاره من السماء (١).

إن ضربته فارجم صاحبك

قال ابن خلكان:

قلت: و قد تكلم الفقهاء على قول على «عليه السلام» لعمر: «إن ضربته فارجم صاحبك».

فقال أبو نصر بن الصباغ: يريد أن هذا القول، إن كان شهاده أخرى

ص: ٣١٢

١- (١) راجع: الغدير ج ٦ ص ١٤٠ و الأغانى ج ١٦ ص ١٠٩ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٢٨ و ٢٣٨ و الإيضاح لابن شاذان ص ٥٥٤ و الصراط المستقيم ج ١ ص ١٣١ و ج ٣ ص ٢٢ و وصول الأخبار إلى أصول الأخبار ص ٧٤ و كتاب الأربعين للشيرازى ص ٥٦٥ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٤٧ و ٦٤٩ و ٦٥٣ و النص و الإجتهد ص ٣٥٨ و قاموس الرجال ج ١٠ ص ١٩٧ و وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٦٦ و الكنى و الألقاب ج ١ ص ٤٢١ و الشافى فى الإمامه ج ٤ ص ١٩٠ و تقريب المعارف ص ٣٤٥ و نهج الحق ص ٢٨٠ و إحقاق الحق (الأصل) ص ٢٤١ و ٢٤٢.

فقدتم العدد، وإن كان هو الأولى فقد جلدته عليه (١).

و نقول:

أولاً: إن هذا الذى ذكره على «عليه السلام» ليمنع عمر من جلد أبى بكره مره أخرى، ما كان ينبغى أن يغيب عن بال الخليفه، لأن ذلك سوف ينشأ عنه هتك حرمة مسلم، لا لذنب أتاه، بل لمجرد أن الخليفه لا يعرف الحكم الشرعى.

ثانياً: قد استوقفنا قول على «عليه السلام» له: فارجم صاحبك، فلعله «عليه السلام» أراد بهذا التعبير «صاحبك» أن يعرفه بأنه مدرك لما ظهر من تعاطفه معه، وسعيه للذب عنه، و لو بقيمه جلد ثلاثه من المسلمين، و هتك حرمتهم..

يستحب للإمام درء الحد

و بذلت محاوله للذب عن الخليفه، مفادها: أن زنا المغيره لا شك فيه (٢) و قد كان شائعا مشهورا، و مستفيضا بين الناس (٣) غير أن عمر بن الخطاب لم يخطئ فى درء الحد عن المغيره، لأن الإمام يستحب له ذلك، و إن غلب

ص: ٣١٣

١-١) و فيات الأعيان لابن خلكان ج ٦ ص ٣٦٧ و الإيضاح لابن شاذان ص ٥٥٤ و النص و الإجتهد ص ٣٥٨.

٢-٢) شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٣١ و ٢٣٩.

٣-٣) شرح نهج البلاغه ج ١٢ ص ٢٤١ و الغدير ج ٦ ص ١٤١.

على ظنه أنه قد وجب الحد عليه (١).

و أجاب العلامة الأميني بما ملخصه

أولاً: إن درء الحد بالشبهات لا يختص بالمشهود عليه، بل كان عليه أن يراعى حال الشهود أيضاً.

لا سيما و أنه قد غلب على ظنه ثبوت الحد على المغيرة، حتى كان كلما رآه يخاف ان يرمى بحجاره من السماء حسبما تقدم.

و كان المغيرة- كما قالوا- أزنى الناس في الجاهلية، فلما دخل في الإسلام قيده الإسلام، و بقيت عنده منه بقيه ظهرت في أيام ولايته بالبصرة (٢). أي و هي الفترة التي اتهم فيها بالزنا بأمر جميل هذه.

ثانياً: لا- شيء يثبت الكذب الواقعي للشهود.. بل هم صادقون على الأقل في إثبات فسق المغيرة فيما هو دون الزنا، حيث اتفقت شهادتهم مع شهاده زياد على بعض ما صدر منه.

و قد اتفق الشهود كلهم على أن المغيرة قد ارتكب المعاصي مع أم جميل في سائر الأفعال التي شهدوا بها عليه. فلماذا لم يعزره عمر على ما اقترفه من المعاصي فيما عدا الزنا. فإنها كانت توجب التعزير.

و قد ذكر العلامة الأميني و غيره: أن عمر بن الخطاب جلد صائماً أخذ

ص: ٣١٤

١-١) شرح نهج البلاغه ج ١٢ ص ٢٤١ و الغدير ج ٦ ص ١٤١.

٢-٢) شرح نهج البلاغه للمعتزلي ج ١٢ ص ٢٣٩ عن المدائني، و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٤٨ و الغدير ج ٦ ص ١٤١.

على شراب.

فقالوا له: إنه صائم!

قال: لم يجلس معهم (١).

فإن صومه و إن كان يدل على عدم شربه للخمر..و لكن نفس جلوسه فى ذلك المجلس غير مقبول،و يستوجب الجلد عند الخليفة نفسه.

كما أنه كان يرى فى رجل وجد مع امرأه فى لحافها و على فراشها أن يجلد خمسين (٢).

و قد أقر الخليفة ابن مسعود على حكمه بأربعين سوطا على من وجد مع امرأه فى لحاف واحد..و قال له: نعم ما رأيت (٣).

و روى عن عبد الرزاق، عن أبى الضحى: أنه شهد ثلاثة نفر على رجل

ص: ٣١٥

-
- ١-١) الغدير ج ٦ ص ٢٤٣ عن: كنز العمال ج ٥ ص ٤٧٧ و منتخب كنز العمال ج ٢ ص ٤٩٨ عن أحمد بن حنبل فى كتاب الأشربه، و الفتوحات الإسلاميه ج ٢ ص ٤١٤.
- ٢-٢) الأم ج ٧ ص ١٧٠ و (ط دار الفكر سنه ١٤٠٣) ج ٧ ص ١٩٣ و معرفه السنن و الآثار ج ٦ ص ٤٦٩ و الغدير ج ٦ ص ١٤٢.
- ٣-٣) المعجم الكبير ج ٩ ص ٣٤١ و مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٧٠ و الغدير ج ٢ ص ١٤١ و المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٤٠١ و كنز العمال ج ٥ ص ٤١٦ و أخبار القضاة لابن حيان ج ٢ ص ١٨٨ و راجع: المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٤٠٣ و جامع المسانيد و المراسيل ج ١٤ ص ٤١١ و ج ١٧ ص ٤٧.

و امرأه بالزنا.

و قال الرابع: رأيتهما فى ثوب واحد، فجلد على «عليه السلام» الثلاثة، و عزّر الرجل و المرأة (١).

و هذا التعزير واجب عند أحمد (٢).

و يؤكّد ما ذكرناه من لزوم تعزير المغيره قول المغيره نفسه لزياد: فلا يحملنك سوء منظر رأيتة على أن تتجاوز إلى ما لم تر..

فإن ذلك يمثل اعترافاً بأنه كان فى منظر سيئ مع تلك المرأة..

دفاع عبد الجبار ورد المرتضى رحمه الله

و قد حاول بعضهم أن يدافع عن عمر بادعاء: أن جلد الثلاثة كان لا بد منه، حيث صاروا قذفه منذ كانوا بالبصره، فقد صاحوا به فى نواحي المسجد: نشهد أنك زان.

أما المغيره، فيمكن درء الحد عنه قبل أن تتكامل الشهاده بتلقين الشاهد الأخير..

و ليس فى إقامة الحد عليهم من الفضيحه ما فى تكامل الشهاده على

ص: ٣١٦

-
- ١-١) كنز العمال (ط قديم) ج ٣ ص ٩٦ و (ط مؤسسه الرساله) ج ٥ ص ٤٥٨ و المجموع للنووى ج ٢٠ ص ٢٥٣ و المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٢٥٩ و المصنف للصنعانى ج ٧ ص ٣٨٥ و ٤٠١.
- ٢-٢) راجع: ميزان الشعرانى (ط سنه ١٣٠٦) ج ٢ ص ١٤٩.

المغيره، لأنه يتصور أنه زان، و يحكم بذلك.

أما القذفه فلا يتصورون بذلك. و إن وجب أن يجعلوا بحكم القذفه.

و قد قال النبي «صلى الله عليه و آله» لسارق أتى به: لا تقر..

و قد كان يمكن لزياد السكوت عن أداء الشهاده..

و لم يفسق زياد بامساكه عن الشهاده، بدليل توليه على «عليه السلام» له (١).

و أجاب السيد المرتضى «رحمه الله»

أولاً: إن درء الحد عن المغيره منحصر فى توجيه الحد إلى الشهود.

فدرؤه عن ثلاثه أولى من درئه عن واحد.

ثانياً: إن درء الحد عن الثلاثه ممكن. و ذلك بأن لا يلحق عمر الشاهد الرابع.

ثالثاً: إن المغيره كما يتصور بصوره زان لو تكاملت الشهاده، فإن الشهود أيضا سوف يتصورون بصوره أناس كذبه، يقدمون على شهاده الزور.

يضاف إلى ذلك: أن الثلاثه إذا حدوا يظن بهم الكذب، و إن احتمل أن يكونوا صادقين.. و المغيره أيضا لو تكاملت الشهاده عليه ظن أنه زان. مع تجويز أن يكون الشهود قد كذبوا عليه.

ص: ٣١٧

١-١) راجع: شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٢٨ و ٢٢٩ عن القاضى عبد الجبار بتصرف و تلخيص.

فلا معنى لقول القاضى عبد الجبار: إن الإحتمال موجود لو حكم على المغيره فقط.

رابعاً: بالنسبه لقضيه السارق نقول: لو صح ذلك، فإنه لا- يشبه ما نحن فيه، إذ ليس فى دفع الحد عن السارق إيقاع غيره فى المكروه، كما هو الحال فى قصه المغيره.

و أما المال فعليه رده لصاحبه، من دون أن يقر بالسرقه الموجه للقطع.

خامساً: قول أبى على: إن القذف من الشهود قد تقدم حصوله فى مسجد البصره، غير معروف.

و الظاهر المروى خلافه، و هو: أنه حدّهم عند نكول زياد عن الشهاده.

و لو كان الأمر كما قال: لم ينتظر بهم قدوم زياد الذى كان غائباً، بل كان حدّهم بمجرد وصولهم إليه.

سادساً: قول المستدل: كان يمكن لزياد أن يسكت، غير صحيح، لوجود النهى عن كتمان الشهاده.. إلى آخر ما ذكره السيد المرتضى «رحمه الله» (١).

سابعاً: بالنسبه لفسق زياد نقول: لعله عاد فأظهر الندم و التوبه على ما بدر منه فى كتمان الشهاده التى نهى الله عن كتمانها.

فلعل عليا و لاه بعد توبته.. أو لأنه لم يوله على رقاب الناس بل و لاه

ص: ٣١٨

١- ١) راجع ما تقدم فى: الشافى فى الإمامه للشريف المرتضى ج ٤ ص ١٩٠ و شرح نهج البلاغه ج ١٢ ص ٢٢٩ و ٢٣٠ عنه و راجع: بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٥٠

انجاز عمل بعينه لا يحتاج لا يحتاج إلى صفه العدالة..

ثامنا: إن توليه زياد كانت من قبل ابن عباس لا من قبله «عليه السلام».

تاسعا: إنه لم يوله الصلاه بالناس، بل كان أبو الأسود على الصلاه و الذى تولاه زياد إنما يطلب فيه الأمانه و الإتيان العمل وفق نظر من أوكل إليه العمل.

خطأ ابن روزبهان

و زعم ابن روزبهان: أن المعتمدين من الرواه ذكروا: أن المغيره كان أميرا على الكوفه، و أن هذه القضيه جرت له فيها، و أن عمر أحضره من الكوفه (١).

و هو كلام غير صحيح، فإن عامه المؤرخين يذكرون: أنه كان أميرا على البصره، و أن هذه الوقعه قد جرت فيها، فأرسل عمر إلى أبي موسى، فأرسله إليه هو و الشهود (٢).

ص: ٣١٩

-
- ١-١) راجع: دلائل الصدق ج ٣ ق ٢ ص ٨٦ و إحقاق الحق (الأصل) ص ٢٤١.
- ٢-٢) راجع: المستدرک للحاكم ج ٣ ص ٤٤٩ و وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٦٤ و شرح نهج البلاغه للمعتزلى ج ١٢ ص ٢٣١ و ٢٣٤ و نصب الرايه ج ٤ ص ١٥٠ و الطبقات الكبرى ج ٦ ص ٢٠ و تاريخ خليفه بن خياط ص ٨٧ و ١١١ و الأخبار الطوال ص ١١٨ و الثقات ج ٢ ص ٢١٤ و الكامل لابن عدى ج ١ ص ١٤٠ و الإيضاح لابن شاذان ص ٥٥٢ و النص و الإجتهد ص ٣٥٥ و تاريخ مدينه دمشق ج ٦٠ ص ١٩ و ٣١ و ٣٥ و ٣٨ و ٤١ و أسد الغابه ج ٤ ص ٤٠٦ و ج ٥ ص ٣٠٩ و البدايه و النهايه ج ٧-

وقال ابن روزبهان: «و أما تفضيح الثلاثة، لأنهم فضحوا أميراً من أمراء الإسلام. و كان عمر يعرف غرضهم» (١).

و نقول:

أولاً: إن الأنسب و الأصح هو: أن يجعل المغيره عبره لأمرء الإسلام الذين يفترض أن يكونوا قدوة للناس، و حفظه للشريعة.

ثانياً: إن الشهود لم يفضحوا المغيره، بل كان هو الذى فضح نفسه، و فضح الإسلام بعمله، و فضيحتهم له بالشهادة موافقه لقانون الإسلام، فلا غبار عليها، و لا إنكار عليهم بل هم مثابون عند الله.

ثالثاً: قوله: إن عمر كان يعرف غرض الشهود، لا دليل عليه، بل هو

(٢)

ص ٩٤ و مستدرک الوسائل ج ١٨ ص ٧٧ و بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٣٩ و جامع أحاديث الشيعة ج ٢٥ ص ٣٦٢ و مستدرک سفينه البحار ج ٩ ص ٥٦ و السقيفه و فدك ص ٩٢ و فتح البارى ج ٥ ص ١٨٧ و الإستيعاب ج ٣ ص ١٠٢٧ و ج ٤ ص ١٤٤٦ و تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٠٦ و تهذيب الكمال ج ٢٨ ص ٣٧٤ و سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٢٧ و ٢٨ و فتوح البلدان ج ٢ ص ٣١٤ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٦٤ و تاريخ اليعقوبى ج ٢ ص ١٤٦ و الكامل فى التاريخ ج ٢ ص ٥٤٠ و تاريخ الإسلام للذهبى ج ٣ ص ١٢٩ و ١٦٦ و ج ٤ ص ١٢١ و العبر و ديوان المبتدأ و الخبر ج ٢ ق ٢ ص ١١٠ و تاريخ الأمم و الملوك ج ٣ ص ٩٥ و ١٤٤ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧٩.

ص: ٣٢٠

(١-١) راجع: دلائل الصدق ج ٣ ق ٢ ص ٨٦ و إحقاق الحق (الأصل) ص ٢٤٢.

من الرجم بالغيب الذى لا يفيد، لا فى الإثبات و لا فى النفى.

عمر و شهاده زياد

زعموا: أن تلويح عمر لزياد، وإخافته له حتى لا يشهد، أمر ندب إليه الشارع، لا سيما و أن الحدود تدرأ بالشبهات، و أن النبى «صلى الله عليه و آله» قد فعل ما يشبه ذلك.. فقد لوح لبعضهم، لكى يرجع عن إقراره فرجع..

مع العلم بلزوم الستر على الناس. و هذا من موارد. فلا ضير فى أن يدعو عمر زيادا للستر على المغيره..

و نقول:

إن ذلك غير صحيح لما يلى:

أولاً: لأن الله تعالى قد نهى عن كتمان الشهاده مع طلب إقامتها. أى أن الشهاده إذا أقيمت حرم الكتمان، و حرم تبعاً لذلك التلويح للشاهد بالكتمان، لأنه دعوه إلى إرتكاب ما نهى الله عنه بقوله: **وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ..**؟! (١)، بلا فرق بين موجبات الحدود منها و بين غيرها.

ثانياً: إن الستر على الناس إنما يستحب قبل طلب إقامة الشهاده، فإذا طلبت، و صار الشاهد فى مقام الشهاده زال الإستحباب.. فلماذا الخلط بين ما قبل طلب الشهاده، و ما بعدها.

ص: ٣٢١

ثالثا: بالنسبة لاستحباب التلويح للمقر بعدم الإقرار، أو بالرجوع عن الإقرار، فإنما هو في خصوص ثبوته بإقرار الزاني، لا في صورته ثبوته بالشهود.

فيجوز ذلك في مورد الإقرار، وقبل ثبوت موجب الحد به، كما لو أقر على نفسه بالزنا مره، أو مرتين، أو ثلاثه. فإنه يستحب التلويح له بعدم الإقرار في المره المقبله، ولا يعم مورد الثبوت بالشهود، فلا يجوز دعوه الشهود للرجوع عن الشهاده، أو غير ذلك..

رابعا: بالنسبه لدرء الحد بالشبهات نقول: هو صحيح، لكن لا بأن يمنع الشهود من الشهاده، أو بأن يلقنهم رغبته في كتمانها. بل بمعنى الأخذ بالشبهه التي يدعيها الفاعل، إذا كانت ممكنه في حقه، كدعواه أنه ظن أنها زوجته. إذا كان قد وطأها في مكان مظلم.

خامسا: إن على الإمام أن يندب الناس إلى إخفاء المعاصي، لكن في غير مقام الشهاده، وفي غير مقام الجرح و التعديل.

زياد جاء للشهاده بالزنا

إننا نعلم: أن زيادا جاء من البصره إلى المدينه لأجل أداء تلك الشهاده.

و كان أصحابه على ثقه بأنه سوف يشهد شهادتهم، و لو خامرهم أى شك في ذلك لم ياتوا إلى المدينه، إذ لم يكونوا ليغرروا بأنفسهم..

ص: ٣٢٢

و ذكر الطبرى و غيره: أن عمر عاد فولى المغيره بن شعبه البصره (١) كما لا ريب فى أنه قد ولاه الكوفه بعد حادثه الزنا، و بقى عليها إلى أن مات (٢).

و هذا أمر غريب، و لا ينسجم مع لزوم مراعاة مصلحه المسلمين ما أمكن.

و لا- يقاس هذا بتوليه على «عليه السلام» لزياد. لأن عليا لم يول زياد على العباد و البلاد. بل أوكل إليه بعض الأعمال أو أن ابن عباس هو الذى أوكلها إليه..

أما المغيره فقد ولاه عمر على البلاد و العباد.. و شتان ما بينهما..

ص: ٣٢٣

١- (١) راجع: تاريخ الأمم و الملوك ج ٤ ص ٨٣ و الكامل فى التاريخ ج ٣ ص ٣٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٢٠ و راجع: فتوح البلدان ج ٢ ص ٣١٤.

٢- (٢) راجع: أسد الغابه ج ٤ ص ٤٠٧ و الإصابه ج ٣ ص ٤٥٣ و تاريخ الأمم و الملوك ج ٤ ص ٢٤١ و الكامل فى التاريخ ج ٣ ص ٧٧ و ٢٠ و الإستيعاب ج ٤ ص ٣٨٩ و ٣٩٠ و (ط دار الجيل) ج ٤ ص ١٤٤٦. و مجمع الزوائد ج ٩ ص ٣٦٠ و الآحاد و المثانى ج ٣ ص ٢٠٢ و قاموس الرجال للتستري ج ١٠ ص ١٩٧ و الطبقات الكبرى ج ٦ ص ٢٠ و الكامل لابن عدى ج ١ ص ١٤٠ و تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٠٦ و تاريخ مدينه دمشق ج ٦٠ ص ١٥ و ٩ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و ٦١ و تهذيب الكمال ج ٢٨ ص ٣٧٤ و سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٢٨ و فتوح البلدان ج ٢ ص ٣١٤ و تاريخ الإسلام للذهبي ج ٤ ص ١٢١.

على عليه السلام يتحدث عن أهل الكهف في عهد عمر..

ص: ٣٢٥

و ذكروا: أنه لما ولي عمر بن الخطاب الخلافة أتاه قوم من أحبار اليهود فقالوا: يا عمر أنت ولي الأمر بعد محمد «صلى الله عليه و آله» و صاحبه، و إنا نريد أن نسألك عن خصال، إن أخبرتنا بها علمنا أن الاسلام حق، و أن محمدا كان نبيا، و إن لم نخبرنا بها علمنا أن الإسلام باطل، و أن محمدا لم يكن نبيا.

فقال: سلوا عما بدا لكم.

قالوا: أخبرنا عن أقفال السماوات ما هي؟!!

و أخبرنا عن مفاتيح السماوات ما هي؟!!

و أخبرنا عن قبر سار بصاحبه ما هو؟!!

و أخبرنا عن من أندر قومه، لا هو من الجن، و لا هو من الإنس؟!!

و أخبرنا عن خمسة أشياء مشوا على وجه الأرض، و لم يخلقوا في الأرحام؟!!

و أخبرنا ما يقول الدراج في صياحه؟!!

و ما يقول الديك في صراخه؟!!

و ما يقول الفرس في سهيله؟!!

و ما يقول الضفدع في نقيقه؟!!

و ما يقول الحمار فى نهيقه؟!

و ما يقول القنبر فى صفيـره؟!

قال: فنكس عمر رأسه فى الأرض ثم قال: لا عيب بعمر إذا سئل عما لا يعلم أن يقول: لا أعلم، و أن يسأل عما لا يعلم.

فوثبت اليهود و قالوا: نشهد أن محمدا لم يكن نبيا، و أن الاسلام باطل.

فوثب سلمان الفارسى و قال لليهود: قفوا قليلا.

ثم توجه نحو على بن أبى طالب «عليه السلام» حتى دخل عليه، فقال:

يا أبا الحسن! أغث الإسلام.

فقال: و ما ذاك؟!

فأخبره الخبر. فأقبل يرفل فى برده رسول الله «صلى الله عليه و آله». فلما نظر إليه عمر وثب قائما فاعتنقه و قال: يا أبا الحسن! أنت لكل معضله و شدة تدعى.

فدعا على «عليه السلام» اليهود فقال: سلوا عما بدا لكم، فإن النبى «صلى الله عليه و آله» علمنى ألف باب من العلم، فتشعب لى من كل باب ألف باب.

فسألوه عنها، فقال على «عليه السلام»: إن لى عليكم شريطه إذا أخبرتكم كما فى توراتكم دخلتم فى ديننا و آمنتتم.

فقالوا: نعم.

فقال: سلوا عن خصله خصله.

ص: ٣٢٨

قالوا: أخبرنا عن أقفال السماوات ما هي؟!

قال: أفعال السماوات الشرك بالله، لأن العبد و الأمة إذا كانا مشركين لم يرتفع لهما عمل.

قالوا: فأخبرنا عن مفاتيح السماوات ما هي؟!

قال: شهادته أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده و رسوله.

قال: فجعل بعضهم ينظر إلى بعض، و يقولون: صدق الفتى.

قالوا: فأخبرنا عن قبر سار بصاحبه؟!

فقال ذلك الحوت الذى التقم يونس بن متى، فسار به فى البحار السبع.

فقالوا: أخبرنا عن من أنذر قومه، لا هو من الجن، و لا هو من الإنس؟!

قال: هي نمله سليمان بن داود قالت: يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَ جُنُودُهُ وَ هُمْ لَا يَشْعُرُونَ (١).

قالوا: فأخبرنا عن خمسه مشوا على الأرض و لم يخلقوا فى الأرحام؟!

قال: ذلكم: آدم، و حواء. و ناقة صالح. و كبش إبراهيم. و عصى موسى.

قالوا: فأخبرنا ما يقول الدراج فى صياحه؟!

قال: يقول: الرحمن على العرش استوى.

ص: ٣٢٩

١- ١) الآية ١٨ من سورة النمل.

قالوا: فأخبرنا ما يقول: الديك في صراخه؟!!

قال: يقول: اذكروا الله يا غافلين.

قالوا: أخبرنا ما يقول الفرس في صهيله؟!!

قال: يقول: إذا مشى المؤمنون إلى الكافرين إلى الجهاد: اللهم انصر عبادك المؤمنين على الكافرين.

قالوا: فأخبرنا ما يقول الحمار في نهيقه؟!!

قال: يقول: لعن الله العشار. وينهق في أعين الشياطين.

قالوا: فأخبرنا ما يقول الضفدع في نقيقه؟!!

قال: يقول: سبحان ربي المعبود، المسيح في لجج البحار.

قالوا: فأخبرنا ما يقول القنبر في صفيره؟!!

قال: يقول: اللهم العن مبغضى محمد و آل محمد.

و كان اليهود ثلاثة نفر..

قال اثنان منهم: نشهد أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله.

و وثب الحبر الثالث فقال: يا على لقد وقع في قلوب أصحابي ما وقع من الإيمان و التصديق، و قد بقي خصله واحده أسألك عنها.

فقال: سل عما بدا لك.

فقال: أخبرني عن قوم في أول الزمان ماتوا ثلاثمائة و تسع سنين، ثم أحياهم الله، فما كان من قصتهم؟!!

قال على «عليه السلام»: يا يهودى هؤلاء أصحاب الكهف و قد أنزل

اللّٰه على نبينا قرآنا فيه قصتهم، و إن شئت قرأت عليك قصتهم؟!!

فقال اليهودى: ما أكثر ما قد سمعنا قراءتكم، إن كنت عالما فأخبرنى بأسمائهم، و أسماء آبائهم، و أسماء مدنتهم، و اسم ملكهم، و اسم كلبهم، و اسم جبلهم، و اسم كهفهم، و قصتهم من أولها إلى آخرها.

فاحتبى على ببرده رسول اللّٰه «صلى اللّٰه عليه و آله» ثم قال: يا أخا العرب، حدثنى حبيبي محمد «صلى اللّٰه عليه و آله»: أنه كان بأرض روميه مدينه يقال لها: «أفسوس»، (و يقال: هي «طرسوس»). و كان اسمها فى الجاهليه «أفسوس»، فلما جاء الاسلام سموها «طرطوس».

قال: و كان لهم ملك صالح، فمات ملكهم، و انتشر أمرهم، فسمع به ملك من ملوك فارس، يقال له: دقيانوس. و كان جبارا كافرا، فأقبل فى عساكر حتى دخل أفسوس، فاتخذها دار ملكه، و بنى فيها قصرا.

فوثب اليهودى و قال: إن كنت عالما فصف لى ذلك القصر و مجالسه.

فقال: يا أخا اليهود، ابتنى فيها قصرا من الرخام، طوله فرسخ، و عرضه فرسخ، و اتخذ فيه أربعة آلاف أسطوانه من الذهب، و ألف قنديل من الذهب، لها سلاسل من اللجين، تسرج فى كل ليله بالأدهان الطيبه، و اتخذ لشرقى المجلس مائه و ثمانين كوه، و لغريبه كذلك.

و كانت الشمس من حين تطلع إلى حين تغيب تدور فى المجلس كيفما دارت، و اتخذ فيه سريرا من الذهب، طوله ثمانون ذراعا فى عرض أربعين ذراعا، مرصعا بالجواهر،

و نصب على يمين السرير ثمانين كرسيا من الذهب، فأجلس عليها

بطارقه، واتخذ أيضا ثمانين كرسيًا من الذهب عن يساره، فأجلس عليها هراقلة، ثم جلس هو على السرير، ووضع التاج على رأسه.

فوثب اليهودي وقال: يا علي، إن كنت عالمًا فأخبرني مم كان تاجه؟!

قال: يا أخا اليهود، كان تاجه من الذهب السبيك، له تسعة أركان على كل ركن لؤلؤة تضيء كما يضيء المصباح في الليله الظلماء، واتخذ خمسين غلامًا من أبناء البطارقة، فمنطقهم بمناطق الديباج الأحمر، و سرو لهم بسرًا ويل القز الأخضر، وتوجههم و دملجهم، و خلخلهم، و أعطاهم عمد الذهب، و أقامهم على رأسه.

و اصطنع ستة غلمان من أولاد العلماء، و جعلهم وزراء، فما يقطع أمرًا دونهم، و أقام منهم ثلاثة عن يمينه، و ثلاثة عن شماله.

فوثب اليهودي وقال: يا علي، إن كنت صادقًا فأخبرني ما كانت أسماء الستة؟!

فقال علي «عليه السلام»: حدثني حبيبي محمد «صلى الله عليه و آله»:

أن الذين كانوا عن يمينه أسماؤهم: (تمليخا، و مكسلمينا، و محسلمينا) و أما الذين كانوا عن يساره (فمرطليوس، و كسطوس، و سادنيوس)، و كان يستشيرهم في جميع أموره.

و كان إذا جلس كل يوم في صحن داره، و اجتمع الناس عنده دخل من باب الدار ثلاثة غلمه، في يد أحدهم جام من الذهب مملوء من المسك، و في يد الثاني جام من فضه مملوء من ماء الورد، و على يد الثالث طائر، فيصيح به، فيطير الطائر حتى يقع في جام ماء الورد، فيتمرغ فيه، فينشف ما فيه

بريشه و جناحيه.

ثم يصيح به الثانى، فيطير، فيقع فى جام المسك، فيتمرغ فيه فينشف ما فيه بريشه و جناحيه.

فيصيح به الثالث، فيطير فيقع على تاج الملك، فينفض ريشه و جناحيه على رأس الملك بما فيه من المسك و ماء الورد.

فمكث الملك فى ملكه ثلاثين سنه، من غير أن يصيبه صداع، و لا وجع، و لا حمى، و لا لعاب، و لا بصاق، و لا مخاط.

فلما رأى ذلك من نفسه عتا و طغى، و تجبر و استعصى، و ادعى الربوبيه من دون الله تعالى، و دعا إليه وجوه قومه، فكل من أجابه أعطاه و حباه، و كساه، و خلع عليه، و من لم يجبه و يتابعه قتله.

فأجابوه بأجمعهم، فأقاموا فى ملكه زمانا يعبدونه من دون الله تعالى.

فبينما هو ذات يوم جالس فى عيد له على سريره، و التاج على رأسه، إذ أتى بعض بطارقه فأخبره أن عساكر الفرس قد غشيته يريدون قتله، فاعتم لذلك غما شديدا حتى سقط التاج عن رأسه، و سقط هو عن سريره.

فنظر أحد فتيه الثلاثه الذين كانوا عن يمينه إلى ذلك، و كان عاقلا يقال له: تمليخا.

فتفكر و تذكر فى نفسه، و قال: لو كان دقيانوس هذا إلها كما يزعم لما حزن، و لما كان ينام، و لما كان يبول و يتغوط، و ليس هذه الأفعال من صفات الإله.

و كانت الفتيه الستة يكونون كل يوم عند واحد منهم، و كان ذلك

اليوم نوبه «تمليخا»، فاجتمعوا عنده، فأكلوا و شربوا، و لم يأكل تملیخا و لم يشرب.

فقالوا: يا تملیخا! مالک لا تأكل و لا تشرب!؟

فقال: يا إخوانی قد وقع فی قلبی شیء منعی عن الطعام و الشراب و المنام.

فقالوا: و ما هو يا تملیخا!؟

فقال: أطلت فکری فی هذه السماء.

فقلت: من رفعها سقفا محفوظا، بلا علاقه من فوقها، و لا دعامة من تحتها!؟ و من أجرى فيها شمسها و قمرها!؟ و من زينها بالنجوم!؟

ثم أطلت فکری فی هذه الأرض: من سطحها على ظهر الیم الزاخر، و من حبسها، و ربطها بالجبال الرواسی لثلا تمید.

ثم أطلت فکری فی نفسی فقلت: من أخرجنی جنینا من بطن أمی!؟ و من غذانی و ربانی!؟

إن لهذا صنعا و مدبرا سوى دقيانوس الملك.

فانكبت الفتيه على رجليه يقبلونهما، و قالوا: يا تملیخا، لقد وقع فی قلوبنا ما وقع فی قلبك، فأشر علينا.

فقال: يا إخوانی ما أجد لى و لكم حيله إلا الهرب من هذا الجبار إلى ملك السماوات و الأرض.

فقالوا: الرأى ما رأيت.

فوثب تملیخا، فابتساع تمرا بثلاثه دراهم، و سرها فی ردائه و ركبوا خیولهم، و خرجوا، فلما ساروا قدر ثلاثه أمیال من المدینه. قال لهم تملیخا:

یا إختواته قد ذهب عنا ملك الدنيا و زال عنا أمره، فانزلوا عن خیولكم، و امشوا على أرجلكم، لعل الله يجعل من أمركم فرجا و مخرجا.

فنزّلوا عن خیولهم، و مشوا على أرجلهم سبعة فراسخ، حتى صارت أرجلهم تقطر دما، لأنهم لم يعتادوا المشى على أقدامهم، فاستقبلهم رجل راع. فقالوا: أيها الراعى، أعندك شربه ماء أو لبن؟!؟

فقال: عندى ما تحبون، و لكنى أرى وجوهكم وجوه الملوك، و ما أظنكم إلا هرابا فأخبرونى بقصتكم.

فقالوا: یا هذا إنا دخلنا فى دين لا يحل لنا الكذب، أفینجنا الصدق؟!؟

قال: نعم. فأخبروه بقصتهم.

فانكب الراعى على أرجلهم يقبلهما و يقول: قد وقع فى قلبى ما وقع فى قلوبكم، فقفوا لى ههنا حتى أرد الأغنام إلى أربابها و أعود إليكم.

فوقفوا له حتى ردها، و أقبل يسعى، فتبعه كلب له.

فوثب اليهودى قائما و قال: یا على، إن كنت عالما فأخبرنى ما كان لون الكلب و اسمه؟

فقال: یا أخوا اليهود، حدثنى حبيبي محمد «صلى الله عليه و آله»: أن الكلب كان أبلق بسواد، و كان اسمه «قطمير».

قال: فلما نظر الفتيه إلى الكلب، قال بعضهم لبعض: إنا نخاف أن يفضحنا هذا الكلب بنبيحه، فألحوا عليه طردا بالحجاره، فلما نظر إليهم

الكلب و قد ألحوا عليه بالحجاره و الطرد ألقى على رجليه و تمطى. و قال بلسان طلق ذلك:

يا قوم، لم تطردوننى و أنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، دعونى أحرصكم من عدوكم، و أتقرب بذلك إلى الله سبحانه و تعالى.

فتركوه، و مضوا، فصعد بهم الراعى جبلا، و انحط بهم على كهف.

فوثب اليهودى و قال: يا على، ما اسم ذلك الجبل؟! و ما اسم الكهف؟!

قال أمير المؤمنين: يا أبا اليهود، اسم الجبل: «ناجلوس» و اسم الكهف «الوصيد». و قيل: «خيرم».

قال: و إذا بفناء الكهف أشجار مثمره، و عين غزيره، فأكلوا من الثمار، و شربوا من الماء، و جنهم الليل فأووا إلى الكهف، و ربض الكلب على باب الكهف، و مد يديه عليه، و أمر الله ملك الموت بقبض أرواحهم، و وكل الله تعالى بكل رجل منهم ملكين يقبلانه من ذات اليمين إلى ذات الشمال، و من ذات الشمال إلى ذات اليمين.

قال: و أوحى الله تعالى إلى الشمس، فكانت تزاور عن كهفهم ذات اليمين إذا طلعت، و إذا غربت تقرضهم ذات الشمال.

فلما رجع الملك «دقيانوس» من عيده سأل عن الفتية فقيل له: إنهم اتخذوا إليها غيرك، و خرجوا هاربين منك، فركب فى ثمانين ألف فارس، و جعل يقفو آثارهم حتى صعد الجبل، و شارف الكهف، فنظر إليهم مضطجعين، فظن أنهم نيام.

فقال لأصحابه: لو أردت أن أعاقبهم بشيء ما عاقبتهم بأكثر مما عاقبوا

به أنفسهم،فأتونى بالبنايين.

فأتى بهم،فردموا عليهم باب الكهف بالجبس و الحجاره،ثم قال لأصحابه:قولوا لهم:يقولوا لإلههم الذى فى السماء إن كانوا صادقين:

يخرجهم من هذا الموضع.

فمكتوا ثلاثمائه و تسع سنين،فنفخ الله فيهم الروح،و هبوا من رقدتهم لما بزغت الشمس.

فقال بعضهم لبعض:لقد غفلنا هذه الليله عن عبادہ الله تعالى،قوموا بنا إلى العين،فإذا بالعين قد غارت،و الأشجار قد جفت.

فقال بعضهم لبعض:إنا من أمرنا هذا لفى عجب،مثل هذه العين قد غارت فى ليله واحده،و مثل هذه الأشجار قد جفت فى ليله واحده!؟

فألقي الله عليهم الجوع.

فقالوا:أيكم يذهب بورقكم هذه إلى المدينه،فليأتنا بطعام منها،و لينظر أن لا يكون من الطعام الذى يعجن بشحم الخنازير،و ذلك قوله تعالى:

فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا

(١)

.أى أحل،و أجود،و أطيب.

فقال لهم تملیخا:یا إختى،لا یأتیکم أحد بالطعام غیرى،و لكن أیها الراعى،ادفع لى ثيابك،و خذ ثيابى.

فلبس ثياب الراعى و مرّ،و كان يمر بمواضع لا يعرفها،و طريق

ص: ٣٣٧

(١ - ١) الآیه ١٩ من سوره الكهف.

ينكرها حتى أتى باب المدينة، فإذا عليه علم أخضر، مكتوب عليه: لا إله إلا الله عيسى روح الله صلى الله على نبينا و آله و عليه و سلم.

فطفق الفتى ينظر إليه، و يمسح عينيه و يقول: أرانى نائما، فلما طال عليه ذلك دخل المدينة، فمر بأقوام يقرأون الإنجيل، و استقبله أقوام لا يعرفهم، حتى انتهى إلى السوق، فإذا هو بخباز، فقال له: يا خباز، ما اسم مدينتكم هذه؟!

قال: أفسوس.

قال: و ما اسم ملككم؟!

قال: عبد الرحمن.

قال تملیخا: إن كنت صادقا فإن أمرى عجيب، إُدفع إلى بهذه الدراهم طعاما.

و كانت دراهم ذلك الزمان الأول ثقالا كبيرا، فعجب الخباز من تلك الدراهم.

فوثب اليهودى و قال: يا على، إن كنت عالما فأخبرنى كم كان وزن الدرهم منها؟!

فقال: يا أخا اليهود: أخبرنى حبيبي محمد «صلى الله عليه و آله»: وزن كل درهم عشرة دراهم و ثلثا درهم.

فقال له الخباز: يا هذا، إنك قد أصبت كنزا، فاعطنى بعضه، و إلا ذهبت بك إلى الملك.

ص: ٣٣٨

فقال تمليخا: ما أصبت كنزا، وإنما هذا من ثمن تمر بعته بثلاثة دراهم منذ ثلاثة أيام، وقد خرجت من هذه المدينة، وهم يعبدون دقيانوس الملك.

فغضب الخباز وقال: ألا- ترضى إن أصبت كنزا أن تعطينى بعضه؟! حتى تذكر رجلا- جبارا كان يدعى الربوبيه، قد مات منذ ثلاثمائة سنة، و تسخر بي؟!!

ثم أمسكه و اجتمع الناس، ثم إنهم أتوا به إلى الملك و كان عاقلا عادلا..فقال لهم: ما قصه هذا الفتى؟! قالوا: أصاب كنزا.

فقال له الملك: لا تخف، فإن نبينا عيسى «عليه السلام» أمرنا أن لا نأخذ من الكنوز إلا خمسها، فادفع إلى خمس هذا الكنز، و امض سالما.

فقال: أيها الملك، تثبت في أمرى، ما أصبت كنزا، وإنما أنا من أهل هذه المدينة.

فقال له: أنت من أهلها؟!!

قال: نعم.

قال: أفتعرف فيها أحدا؟!!

قال: نعم.

قال: فسم لنا.

فسمى له نحو من ألف رجل، فلم يعرفوا منهم رجلا واحدا.

قالوا: يا هذا ما نعرف هذه الأسماء، و ليست هي من أهل زماننا،

ص: ٣٣٩

و لكن هل لك في هذه المدينة دار؟!

فقال: نعم أيها الملك، فابعث معي أحدا.

فبعث معه الملك جماعه حتى أتى بهم دارا أرفع دار في المدينة و قال: هذه داري.

ثم قرع الباب، فخرج لهم شيخ كبير، قد استرخا حاجباه من الكبر على عينيه، و هو فزع مرعوب مدعور.. فقال: أيها الناس ما بالكم؟!

فقال له رسول الملك: إن هذا الغلام يزعم: أن هذه الدار داره.

فغضب الشيخ، و التفت إلى تمليخا و تبينه و قال له: ما اسمك؟!

قال: تمليخا بن فلسين.

فقال له الشيخ: أعد على.

فأعاد عليه.

فانكب الشيخ على يديه و رجله يقبلهما..

و قال: هذا جدى و رب الكعبه. و هو أحد الفتيه الذين هربوا من «دقيانوس» الملك الجبار إلى جبار السماوات و الأرض. و لقد كان عيسى «عليه السلام» أخبرنا بقصتهم، و إنهم سيحيون.

فأنهى ذلك إلى الملك، و أتى إليهم، و حضرهم، فلما رأى الملك تمليخا نزل عن فرسه، و حمل تمليخا على عاتقه، فجعل الناس يقبلون يديه و رجله و يقولون له: يا تمليخا ما فعل بأصحابك؟!

فأخبرهم إنهم في الكهف.

ص: ٣٤٠

و كانت المدينه قد وليها رجلان: ملك مسلم، و ملك نصرانى، فركبا فى أصحابهما، و أخذوا تمليخا فلما صاروا قريبا من الكهف قال لهم تمليخا: يا قوم إنى أخاف أن إخوتى يحسون بوقع حوافر الخيل و الدواب، و صلصلة اللجم و السلاح، فيظنون أن «دقيانوس» قد غشيهم، فيموتون جميعا، فقفوا قليلا حتى أدخل إليهم فأخبرهم.

فوقف الناس و دخل عليهم تمليخا، فوثب إليه الفتيه و اعتنقوه و قالوا:

الحمد لله الذى نجاك من «دقيانوس».

فقال: دعونى منكم و من «دقيانوس»، كم لبثتم؟

قالوا: لبثنا يوما، أو بعض يوم.

قال: بل لبثتم ثلاثمائة و تسع سنين.

و قد مات «دقيانوس»، و انقضى قرن بعد قرن، و آمن أهل المدينه بالله العظيم و قد جاؤوكم.

فقالوا له: يا تمليخا! تريد أن تصيرنا فتنه للعالمين؟!

قال: فما ذا تريدون؟!

قالوا: ارفع يدك و نرفع أيدينا.

فرفعوا أيديهم و قالوا: اللهم بحق ما أريتنا من العجائب فى أنفسنا إلا قبضت أرواحنا، و لم يطلع علينا أحد.

فأمر الله ملك الموت فقبض أرواحهم، و طمس الله باب الكهف، و أقبل الملكان يطوفان حول الكهف سبعة أيام فلا يجدان له بابا و لا منفذا

و لا مسلكا، فأيقنا حينئذ بلطيف صنع الله الكريم، و أن أحوالهم كانت عبره أراهم الله إياها.

فقال المسلم: على ديني ماتوا، و أنا أبني على باب الكهف مسجدا.

و قال النصراني: بل ماتوا على ديني، فأنا أبني على باب الكهف ديرا.

فاقتتل الملكان، فغلب المسلم النصراني، فبنى على باب الكهف مسجدا، فذلك قوله تعالى: [□] قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا (١)، و ذلك يا يهودى! ما كان من قصتهم.

ثم قال على «عليه السلام» لليهودى: سألتك بالله يا يهودى، أوافق هذا ما فى توراتكم؟!!

فقال اليهودى: ما زدت حرفا و لا نقصت حرفا يا أبا الحسن! لا تسمى يهوديا، أشهد أن لا إله إلا الله، و أن محمدا عبده و رسوله، و إنك أعلم هذه الأمة (٢).

و نقول:

فى هذه الرواية إشارات عديدة هامة، نذكر منها ما يلى:

ص: ٣٤٢

١- (١) الآية ٢١ من سورة الكهف.

٢- (٢) عرائس المجالس ص ٤١٣-٤١٩ و انظر أيضا: قصص الأنبياء لقطب الدين الراوندى ص ٢٥٥-٢٦١. و كشف اليقين ص ٤٣١-٤٤٦ و بحار الأنوار ج ١٤ ص ٤١١-٤١٩ و الغدير ج ٦ ص ١٤٨-١٥٥ و قصص الأنبياء للجزائرى ص ٤٩٥-٥٠٢.

الخلافة تدل على النبوه

ذكرت الروايه: أن اليهود قرروا: أن المعيار فى صحه نبوه النبى «صلى الله عليه و آله» هو: أن يجيب خليفه على الأسئلة، التى لا يجيب عنها إلا- نبي أو وصى نبي، فإن لم يجب عنها من يدعى خلافة النبوه علم أنه ليس وصى نبي، و بالتالى فلا يكون ذلك النبى نبيا، لأنه ليس له خليفه يجيب على مثل هذه الأسئلة.

و هذا يعنى: أن من المسلمات لدى أهل الأديان أن الخليفه و الوصى يجب أن يكون لديه علم النبوه الخاص. الذى لا يتيسر للبشر العاديين الحصول عليه.

يرفل فى برده رسول الله صلى الله عليه و آله

و قد جاءهم على «عليه السلام» يرفل فى برده رسول الله «صلى الله عليه و آله»، فى إشارة منه إلى وراثته التامه لرسول الله «صلى الله عليه و آله»، و ليتطابق الظاهر مع الباطن. و يتوافق الشكل مع المضمون.

سلوا عما بدا لكم

و حين أعلن على «عليه السلام» عن استعداداه للإجابة على أسئلتهم لم يدع: أن هذه الإجابات نتيجة جهده شخصى له، بل كان يربطها برسول الله «صلى الله عليه و آله» مباشرة. و أنهاها إليه و ما زال يربطها به إلى آخر الحديث معه، ليدلهم أنه اختصه «صلى الله عليه و آله» بها ليكون هو الخليفه، و الوصى دون سواه.

و لذلك أخبرهم بأنه إنما يجيبهم لأن رسول الله «صلى الله عليه و آله» علمه ألف باب من العلم، يفتح له من كل باب ألف باب.

لا بد من إيمانهم

و الذى نريد أن نوجه النظر إليه هنا هو أن اليهود حين جاؤا يطرحون أسئلتهم، كانوا يرون ان هذا هو سبيلهم لإثبات النبوه و الإمامه و لإبطالهما، و أن من حقهم أن يعلنوا عن عدم صحه دعوى من يعجز عن الإجابة على أسئلتهم.. كما أن من حق أمير المؤمنين «عليه السلام»، ان يشترط عليهم الإيمان و الإسلام إذا أجابهم على أسئلتهم وفق ما يجدونه فى كتبهم..

و هذا يدل على أنه تحدّ مصيرى.. فنبغى أن لا يقبل منهم تكذيب دعوى النبوه و الإمامه فى صوره الإيجابه، دون أن يكون فى مقابل ذلك حملهم على الإيمان فى صوره الإجابة المثبته للنبوه و للإمامه.

لأن الأمر فى هذا الحال لا يمكن أن يكون مزاجيا، و لا تابعا للهوى.

و لا تقبل فيه الحلول الوسط، سواء بالنسبه لليهود، أو بالنسبه للمسلمين.

و لذلك اشترط عليهم على «عليه السلام» الإيمان. و أخذهم به. و لا يمكن أن يرضى منهم بدون ذلك.

تمليخا و سائر الفتيه

إن ما فكر فيه تمليخا و سائر الفتيه، و ذلك الراعى الذى التقوه، يدل دلالة واضحه على أن الفطره التى فطر الله الناس عليها هى التوحيد.. و أن الناس كلهم لا بد أن يصلوا إلى نفس النتيجة التى وصل إليها تمليخا، لو

أفسحوا المجال لعقولهم، ولفطرتهم لممارسه حريتها بالحركه و بالعمل..

كما أن هذا الفكر لا بد أن يقود إلى معرفه صفات الله تبارك و تعالى، و لا بد أن يرفض كل ما سوى الله سبحانه، و يمنع من أن يكون له أى تأثير حقيقى، من خلال ذاته فى أى شىء فى هذا الكون..

ص: ٣٤٥

الفهارس

اشاره

١- الفهرس الإجمالي

٢- الفهرس التفصيلي

ص: ٣٤٧

١- الفهرس الإجمالى

الفصل التاسع: على عليه السلام يظهر علم الحسين عليهما السلام ٣٦-٥

الفصل العاشر: فأدلى بها إلى ابن الخطاب ٧٢-٣٧

الباب الخامس: علم..و قضاء..و أحكام..

الفصل الأول: فى الزواج..و الطلاق..و الرجل و المرأة ٩٨-٧٥

الفصل الثانى: فتاوى و أحكام ١٥٠-٩٩

الفصل الثالث: قضاء على عليه السلام حتى على عمر ١٧٨-١٥١

الفصل الرابع: على عليه السلام و اتهام الأبرياء فى أعراضهم ٢١٤-١٧٩

الفصل الخامس: أحكام على عليه السلام فى الزنا و النسب ٢٦٠-٢١٥

الفصل السادس: هل تنكر الأم ولدها؟! ٢٩٦-٢٦١

الفصل السابع: زنا المغيره ٣٢٤-٢٩٧

الفصل الثامن: على عليه السلام يتحدث عن أهل الكهف فى عهد عمر ٣٤٦-٣٢٥

الفهارس: ٣٤٧-٣٥٩

ص: ٣٤٩

الفصل التاسع: على عليه السلام يظهر علم الحسين عليهما السلام..

بيض النعام يمرق: ٧

علم الإمامه هو الدليل الحاضر: ٨

تكرار هذه القصة: ١٠

عليك بالأصلع لماذا: ١١

علوم أهل بيت النبوه: ١١

استمرار هذه السياسه العلويه: ١١

إنزل عن منبر أبى: ٢٨

موقف أبى بكر: ٣٠

أبو بكر و كف على عليه السلام و كف النبى صلى الله عليه و آله: ٣١

هذه هى الروايه الصحيحه: ٣٤

الفصل العاشر: فأدلى بها إلى ابن الخطاب..

وفاه و دفن أبى بكر!؟: ٣٩

البيعه لعمر بن الخطاب: ٤١

ص: ٣٥١

أبو بكر أدلى بها إلى ابن الخطاب: ٤٥

فصيرها في حوزة خشاء: ٤٧

المعيار في الخلافه: ٤٩

المتفرسون أربعه: ٥٠

أبو بكر يستخلف عمر بن الخطاب: ٥٦

إعتراض على عليه السلام: ٥٨

محمد بن أبي بكر كان طفلاً: ٦٠

أبو بكر يولى غير عمر: ٦١

لماذا الاعتراض؟! : ٦١

أهليه عثمان للخلافه: ٦٢

لماذا هذه الخلوه؟! : ٦٤

أبو بكر أعلم بالله و بعمر من على عليه السلام: ٦٥

الباب الخامس: علم..و قضاء..و أحكام..

الفصل الأول: فى الزواج..و الطلاق..و الرجل و المرأة..

عمر يسأل الأصلع: ٧٧

هدم الإسلام ما كان قبله: ٧٩

على عليه السلام يفتأ عين من ألد فى الحرم: ٨٠

أمسك عن امرأتك: ٨٣

مات المولى فحرمت الزوجه على العبد: ٨٤

على عليه السلام يحكم فى مولود عجيب: ٨٥

بيان حكم غسل الجنابه لعمر: ٨٨

كم يتزوج المملوك؟! : ٩١

تحريم زواج المتعه..و على عليه السلام: ٩١

شهوة المرأه تزيد على شهوه الرجل: ٩٤

الفصل الثانى: فتاوى و أحكام..

شم عظم أبيه،فانبعث الدم من أنفه: ١٠١

زكاه الخيل: ١٠٤

المسح على الخفين: ١٠٨

عقوبه تزوير ختم الخلافه: ١١٢

أصاب بيض نعام و هو محرم: ١١٦

لا بد من القصاص: ١١٩

السارق الذى يخلد فى السجن: ١٢٠

ما أجد لك إلا ما قال على عليه السلام: ١٢٣

على عليه السلام يكشف حيله المحتال: ١٢٥

قتل اثنين بواحد: ١٢٧

لم يمت الجانى..فهل يقتل ثانيه؟! : ١٢٩

مولودان ملتصقان: ١٣١

عمر لا يدري معانى كلام حذيفه: ١٣٤

أبو ذر و حديث الرحي: ١٣٨

ابن مطعون يشرب الخمر: ١٤١

شهاده الخصى مقبوله: ١٤٣

عمر يستشير فى حد الخمر، و على عليه السلام يشير: ١٤٦

الفصل الثالث: قضاء على عليه السلام حتى على عمر..

عمر: على أفضى الأمه، و ذو سابقته: ١٥٣

إنه مولاي: ١٥٦

سبب تعظيم عمر لعلى عليه السلام: ١٥٧

على عليه السلام قاض عند عمر: ١٥٩

هل يعمل الحاكم بعلمه؟! ١٦١

هل يعجل على عليه السلام فى الحكم؟! ١٦٤

على عليه السلام يحكم على عمر لصالح الأعرابي: ١٦٥

فزعت من عمر فأسقطت: ١٦٨

عمر يستولى على إرث حفيده: ١٧٢

ديه ما تعطل من اللسان: ١٧٦

بقره تقتل جملا: ١٧٧

الفصل الرابع: على عليه السلام و اتهام الأبرياء فى أعراضهم..

إيتونى بمنشار!! ١٨١

ص: ٣٥٤

التحليل المخبريه تكشف الجريمه: ١٨٢

حدان على الزوجه: ١٨٤

لماذا لم يتعلم من الخطأ؟! : ١٨٦

طلاق زوجه العينين: ١٨٦

أسود و سوداء و ولدتهما أحمر: ١٨٧

إتكأ الغلام، فعرف أن أباه شيخ: ١٨٩

تبرئه عبد قتل سيده: ١٩١

توطئه: ١٩٥

١- على عليه السلام يفرق بين الشهود: ١٩٥

حكم على عليه السلام: ٢٠٢

قصه دانيال عليه السلام: ٢٠٣

٢- فضح المرأه المفترية على المجبوب: ٢٠٣

الفصل الخامس: أحكام على عليه السلام فى الزنا و النسب..

لا بد من السؤال عن حال الزانى: ٢١٧

إغتصبها فقتلته: ٢١٩

لماذا ظنها من الأنصار؟! : ٢٢٩

من أين تقول هذا؟! : ٢٢٩

هذا الأسلوب لماذا؟! : ٢٣٠

ادعت عليها، و أتت بها: ٢٣١

ص: ٣٥٥

أحكام بالرجم و الصواب الحد: ٢٣٢

رجم الحبلى: ٢٣٣

على عليه السلام و رجم المجنونه: ٢٣٥

تشبهت بجاريتها فواقعها: ٢٣٩

حكم من يعمل عمل قوم لوط: ٢٤١

التي ولدت لسته أشهر: ٢٤٥

التي نكحت فى عدتها: ٢٤٧

نوبيه تزنى و لا ترجم: ٢٥١

لا رجم على المضطره لشربه ماء: ٢٥٧

الفصل السادس: هل تنكر الأم ولدها؟!؟

بدايه: ٢٦٣

إنّ يوم الفصل كان ميقاتا: ٢٦٣

على عليه السلام يزن لبن الرضيعين: ٢٦٥

لماذا يغضب عمر؟!؟: ٢٦٨

إن فيه شمخا من هاشم: ٢٧٠

و لكن قومك أبوك؟!؟: ٢٧٤

الجواب الحاسم و الحازم: ٢٧٥

و أثره من علم: ٢٧٥

دلالات وزن اللين: ٢٧٧

ص: ٣٥٦

تحقيقات المعتزلى غير موفقه: ٢٧٨

تنكر ولدها لأجل الميراث: ٢٨٠

لا تعصوا لعلى أمرا: ٢٨٤

اختلافات بين الروائتين: ٢٨٤

اختلاف الدواعى و تكرر الحدث: ٢٨٧

هل هذا معقول: ٢٨٧

قوموا بنا إلى أبى الحسن: ٢٨٧

جبرئيل أخبرنى بقصتك!: ٢٨٨

قابله أهل الكوفه: ٢٨٩

جبرئيل هو الذى أخبر عليا عليه السلام: ٢٨٩

الإصرار على تفتيش القابله: ٢٩١

الهجين: ٢٩٢

مره أخرى لا تعصوا لعلى أمرا: ٢٩٢

على عليه السلام يزوج المرأه بالغلام: ٢٩٣

المؤثرات النفسيه: ٢٩٤

الإصرار على المهر الحاضر: ٢٩٥

الفصل السابع: زنا المغيره..

المغيره يزنى.. و لا يجلد: ٢٩٩

صلاه المغيره: ٣٠٤

ص: ٣٥٧

الأمير إمام الجماعة: ٣٠٥

قم إليهم فاضربهم: ٣٠٦

بكاء المغيره: ٣٠٧

إستدلال المغيره: ٣٠٧

عزل الشهود عن الناس: ٣٠٨

صحيحه عمر الهائله!!: ٣٠٨

سلح الحبارى أو سلح العقاب!!: ٣١٠

يقين على عليه السلام: ٣١١

إن ضربته فارجم صاحبك: ٣١٢

يستحب للإمام درء الحد: ٣١٣

دفاع عبد الجبار ورد المرتضى رحمه الله: ٣١٦

خطأ ابن روزبهان: ٣١٩

عمر يفضح الشهود لفضحهم أميراً!!!: ٣٢٠

عمر و شهاده زياد: ٣٢١

زياد جاء للشهاده بالزنا: ٣٢٢

عمر يولى المغيره من جديد: ٣٢٣

الفصل الثامن: على عليه السلام يتحدث عن أهل الكهف فى عهد عمر

أصحاب الكهف فى كلام على عليه السلام: ٣٢٧

الخلافه تدل على النبوه: ٣٤٣

ص: ٣٥٨

يرفل فى برده رسول الله صلى الله عليه وآله: ٣٤٣

سلوا عما بدا لكم: ٣٤٣

لا بد من إيمانهم: ٣٤٤

تمليخا و سائر الفتيه: ٣٤٤

الفهارس:

١- الفهرس الإجمالى ٣٤٩

٢- الفهرس التفصيلى ٣٥١

ص: ٣٥٩

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریان‌های اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می‌نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

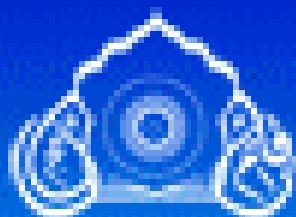
ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقاتی و ترجمانی

اصفهان

خانه کتاب

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

